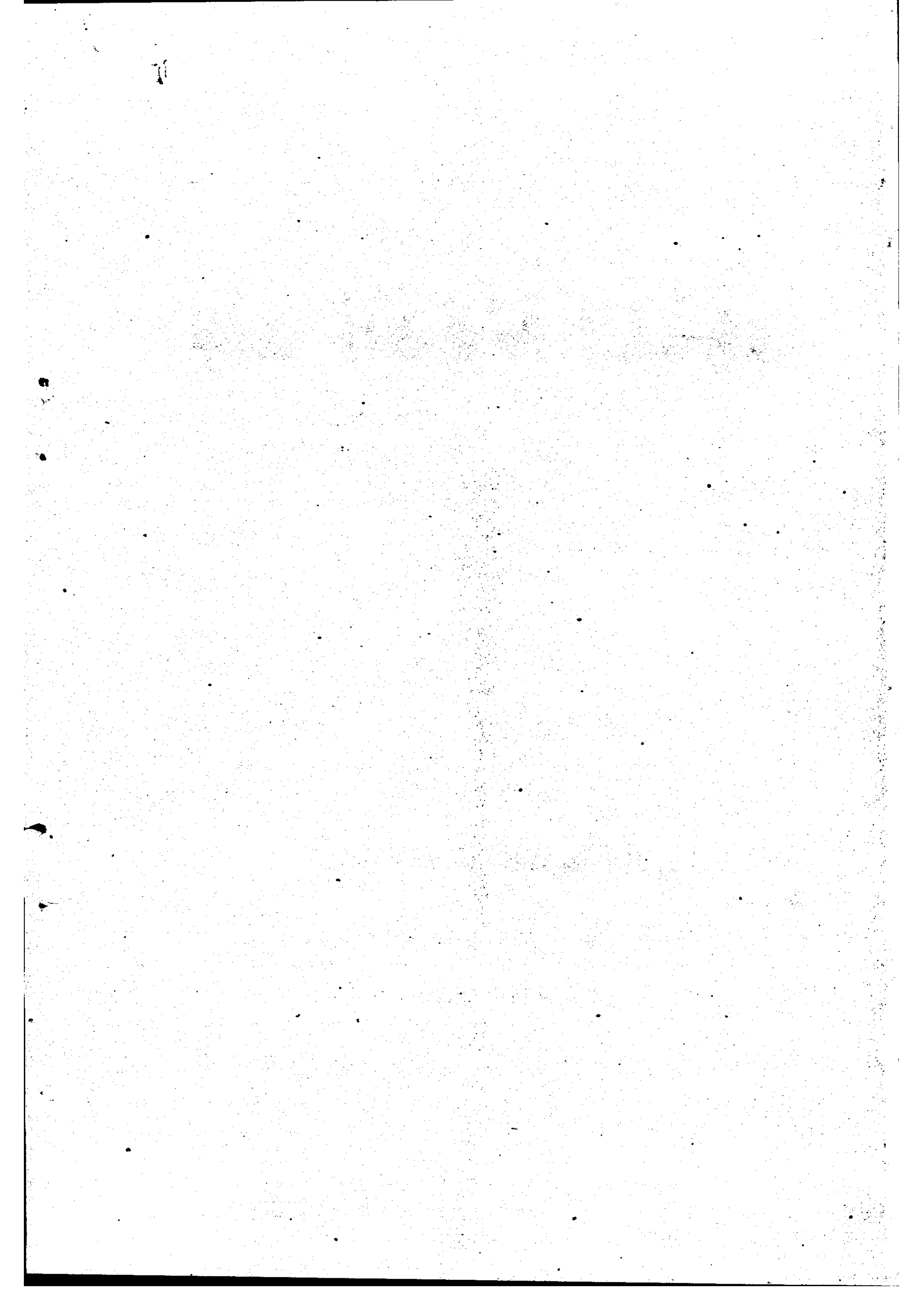
علم الدلالة اللغوية

الأستاذ الدكتور

عبد الغفار حامد هلال

العميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر



بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان وكرمه بالإفصاح والبيان ، وعلمه القرآن ، وتحبير الكلام ، ومَنّ عليه بالإيمان ، وكرمه بالتقوى ، وأحسن إليه بمحبة الإحسان.

وصلاة وسلاماً علي سيدنا محمد بن عبدالله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، الذي قد أوتي الحكمة ، وملك ناصية الفصاحة والبيان .

ورحمة الله تعالى وبركاته علي آل بيته - إنه حميد مجيد - ورضوانه سبحانه وتعالى علي صحابته أجمعين .

وبعد ...

فإن علم الدلالة علم حديث في مسمّاه ، و في استقلاليته ، قديم في مادته ، وفي معالمه ، وبحوثه .

فالدراسات الدلالية من البحوث والدراسات التراثية الأصلية ، إذ لم يغفل لغويو العرب بحوث الدلالة ، ففي كتاب الخصائص (خصائص اللغة العربية) لابن جني (ت٣٩٢هـ) باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية[١] ، وباب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني [٢].

---

[١] ابن جني : الخصائص ٣/٩٨-١٠١.

[٢] ابن جني : الخصائص ٢/١٤٥ .

وباب في أمساس الألفاظ أشباه المعاني [١] ، وباب في قوة اللفظ لقوة المعنى [٢] .

وباب في الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر [٣] فقد بنى هذا الباب على أساس من الصلات والروابط الدلالية بين المشتقات (في الاشتقاق الصغير) وبين التقاليب الستة للأصل الثلاثي (في الاشتقاق الكبير) وبين الألفاظ المتقاربة والمتجانسة (الاشتقاق الأكبر) ، قادته هذه الصلات والروابط والدلالية بين الألفاظ إلى اعتقاد أن بعض هذه الألفاظ قد اشتق من بعض ، وأنها ذات أصل واحد اشتقت منه ألفاظها ، وما تصرف من كل واحد منها .

فالاشتقاق الصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه.

ولفظه في بيان حقيقة الاشتقاق الكبير :"أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلي تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه" وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك التركيب الواحد [٤] .

كما أن الجاحظ عثمان بن سعيد بن بحر (ت٢٥٥هـ) قد عقد في كتابه "البيان والتبيين" بابا تحدث فيه عن الدلالة بمعناها العام أسماه "باب

---

[١] المصدر السابق: ٢/١٥٢٠ويقصد به أن اللفظ وكأنه قد مس ، وأن المرء من خلال أدائه الصوتي يكاد يحس أو يلمس معناه لمساً ، أو يكاد يطالعه رأي العين . .

[٢] ابن جنى الخصائص ٣/٢٦٤-٢٦٩.

[٣] ابن جنى الخصائص ٢/١٣٣-١٣٩ وسماه ابن جنى باب فى الاشتقاق الأكبر.

[٤] المصدر السابق: ٢/١٣٤ .

البيان" [1] ، وذكر فيه قيمتها وأثرها ، كما تحدث عن الوسائل التي يعبر بها عن المعنى ، ويستدل بها عليها ، وهي كما حددها :

١- اللفظ أو النطق .

٢- الإشارة والإيماء باليد وبالرأس وبالحاجب وبالسيف ونحو ذلك .

٣- العقد المتمثل في الربط بين وقت الظهر والعصر ، وتواجد الشمس في منزلة معينة من منازلها الكونية ، والربط بين بداية الشهور ونهايتها وتواجد القمر في منزلة معينة من منازله الكونية .

٤- الخط أو الكتابة والتي أساسها تسجيل الفكرة عن طريق رسم الحروف والكلمات على النحو المتواضع عليه بين القوم .

٥- الحال التي تسمى نصبه ، ويقصد بها الحالة والهيئة التي يكون عليها الشيء ، فالحالة التي عليها الأرض والسماوات تشير إلى عظمة الخالق عز وجل وقدرته ، وتشهد بربوبيته وألوهيته .

فالدلالة عنده ذات أنواع عديدة :

أ- دلالة لفظية أو صوتية ، وهي المستفادة من اللفظ والصوت المسموع المركب.

ب-دلالة خطية ،وهي المعبر عنها والمستفادة من الخط والكتابة ، أي من رسم الحروف والكلمات ..

---

[1] الجاحظ : البيان والتبيين ١/٧٥-٨٧ ، تحقيق أ.عبد السلام هارون - ط.الثالثة - القاهرة ١٩٦٨م=١٣٨٨هـ.

ج- دلالة إشارية ، وهي المستفادة من الإشارة بإحدى الجوارح ونحوها.

د- دلالة حالية ، وهي المستفادة من الملامح والسمات والهيئة التي عليها الشيء .

هـ- دلالة ارتباط وتلازم ، أو دلالة فلكية ، وهي المستفادة من وجود الشمس أو القمر في منزلة معينة من منازلها الكونية – فهذه طريقها الارتباط والتلازم والاستنباط وعقد صلة بين الشيئين كالأثر الذي يدل على الأثير .

وفي المزهر للسيوطي : مبحث الدلالة الذاتية ووضع الألفاظ بإزاء المعاني [١] ، ومحدودية الألفاظ وعدم تناهي المعاني التي يمكن أن تعقل [٢]، ووضع الألفاظ في أول أمرها وأول وضعها بإزاء المعاني والماهيات الخارجية لا بإزاء الصور والمعاني الذهنية التي تصورها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع [٣] في التحقيق .

وطبيعة العلاقة والمناسبة بين اللفظ ومعناه [٤] ، وذلك في ضوء رهافة حس العرب ونقاء فطرتهم وصفاء طبيعتهم ، وسمو ذوقهم اللغوي "فجعلت الحرف الأضعف فيها والألين والأخفى والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً أو صوتاً .

---

[١] السيوطى : المزهر ١٦/١.

[٢] المصدر السابق: ٤١/١ .

[٣] قارن السيوطى المزهر ٤٢/١.

[٤] السيوطى: المزهر ٤٢/١-٤٧.

وجعلت الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً" [1] أي في الحس وفي أثره علي النفس .

وباب في المناسبة بين الألفاظ والمعاني [2] – وقد حشد فيه الكثير من الأمثلة على هذه الظاهرة اللغوية الصوتية – وباب في الألفاظ الإسلامية،والدلالة الشرعية ، ونقل الألفاظ من معناها اللغوي إلى معناها الشرعي[3].

كما عرض لبعض صور تطور الدلالة ، ومنها تعميم الدلالة التي كانت خاصة في أول أمرها ، و عند وضعها [4] ، وتخصيص الدلالة التي كانت عامة عند وضعها وفي أول أمرها [5] ، وحالة إبقاء الدلالة على ما وضعت عليه من خصوص أو عموم [6] ، واحتفاظها بقديم أمرها ، وبما كانت عليه من حال عند الوضع .

فاللغويون العرب القدامي قد طرقوا كثيراً من بحوث ودراسات علم الدلالة .

فهذه الدراسات الدلالية قديمة أصلية في مادتها ، وفي طابعها ، وفي معالمها ، حديثة نسبياً فى مسماها ، وفي تميزها ، واستقلالها .

---

(1) المصدر السابق: ١/٥٣.

(2) المصدر السابق: ١/٤٨–٥٥.

(3) المصدر السابق: ١/٢٩٤–٣٠٣.

(4) المصدر السابق: ١/٤٢٩.

(5) المصدر السابق: ١/٤٣٣ .

(6) المصدر السابق: ١/٤٣٥ .

وهذا العلم وتلك الدراسة ذات أهمية كبرى ، وذات فائدة جليلة ، وأثر بين في فهم اللغة ومعالجة قضاياها ، إذ إن كثيراً من الظواهر اللغوية اللفظية والصوتية تعلل في ضوء الدلالة ، وتعالج في إطارها ، لأنها قد كانت استجابة لها ، وعملاً على المطابقة بينها وبين اللفظ المعبر به عنها .

فانتقاء أصوات اللفظ ، وترتيبها وتواليها على نحو معين أو خاص إنما كان ليتجانس ويتواءم مع المعنى في الحس والنفس ، وكذا أداء الكلام بنغمة صوتية معينة قد أملاه المعنى المعبر به عنه .

وكذا التعمل في إبراز اللفظ ، أو تخير لفظ ذي وقالب صرفي معين، والتعبير بصيغة في موضع صيغة أخري معتادة ، وإيثار بعض الصيغ على بعض ، إنما هو من أثر المعنى .

وكذا الخروج عن النظام المألوف في ترتيب الكلمات في الجملة أو العبارة ، كأن يقدم المفعول على الفاعل ، أو الخبر على المبتدأ ، واستخدام بعض الأدوات النحوية في موضع بعض قد أملاه المعنى وقادت إليه الدلالة .

وكذا إيثار أسلوب بلاغي على آخر ؛ كان استجابة للمعنى ، كما أن الوصول و"الوقف" في القرآن الكريم قائم على أساس من علم الدلالة .

هذا ، ويقع على عاتق علم الدلالة مهام كبيرة ومتعددة ، منها : استظهار المعنى الأصلي ، أو الأرومة المعنوية لكل باب من أبواب المعجم العربي ، حتى يتسنى الإمساك بأزمَّة المعاني ، كما يقع على عاتقه إحياء الدلالات المندثرة والمغمورة في بطون كتب اللغة والمعجمات ، والتي تمثل مرجعاً أصيلاً لكثير من الدلالات المستعملة حديثاً ، وتُوثِّقها وتمكنها في اللفظ وفي الاستعمال .

كما يقع على عاتقه حل مشكلة الدلالة في المعجم العربي ، إذ قد تجد في الباب الواحد معانى ودلالات متخالفة أو متعارضة ، بل تراها معروضة بصورة متداخلة مع غيرها ، غير منفصمة عنها .

وبهذا الصدد يقوم علم الدلالة بتقديم المبادئ والأسس التي يتم في ضوئها عرض معاني الباب المعجمي الواحد في صورة مجموعات متمايزة ، وفصائل معنوية ودلالية ، بما يوضح أمرها، ويحدد أصلها .

وقضية المعنى الواحد الذي يعبر عنه بألفاظ عدة فيما يسمى (الترادف اللغوي) ، وبأي هذه الألفاظ ذلك المعنى ألصق ، ويحدد الوضع والقالب اللفظي والباب المعجمي الأصلي لكل من الألفاظ الأخرى .

وقضية المعنى المتعدد الذي يعبر عنه بلفظ واحد فيما يسمى "المشترك اللغوي" ، وأي هذه المعاني المتعددة ألصق بذلك اللفظ، وكيف دخلت بقية المعاني إلى بابه ، وطرقت ساحته ثم ردها إلى أبوابها ، وتحديد كنه اللفظ الذي كان يعبر به عنها في ضوء ظاهرة الإبدال اللغوي والقلب المكاني .

كما يقف مع نظرية الحقول الدلالية ذوات الأبواب المعنوية أو الموضوعية ، ويبين جدواها وأثرها في إثراء الدلالة أو الإلمام بها .

وذلك في إطار هذا التراث المعجمي الموروث عن اللغويين الأقدمين والمسمى "معاجم الموضوعات" ، والتي تقوم على أساس حشد الألفاظ التي تتصل بموضوع واحد ، أو تتحدث عن موضوع واحد ، في باب واحد ، أو في موضع واحد ، أو في كتاب مستقل .

كالألفاظ التي تتحدث عن النبات والأنواء والنجوم والسحاب والخيل والإبل والشاء والسباع والحشرات والنحل ونحو ذلك .

ومما يقع على عاتق الدلالة تحديد معنى اللفظ عند عدم النص صراحة عليه ، والوصول إليه عن طريق استخدام الوسائل اللغوية من "إبدال" و "قلب" واستشعار وتلمس جرس الحرف ووقع اللفظ.

فهذه تأخذ بالأيدي إلى تمكين المعنى المنصوص عليه في القلب والنفس والاطمئنان إلي إصالته ، كما تأخذ بالأيدي إلي استشراف معنى اللفظ في حالة عدم النص صراحة عليه ، أو غموض العبارة المعبر بها عنه والمصورة له .

إلى غير ذلك من مهام جليلة ، وأمور كثيرة تنتظر الحلول في ضوء هذا العلم – أعني علم الدلالة .

هذا ، ولقد عرض الكتاب مجموعة من البحوث في علم الدلالة ، تتمثل في تعريف الدلالة ، ومكوناتها ، والأسس التي تقوم عليها ، وأنواعها من معجمية ، وصوتية ، وصرفية ، والدلالة المطابقية ، ودلالة التضمين ، ودلالة الالتزام .

كما تحدث عن مظاهر التطور الدلالي ، وتغير المعنى ، وأبان أنواع هذا التطور ، كما رصد أسبابه اللغوية والاجتماعية .

كما أوضح اتجاهات ومظاهر التطور الدلالى ، من تعميم الخاص ، وتخصيص العام ، وانتقال اللفظ من معنى إلي آخر ، وسمو الدلالة، وتدنيها في النفس والحس والاجتماع.

كما عرض للدلالة عند لغويي العرب في التـــراث القـــديم ، وأثـــر الإعراب في الدلالة .

كما تناولنا ظاهرة المشترك اللفظي ، وظاهرة التضـــاد ، وظـــاهرة الترادف ، مبيناً أسباب نشأتها ووقوعها في اللغة ، وعـــرض آراء العلمـــاء بصددها.

كما عرض لظاهرة الحقيقة والمجاز ، وأوضح الأصل فـــي وضـــع الألفاظ ، وحدود المجاز ووقوعه في اللغة .

كما تناول دلالة الألفاظ في القرآن الكريم بين الحقيقـــة والمجـــاز ، مُنبّها علي ضرورة الفهم الدقيق للألفاظ ، وعدم ليّ عنق اللفظ أو التكلف في فهم معناه ، واستظهار دلالته .

ثم وقف مع بعض الآيات القرآنية ، وحللها تحليلاً لغوياً أصيلاً .

كما لم يفته الحديث عن الدلالة في الدراسات الغربية .

تمهيد

الدلالة والمعنى في المعجم العربي :

أ- الدلالة في المعجم العربي :

إن الناظر في باب "دلل" من معاجم اللغة يجد الاستعمالات التالية:

الدليل ما يستدل به (على الشيء) ويهتدى به إليه ، والدليل الدال .

ويقال هو دليل بيِّن الدِّلالة ، والدِّلالة مصدر دلّ :

دل يَدِلُ إذا كان ذا هدى وسمت حسن ، ودَلَّ إذا كان حسن الحديث (الصوت) والهيئة ، ودل يَدِلُ إذا منَّ بعطائه [١] .

فالدال والدليل هو المرشد والهادي مع حسن سَمْتِه وهَدْيِه وهيئته ، ودَلَّه إذا أرشده وهداه ، واللفظ يرشد إلى المعنى ويهدي إليه ، ويستدل به عليه في تودد ورفق ، فالدَّالُ اللفظ الحسن السمت والهادى الذي يرشد إلى المعنى ، ويؤدى إليه.

ب- المعنى في المعجم العربي :

إن الناظر في باب "عني" من معاجم اللغة يجد الاستعمالات التالية:

---

[١] انظر : الخليل العين ٨/٨ (دل) – الثنائي المضعف من حرف الدال، و الجوهرى : الصحاح ١٦٩٩/٤ (دلل) ، وابن منظور : لسان العرب (دلل).

معنى الكلام ومعناته واحد ، يقال عرفت ذلك في معنى كلامه أي فحواه (ومضمونه) ، وعرفت ذلك في معنى كلامه ، وفي معناه كلامه أي في فحواه .

قال الخليل – وعنوان الكتاب مشتق من المعنى [1] :"إذ إن اللفظ عنوان على المعنى ، كما أن عنوان الكتاب علم على مادته ومحتواه".

وعنت الأصوات إذا علت وارتفعت ، وهي تَعْنُو أي تطل برأسها ورقبتها من خلال الشيء (وعنا يعنو إذا أسلم زمامه إلى الشيء في خفة وتمام وكمال وطواعية).

ويقال سألته فلم يَعْنُ لي بشيء ، وأعنت الأرض والبلاد أي أنبتت (وأخصبت) [2] .

ومعنى كل كلام مَقْصِده ، والمعنى التفسير والتأويل ، ويقال عنيت بالقول كذا أي أردت (وقصدت) .

ومن هذا يعلم أن المعنى هو المراد الذي يجوب داخل أحشاء اللفظ، والمضمون الذي يحمله اللفظ بين جنباته بحكم طبيعته الصوتية والصرفية ، أو التلازم بينهما في العرف اللغوي .

---

[1] الخليل: العين ٢/٢٥٣ (عني) – الثلاثي المعتل من حرف العين – .

[2] راجع الخليل : العين ٢/٢٥٢ (عنو) ، ٢/٢٥٣ (عني) – الثلاثي المعتل من حرف العين ، والجوهري: الصحاح ٦/٢٤٤٠ (عنا) ، وابن منظور: لسان العرب (عنا).

فالمعنى ما يمليه اللفظ على ذهن السامع وما يبعثه في تخيله وخاطره وما يلقي به في خلده ، أو ما وضع اللفظ بإزائه .

والمعنى ما يتوخاه المرء من اللفظ وما يستشف منه بلطف ورفق ، وهذا هو المعنى الذهني.

وهناك المعنى الخارجي المحسوس الملموس أو المشاهد أو المسموع ولا شك في أن المعنى الخارجي المحسوس أسبق في الوجود من المعنى الذهني .

فالألفاظ قد وضعت في أول أمرها ، وأول ما وضعت بإزاء المحسوسات ، أخذت طريقها إلى عالم التخيل والتصور [1] بعد ذلك .

بين علم الدلالة وعلم المعجم :

هناك حدود بين علم المعاجم وعلم الدلالة ، إذ إن علم المعاجم ينظر في نظام ترتيب الكلمات ، وإيراد الألفاظ بعضها خلف بعض بعد حصر أكبر كم منها ، وحكاية معانيها كما هي مروية أو مسموعة من العرب دون تعليق عليها ، أو تقديم أو تعليل لها أحياناً.

أما علم الدلالة فإنه ينظر فيما بين معاني الكلمات من وشائج وصلات ، ويأتى للألفاظ فى مجموعات وطوائف، كما ينظر في طبيعة العلاقة بين المعنى وأصوات اللفظ ، أو بين المعنى والقالب الصرفي للفظ ،

---

[1] انظر السيوطى: المزهر ١/٤٢ .

كما يتتبع تطور معاني الكلمات عبر العصور التاريخية للغة، كما يحاول استنباط الأرومة المعنوية لكل باب من أبواب المعجم العربي ، تلك الأرومة التي تتميز ببساطتها وبثرائها ، فضلا عن كونها مما يدرك بالحواس ، فهي محسوسة ملموسة ، أو مشاهدة أو مسموعة .

مدخل إلى علم الدلالة

أولاً : لقد اهتم علماء العرب – قبل الغربيين – بالدلالة ، لأن لغتهم تمتاز بالثراء الواسع ، والتصرف المعنوي العريض ،والتطور الذي اعترى الدلالة في العصور المختلفة التي شهدت تحول المجتمع العربي .

وقد تناول علماء العرب فى دراساتهم بحوثاً تعد من هذا الفن في دلالة اللفظ على عدة معان ، ودلالة عدة ألفاظ على معنى واحد ، والاشتقاق والحقيقة والمجاز والتضمين ، وغير ذلك من بحوث علم الدلالة .

وقد ظهر اسم هذا العلم Semantiqu في مقال كتبه ميشيل بريال سنة ١٨٨٣م ، ويعد هذا العالم الفرنسي من أوائل الواضعين لعلم الدلالة على أساس تاريخي لا وصفي .

وعني بالبحث فيه – كذلك – من الغربيين ، منهم الأساتذة :وتتبي الإنجليزي ،وكروس الإيطالى ، وفونت الألماني .

وقد نهضت الدراسة في هذا الفرع على أساس من علم النفس والاجتماع اللذين نهضاً في الغرب ، وظهور الدراسات الصوتية واللهجية المتعمدة على التجارب والآلات ، وما يؤدي إليه من نتائج ، فكان لعلم الدلالة مناهج تتناول للغات من هذه الزوايا بالتحليل والبحث ، فَبُحِثَتْ في الغرب معاني الكلمات ،والاشتقاق اللغوي فيما يعرف باسم (الموفولوجيا) التعليمي والتاريخي والمقارن وما يتعلق بعلم التنظيم –القواعد – (سينتكس) من جوانبه التعليمي والتاريخي المقارن ، وكذلك الحديث عن الأساليب اللغوية شعراً ونثراً من هذه الجوانب المختلفة .

وقد ربطوا بين التطور الدلالي ومظاهر الكون والحياة ، فهو يتطور معها دون إرادة الإنسان ، ويمتد عبر التاريخ ،ويتأثر بالمكان الذي يعيش فيه اللغة ، وبعلاقاتها اللغوية ، كما تحدثوا عـن أسـباب التطـور الـدلالي : تاريخيـة ، واجتماعية ، ولغوية ، وما ينشأ عنه من حياة اللغات .

واستطاع العلماء الغربيون أن يصلوا من وراء تلك الدراسات إلـى نتائج وقوانين عامة في علم الدلالة، وتطور اللغات من هذه النـواحي التـي أصبحت تدرس بوصفها بحوثاً مستقلة .

على أن الدلالة ومظاهرها وتطورها تخضع – كما قلنـا سـابقاً – لعوامل كثيرة : اجتماعية ، ونفسية ، وتاريخية ، وثقافية ،وغيرها مما يختلف من عصر إلى آخر ، ومن مجتمع إلى غيره .

ثانياً : علم الدلالة ليس علماً بلاغياً ، إنه علم لغوي بحت يركز على تحليـل معنى الكلمة أو العبارة أو الجملة من وجهة لغوية صرفة ، وعلى اكتشـاف أوسع العلاقات بين الوحدات اللغوية المختلفة .

وهو يشترك مع علم المعاني – الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني – في تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، لكنـه يسـتقل عنـه بمجالاتـه الكثيرة.

واللفظ الواحد يمكن أن يتعدد معناه في إطار هذا العلـم ، ويكشـف السياق اللغوي عند تحديد المعنى المراد.

فإذا قلنا مثلاً : ماذا تعني كلمة كمثرى؟ - ماذا يعني هـذا الرجـل بكلمة كمثرى ؟ إنه لا يقول ما يعنيه – إنه لا يعني ما يقوله – الحيـاة بـلا إيمان حياة بلا معنى – الشعرة والجاه لا يعنيان شيئا لهذا الرجل – السـحابة

السوداء تعني المطر – أنا لا أعني "عليا" بل "أحمد" ، فكلمة "معنى" تختلف في هذه الأساليب.

فاللفظ رمز في إطار ما يسمى علم "الرمزيات" ، أو العلامات اللغوية، والمعنى هو أحد المكونات الثلاثة لقواعد اللغة : المعنى – النحو – الصوت، ويتأتى ذلك في معنى الكلمة ، ومعنى الجملة ، والعلاقات الدلالية المتنوعة في إطار علاقة المعنى بالنحو ، والشرارة الأولى تنطلق من المكون الدلالي، ثم يضفي النحو والصوت على العملية اللغوية ما يكمل صنعها بحيث تصبح جملة كاملة جاهزة للتعامل مع قدر كبير من الموضوعية والعلمية.

واللغة ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة للاتصال أو لنقل المعنى عن طريق العلاقة بين الرمز والمعنى.

وتدرس العلاقات الدلالية بين الدال (اللفظ أو الجملة) ، والمدلول (المعنى)، وعلاقات الترابط والاستبدال ، مثل علاقة الترابط بين يسافر و"جوا" في قولنا : "يسافر جواً" ، وعلاقة الاستبدال في : زيد رجل غني ، أو ثري ، أو فقير ، مثلاً فيها ليس الترادف أو التضاد أو التخالف أو التعاكس.

ويذكر ابن جني أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة ، ولو أقام إنسان على خدمة هذا العلم (يقصد علم الدلالة اللغوي) ستين سنة حتى يحظى بمعرفة مواضع الصواب والخطأ ، لما كان مغبونا فيه ، ولا منتقص الحظ منه ، ولا السعادة به (ذكر هذا تحت باب يسميه : باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية ، جـ٣ ص٢٤٥ وما بعدها من كتاب الخصائص).

ومن الأمثلة التي أوردها : قول الله عز اسمه: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾ [سورة الكهف:الآية ٢٨] ، فقوله "أغفلنا" من باب أفعلت الشيء ، أي صادفته ووافقته كذلك ، كقول الشاعر:

فأصممتُ عمراً وأعميتُه عن الجود والمجد يوم الفخار

فأصممت وأعميت ، أي صادفته أصم وأعمى ، وتقول : دخلت بلدة فأعمرتها ، أي وجدتها عامرة .

وقد يقال : إن أغفلنا معناه: منعنا، وصددنا ، نعوذ بالله من تلك ، ولو كان أراد ذلك المعنى لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو ، وأن يقال : ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، بحيث يكون الثاني سبباً عن الأول ، كقولك : أعطيته فأخذ ، وسألته فبذل ، ولا يصح هنا العطف بالواو.

فمجيء قوله تعالى : "واتبع هواه" بالواو ، دليل على أن الثاني ليس مسبباً عن الأول ، وإذا لم يكن عليه كان معنى أغفلنا قلبه : أي صادفناه غافلاً ، وإذا صودف غافلاً فقد غفل لا محالة ، فكأنه قال – والله أعلم : ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً ، وإذا صح هذا الموضع ثبت به لنا أصل شريف يعرفه من يعرفه ، ولولا ما تعطيه العربية صاحبها من قوة النفس ، ودربة الفكر ، لكان هذا الموضع ونحوه مجوزاً عليه ، غير مأبوه به نوله قطرب فإنه قد أحرز عندي أجراً عظيماً فيما صنفهُ من كتابه الصغير في الرد على الملحدين ، وعليه عقد أبو علي –

يقصد الفارسي أستاذه – رحمه الله – كتابه في تفسير القـرآن ، وإذا قرأتـه أسقط عنك الشبهة في هذا الأمر بإذن الله وعونه .

وعلى ذلك تفسير أنواع الدلالات القرآنية التي تنطوي تحت المطابقة والتضمين والالتزام ، كما يبدو ذلك في الآيات الكريمة: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً ﴾ ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ – ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ ، كذلك دلالة الإشارة والاقتضاء ودلالة المفهوم [مفهوم الموافقة – المخالفة – صفة – شرط – حصر – غاية عدد] واختلاف الآراء الفقهية تبعاً لذلك .

واستعمال الألفاظ بحسب معانيها جاء في بيان المبادئ والقيم والأحكام في أسلوب القرآن الكريم ، لأنه ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾ – ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾.

والذي يريد أن يستنبط المبادئ والأحكام التي جاءت في القرآن الكريم عليه أن يكون عالماً بمدلولات الألفاظ القرآنية ، ودارساً لها دراسة متأنية ، حتى يستطيع أن يخرج بالثمرة المرجوة من كتاب الله كما أراده المولى عز وجل .

وإن الخطورة الكبري تتمثل في الانحراف باللفظ أو المعنى حين يفهم لفظ القرآن الكريم إذ يلوي عنق الحقيقة ، ويضيع الحكم الشرعي حين الفهم السقيم ، وكذلك فهم السنة النبوية الشريفة.

والدلالة اللغوية تقوم على وضع الاستعمال ، وهنا نجد الكلمة الواحدة أو اللفظ المفرد وضع لمعنى من المعاني ، أو لعدة معان ، ويستعمل في التراكيب الكلامية، فيفهم المراد منه حسب السياق (كتابنا "العربية... خصائصها وسماتها"ص٤٢٦-٤٦٧).

وهذا يقتضي التعرف على دلالات الألفاظ بدراسة توجهات معجمات اللغة العربية في المعاني اللغوية للألفاظ ، وتطبيقاتها في علم الدلالة التطبيقي وعلم الدلالة التركيبي السياقي ، فإذا وقف عليه الدارس حماه الله – إن شاء– من الزيغ ، وبَعُد عن الضلال في الفهم السقيم .

وصلة هذا العلم بعلم أصول الفقه جلية على النحو المتقدم، مما يقتضي أن يدرس هذا العلم لطلاب كليات الشريعة وأصول الدين والدراسات الإسلامية والعربية ، والله من وراء القصد ، وهو نعم المولى ونعم النصير.

دلالة الألفاظ وتطورها

تقوم اللغة على عنصرين أساسيين هما: الألفاظ، والأفكار (أو المعاني) وبينهما ارتباط وثيق بحيث متى عرف اللفظ أمكن فهم معناه ولذا نلاحظ ثلاثة أمور :

(أ) الدال : وهو الألفاظ .

(ب) المدلول : وهو الأفكار (أو المعاني).

(ج) النسبة : وهي العلاقة القائمة بين الألفاظ والأفكار ونزيدها بياناً فنقول :

(أ) الدال : وقوامه ما يتلفظ به – كما ذكرنا – وهو – أحيانا – يكون لفظاً مفرداً وأحيانا مجموعة من الألفاظ ركب بعضها مع بعض في صورة جمل وعبارات .

وعلماء العرب قد وضحوا لنا (الكلمة المفردة) وحددوا معالمها فهي: القول أو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى [1] أو قول مفرد مستقل أو منتوي فيه فالمستقل مثل محمد – جاء ، والمنتوي فيه مثل فاعل (قم) وهو الضمير (أنت) [2] .

وهم يقصدون بكلمة (قول) أنها (لفظ) ولما كان القول (الذي هو كل لفظ) يشمل المفرد والمركب والتام والناقص (الكلمة الواحدة وما هو أكثر من كلمة) حددت التعريفات مفهوم الكلمة بقولها (مفرد).

---

[1] انظر ابن هشام : شرح شذور الذهب ص١٢ وابن عقيل بحاشية الخضري ١/٧ والأشموني بحاشية الصبان ١/٦.

[2] السيوطي: همع الهوامع ص٣.

وقد عاب الدكتور تمام حسان هذه التعريفات بما يأتي :

١- أنها لا تفرق بين الصوت والحرف أي بين عملية النطق والنظام الذي أجري عليه.

٢- أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية ، والمعاني المنطقية والوضعية.

٣- أنها لا تفرق بين وجود الكلمة ، وعدمها في تعريفها ، هذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير [1] .

ولذلك عرفها بقوله :

صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق ، وترجع في مادتها - غالباً - إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد [2] .

ويبدو لي أن تعريف الأقدمين لا عيب فيه ، بل هو دقيق تماماً وموجز واف بالمعنى المطلوب منه فهو :

١- لا يخلط بين القول والكلمة واللفظ ، بل فيه تحديد لها . ولا عيب أن تلتقي معاني الألفاظ الثلاثة لاشتمال الأصوات عليها ، فكل لفظ يمكن أن يطلق عليه قول ، لأن القول هو كل ما يتلفظ به وكل لفظ بهذا المعنى قول ، والكلمة ليست إلا لفظاً فلا مانع من إطلاق اسم القول عليها وهذا لا يعد خلطاً بل يعد اشتراكا في جنس هو جزء التعريف مثل الإنسان حيوان ناطق، حيث يشترك في لفظ الحيوان

[1] د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٢٦.

[2] المصدر السابق ص ٢٣٢ .

مع الإنسان سائر الحيوانات ولم يعب ذلك أحد، والجزء الآخر من التعريف يمنع ما يراد منعه ، فكلمة (ناطق)تمنع ما عدا الإنسان من الدخول في التعريف ، وقد أضيف إلى تعريف الكلمة ما منع غيرها من الدخول معها وهو (مفرد) فكلمة (مفرد) أخرجت المركبات سواء كانت تامة أو ناقصة.

٢- فيما يبدو لي أنه لا يصح إدخال الوظيفة اللغوية في تعريف أجزاء اللغة ،وهذا غير موجود في تعريف الأقدمين ، بل هو موجود في تعريف الدكتور نفسه وبالرجوع إليه يمكن فهم ما أقول .

٣- ليس هناك خلط في التفكير بالإشارة إلى الكلمات المضمرة ، مثل : أنتقي (قم) بل هذا مجرد تلميح إلى أن الكلمة تارة تكون واضحة مرئية ، وأخرى مستترة قياساً على وجودها الخارجي .

وقد عرف مييه [١] الكلمة بأنها ربط معنى ما بمجموعة ما من الأصوات صالحة لاستعمال جراماطيقي [٢] .

وهذا التعريف صالح للمورفيمات ، وللجمل ، وأجزاء الجمل أيضا.

وعند جاردنر [٣] :"أن الكلمات ذات وجهين في طبيعتها ، فوجه هو المعنى ، ووجه آخر هو الصوت ، وحيث تكون الكلمات في ملك كل شخص تكون من ناحيته جواهر طبيعية مكونة من منطقة المعنى من جهة ، ومن صورة صوت معين من جهة أخرى . هذا الصوت صالح لأن يعاد نطقه

---

[١] عالم لغوي فرنسي .

[٢] د.تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٢٨،٢٢٧ وفندريس : اللغة ص١٢٤.

[٣] عالم لغوي إنجليزي .

بالإرادة ، والكلمات في حقيقتها نفسية ، وهي مواد للمعرفة والتكلم مع أنها في أحد جانبي طبيعتها تشير إلى حدث عضوي تمكن إعادته بحسب الإرادة".

والتعريف الأول للكلمة شامل لها ولغيزها والثاني يدخلها في عالم الفلسفة وعلم النفس "وليس الباحث اللغوي بحاجة إلى أن يبني أفكاره على أسس غريبة عن منهج اللغة ...لاحظ في تعريف جاردنر استعمال كلمات : الحقيقة – الطبيعة – الملك – المعرفة – التكلم – النفس" [1] .

ويلاحظ الدكتور تمام أن تعريف الكلمة لا يمكن اتحاده في جميع اللغات ، بل لكل منها تعريف يستمد من طبيعتها ووسائلها الخاصة في التركيب كما يقول فندريس [2] .

ولكن يبدو لنا أن الكلمة التي هي وحدة لغوية تدل على معنى من المعاني لا تختلف بهذا التحديد من لغة إلى أخرى ، فلا مانع من وضع تعريف شامل لها . فهذا لا صلة له بطرق البناء الصرفي أو غيره من خصائص اللغات .

وأعتقد أن تعريف الكلمة العربية واف بالغرض المقصود ، وإن كان التحديد الصوتي الحديث يتطلب صوغه في قالب جديد كهذا القالب الذي رآه الدكتور تمام .

وبعض المشتغلين بالدراسات الصوتية من المحدثين يرون أن الكلمة المفردة لا يمكن تصورها ، لأن اللغة كلام تتداخل أصواته في جمل وتراكيب يتعذر الفصل بين حدود أجزائها بدقة .

---

[1] د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٢٧ ، ٢٢٨ وانظر فندريس : اللغة ص١٢٤.

[2] د.تمام : مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٥ وانظر فندريس : اللغة ص١٢٤.

ولكن هذا الرأي – كما يبدو – غير دقيق ، لأن اللفظ المفرد يمكن أن يحدد له إطار صوتي واضح منفصل عن غيره ، ولا عبرة بحالة وصل الكلام بعضه ببعض ، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن هذا الكلام المتصل مركب من وحدات صوتية تمثل كل منها مجموعة من الأصوات المتناسقة يسهل تحديد إطارها الخاص ، ولذا فإن جماعة من الباحثين –أخيراً– استطاعوا – على هذا الأساس – أن يضعوا لها تحديداً مناسباً فقالوا :إنه "يمكن أن نتبين معالم الكلمة أو حدودها وذلك بأن يمكن إفرادها بالنطق وحذفها من الكلام أو إقحامها فيه أو الاستعاضة عنها بأخرى" [1] .

وهذا يتفق مع ما ذكره علماؤنا القدماء.

أما مجموعة الألفاظ ، فهي تلك الجمل التي تتألف من الوحدات الصغيرة التي هي الكلمات المفردة ، وتدل على المعاني المرادة منها حسب اصطلاح الأمة صاحبة اللغة [2] .

(ب) المدلول : هو المعنى أو الفكرة التي يحملها القلب اللفظي بوضع الواضع ، أو غير ذلك من سياقات الاستعمال اللغوي ، فالألفاظ المختزنة في أذهان الجماعة قد ارتبطت بمعان خاصة لها تعرف –غالباً– بالرجوع إلى قواميس اللغة .

وأحياناً تطرأ على المتكلم أو السامع نواح اجتماعية ، أو أحداث نفسية تجعل الألفاظ تتصرف عن معانيها القاموسية، وتحمل على معان جديدة باصطلاح المتكلم والسامع وتأثير الملابسات التي تحيط بالموقف الكلامي.

---

[1] د. أنيس : دلالة الألفاظ ص٤٣ ، وانظر ما قاله الدكتور تمام في تعريف الكلمة .

[2] هي ما يسمى في عرف النحويين بالكلام ، انظر سيبويه : الكتاب ٦٢/١ وابن جني: الخصائص ١٧/١ .

ولذا فإن الاقتصار على معرفة المعانى من القواميس لا يجدي الجدا المعقول في كل الأحيان بل لابد – مع ذلك – من مراعاة حال المتكلم ، والسامع والحدث موضوع الكلام .

(ج) النسبة : وهي العلاقة القائمة بين الألفاظ والمعاني التي تدل عليها ، وتتوقف بمقدار كبير على حالات الكلام ، ولأوضاعه اللغوية وعلاقة كل من المتكلم والسامع بموضوع الحديث كما ذكرنا في بيان المدلول.

وعلاقة اللفظ بالمعنى – على هذه الصورة – تتسم بالتعقيد ، فالمعانى – كما نقلت عن القدماء – لا تستقر على حال بل يمكن لها أن تختلف تبعاً للمواقف اللغوية المتعددة وعلاقة المتكلم والسامع وتغير النواحي الاجتماعية من آن لآخر سواء في ذلك الأفراد والجماعات والأمم مما يقتضي التغيير ، والتبديل ، فقد يموت معنى اللفظ : ويحل محله معنى جديد . وقد ينحرف وقد يقتصر على جانب من جوانب المعنى القديم ، أو يتسع فيشمل القديم وزيادة تتطلبها المواقع الجديدة وقد يحدث غير ذلك من أمور لا يمكن التنبؤ بها جميعاً .

وهناك جوانب أخرى تؤثر في المعنى كأصوات الكلمات واشتقاق بعضها من بعض بصور معروفة في علم البنية ، وطرائق التعبير الخاصة بنظام القواعد .

ومن أجل ذلك كله خص الباحثون المعنى باهتمام واسع في دراساتهم وأفردوه بعلم خاص سموه (علم الدلالة) Semantique .

واتضح لهم أن لهذا العلم صلة بعلوم النفس ، والاجتماع ، والتاريخ، والجغرافية وغيرها مما يبدو أثره في التغيرات المعنوية.

وقد أشرنا في نشأة علم الدلالة إلى منشئه ومن شاركوا فيه من المتخصصين في العلوم والفنون المختلفة ، وتفصيل فروعه المتعددة .

مكونات الدلالة الأساسية

تقوم الدلالة على أسس أهمها :

١- اللفظ المفرد ، وأنواع أصواته ، وارتباطه بمعناه .

٢- تولد ألفاظ جديدة من الأصل الواحد ، وارتباطها بمعانيها .

٣- صلة الكلمة بغيرها في العبارات ، والتراكيب ، إذ لا غنى لها عن نظائرها ، وأخواتها ، ولا يفهم معنى اللفظ بغير جملة يسلك فيها فاللغة كلام مترابط قبل أن تكون كلمات متناثرة .

ولذا قسم الباحثون الدلالة أربعة أنواع : معجمية ، وصوتية ، وصرفية ، ونحوية .

١- الدلالة المعجمية :

هي الدلالة التي وضعها الأسلاف للألفاظ المختلفة ، وتكلفت ببيانها قواميس اللغة حسب ما ارتضته الجماعة واصطلحت عليه ، وتستعمل في الحياة اليومية بعد تعلمها بالتلقين والسماع ،والقراءة والإطلاع على آثار السابقين الأدبية شعراً ونثراً ،ويتطلب هذا التعليم زمناً ليس بالقصير قبل أن يسيطر المرء على لغة أبوية [1] .

---

[1] د. أنيس : دلالة الألفاظ ص٤٩ .

وقد جمع العرب تراثهم فيما يسمى بالمعاجم اللغوية ، في إطار مرحلة لغوية معينة هي عصر قوة اللغة العربية ، وتمثل حياة العرب وعاداتهم وأخلاقهم وآثارهم ، وكل ما مر بهم من أحوال في إبانها .

وهي تحمل الطابع الأصيل للألفاظ ودلالاتها قبل أن يختلط العرب بغيرهم ، وتمتد بعد الاعوجاج إلى لسانهم [١] .

بيد أنها تقصر الألفاظ دون ملاحظة ما اعتورها من تغير في الفترة التي سبقت جمعها ، فهي لا تشير إلى تطور المعاني والاستعمالات [٢] كما أنها لا تنسب المعاني – في كثير من الأحيان – إلى الناطقين بها ففات الباحث كثير من النتائج العلمية في مجال تطور المعنى ، وانتقاله .

وهذه الدلالة عرضه للتغير ، بل إنها تغيرت حقاً بعد عصر تكوين اللغة نتيجة لاختلاف حياة الأجيال المتعاقبة ، وما جد من مستحدثات وأمور تقتضي التغيير ، وقد لاحظنا حدوث ذلك في العصرين الإسلامي والعباسي.

ومن أمثلته تغير مدلول ألفاظ الصلاة والزكاة ، والخليفة والسلطان ، والديوان وغيرها .

---

(١) على أنها لم تنس الإشارة إلى بعض الكلمات التي دخلت العربية من اللغات الأجنبية ، والكلمات المصنوعة ، والمولدة للاستفادة منها أو تحاشيها .

(٢) هذا ما يعرف في علم اللغة بالإيتمولوجيا وهو اللون الدراسي الذي يتناول توضيح معاني الكلمة في المراحل التاريخية المتعاقبة بأن يقول : إن هذه الكلمة كانت في القرن الفلاني كذا وأصبحت فيما بعد كذا ثم آلت إلى كذا ... وليس في اللغة العربية في الوقت الحاضر أثر لمثل هذه الدراسات على نفعها وقيمتها في دراسة المفردات وتواريخ النصوص ولعل المستقبل كفيل بسد هذا النقص (د.تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٣٥ ، ٢٣٦).

ولما زاد اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأجنبية امتد التغير امتدادا كبيراً إلى المعاني القاموسية كما في كلمات "شنب" و"طويل اليد" و"بطح"[1] .

ولعل ذلك ناشئ عن نسيان المعانى الأصلية لبعض الكلمات وتحريف معاني بعضها الآخر ، وتتطور الدلالة المعجمية لأسباب كثيرة نذكرها فيما بعد .

وما يصدق على العربية يصدق على غيرها من اللغات ، فالألفاظ في اللغات المختلفة ترتبط بمعانيها حسب الواضع القديم لها ، ثم تتطور على مر العصور ، لانتقالها بين الأجيال ، ولاختلاف الأحوال المتعاقبة عليها .

٢- الدلالة الصوتية :

هي ما يكون بين أصوات بعض الكلمات ، وطرائق نطقها وبين معانيها من ارتباط .

فقد اكتشف بعض العلماء في طائفة من الألفاظ العربية صلة بين ألفاظها ومعانيها فبينوا أن العربي كان يربط بين الصوت والمعنى . فيجعلهما متشابهين فيدل على المعنى الضعيف بأصوات ضعيفة وعلى المعنى القوي بأصوات قوية ومن ذلك كلمتا (النضح) و(النضخ) فكلاهما لسيلان الماء

---

[1] الشنب – في أصل المعنى القاموسي : البياض والبريق والتحديد في الأسنان "اللسان ٤٨٨/١ ، ٤٨٩" وقد تطور الآن إلى ما يعرف للرجال وطويل اليد : في القاموس من تمتد يده بالعطاء ، وهي صفة كريمة . ولذا قال صلى الله عليه وسلم لأزواجه :"أولكن لحوقا بى أطولكن يداً" أراد : أمدكن يدا بالعطاء "ابن منظور :اللسان ٤٤٠/١٣" وهو الآن بمعني اللص وطول اليد بمعنى السرقة.

ويقال "بطحه" بسطه ممتدا على الأرض "ابن منظور :اللسان ٢٣٦/٣" ومعناه الآن : عوره.

ونحوه إلا أن الأول سيلان ضعيف فناسبته الحاء الرقيقة والثاني سيلان قوي فناسبته الخاء الغليظة.

ومثلها (سد) و (صد) فكلاهما لمعنى الحاجز إلا أن الأول لسد الباب ونحوه وهو ضعيف فاستخدم له السين الضعيفة والثاني لجانب الجبل وهو قوي ، فاستخدم له الصاد القوية .

وهكذا جعل العربي الصوت في مقابل المعنى المناسب له ، وتمتد المناسبة من الحرف الواحد إلى حرفين وإلى جميع حروف الكلمة .

وبدت المناسبة – كما رأى بعض الباحثين – في بعض الصيغ اللغوية كالمضعف بنوعيه الثلاثي والرباعي مما كان حكاية للأصوات مثل صر الجندب وصرصر البازي ، وكالمصادر التي تتابعت حركاتها كالفعلان مثل الغليان والدوران ونحو ذلك [١] .

وللنبر والتنغيم أيضا علاقة بالمعنى وذلك وإن لم يتضح في العربية الفصحى – لعدم اكتمال دراسته فيها – فإنه يظهر كثيراً في العاميات .

ومن أمثلته (محمد جه) فهذه الجملة تستعمل استفهاماً أو إخباراً حسب اختلاف موقع النبر والتنغيم ، وقولك لشخص "رائع جداً" على سبيل التهكم بنغمة خاصة وعلى سبيل المدح بنغمة أخرى.

وتعتمد بعض اللغات على النبر والتنغيم في بيان المعانى كالصينية والإنجليزية في بعض الأحيان فالكلمة الواحدة قد تكون اسما أو فعلا تبعاً للمقطع المنبور [٢] .

---

[١] انظر كتابنا "اللغة العربية خصائصها وسماتها" ص١٠١ وما بعدها.

[٢] د.أنيس : الأصوات اللغوية ص١٩٥ وانظر حديثنا عن النبر في كتابنا "أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي" ص١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٩ وما بعدها.

فالصوت يرتبط بالمعنى ، وطريقة الأداء لها دخل في التعبير عنه وهذا وإن كان خاصاً ببعض الألفاظ وطرق أدائها فإن له أهمية في كشف جانب حيوي من جوانب دلالة الألفاظ .

٣- الدلالة الصرفية :

تلعب طرائق البنية ، واشتقاق الصيغ اللغوية دوراً كبيراً في الدلالة على المعنى .

فصيغ الأفعال - بأنواعها الماضي والمضارع والأمر - تدل على الحدث وزمنه ، وما يتصل بهذه الأفعال من حروف الزيادة والتوكيد واللواحق الأخرى وما يدخلها من التضعيف وغيره كل ذلك له أثر في توجيه المعنى .

فمثلاً : تزاد الهمزة - في أولها - للتعدية كأكرمت محمداً ، وللدلالة على حلول وقت الشيء كأحصد الزرع [١] والدخول في زمن أو كأمسى وأتهم [٢] وللإزالة كأشكيته وأعجمته [٣] إلى غير ذلك .

وتضعيف العين - مثلا - يفيد قوة الحدث وكثرته كقولهم : قطع وكسر - بتشديد الطاء والسين- واعشوشب المكان اخضوضر الزرع ونحوهما.

وصيغ الأسماء تحمل العديد من المعانى التي تتنوع بتنوعها كأسماء الفاعلين: والمفعولين ، وصيغ المبالغة ، وأسماء الزمان والمكان والتصغير والنسب ، والجموع ، فلكل منها معنى يؤديه .

---

[١] حان وقت حصاده .

[٢] دخل في المساء وتهامه .

[٣] أزلت شكواه وعجمته .

وتظهر المعانى بالرجوع إلى كتب الصرف والأبنية التي تذكر معاني الصيغ اللغوية التي بلغت حداً كبيراً نيف – في صيغ الأسماء وحدها – على الألف كما ذكر ابن القطاع في كتابه (الأبنية).

وقد اهتم بها علماء اللغة لصلتها الوثيقة بالمعنى...

٤- الدلالة النحوية :

تؤثر أنماط التركيب النحوي في أداء المعنى ، فترتيب الكلمات والعبارات محكوم بقواعد ، ونظم تختلف من لغة لأخرى ، ففي العربية طرائق خاصة لتركيب الجمل ، وفيها المواقع الإعرابية المتعددة للألفاظ. ولاسيما الأسماء التي تقع فاعلة ، ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها وتكثر أغراض المتكلمين بها .

فإذا قلنا (دراسة ظاهرة المعنى ذات أهمية قصوى في البحث اللغوي) فهذه جملة لها معنى خاص – فإذا تغير ترتيب الكلمات فيها فقلنا (ظاهرة دراسة أهمية في البحث قصوى اللغوي المعنى) لأدى ذلك إلى فساد المعنى [١] .

ولذا يشترط علماء النحو أن يجري ترتيب الكلمات حسب ما رسموه من قواعد ، فلا يخل المتكلم بشيء منها حتى لا يؤدي إلى غموض عباراته أو فساد تركيبه ، وقد عولجت صلاحية التراكيب وسقمها في (علم البلاغة) الذي وضع القوانين الضابطة لذلك ، وعلى أساسها ثبتت ركاكة العبارة

---

[١] وترتيب الكلمات في العامية له أيضا تأثير في إفادة المعنى فتقول – مثلا – "فين كتاب محمد" أو "كتاب محمد فين" ولا يجوز "فين محمد كتاب" ولا "كتاب فين محمد" فذلك كله يفسد المعنى .

وسوء التركيب في قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك .

وما مثله في الناس إلا مملكاً   أبو أمه حي أبوه يقاربه

فأدى تعقيد اللفظ بتغيير مواقع الكلمات إلى غموض المعنى وأصل التركيب : وما مثله (أي مثل الممدوح) حي يقاربه في الناس إلا مملكا (أي ملكا) "أبو أمه أبوه" يقصد أنه لا يشبه الممدوح إلا ابن أخته الخليفة هشام بن عبد الملك.

والمواقع الإعرابية مهمة لبيان المعنى وتوضيحه : فالجملة (أكرم محمد عليا) لها معنى خاص ، فإذا تغير حكمها النحوي بأن جعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلاً فقيل (أكرم على محمداً) كان المعنى مختلفاً تماماً.

وإن الإعراب هو الذي جعل المعنى يختلف اختلافاً كبيراً في هذه العبارات :

ما أحسن محمداً – بفتح نون أحسن ونصب محمداً ، على سبيل التعجب – وما أحسن محمد ؟ – بضم نون أحسن وإضافته إلى محمد – وما أحسن محمد – بفتح نون أحسن وجعل محمد فاعلاً .

وكذلك : هذا طالباً أحسن منه عاملاً – بضم نون أحسن ونصب "طالبا" – وهذا طالب أحسن منه عامل – بضم نون أحسن ورفع "طالب" و"عامل" .

و: كم كتاباً قرأت ؟ بنصب "كتاباً" – وكم كتاب قرأت – بجر "كتاب".

وهناك القواعد العديدة التي تضمنتها كتب النحو تجب مراعاتها حتى يكون المراد دقيقاً وواضحاً .

فمن ذلك نرى أن القواعد صارمة في بيان المراد تبعاً لمقاييس الأساليب اللغوية العربية ، فالقاعدة النحوية تؤدي إلى توجيه المعنى في إطارها ، ومخالفتها تؤدي إلى فساد المعنى أو غموضه .

وما ثبت للعربية يثبت لسواها من اللغات .

وهذه الدلالات – بأنواعها – كانت مألوفة لدى السابقين ، ثم تحولت – بمضي الوقت – إلى قوانين يجب تعلمها ، واكتسابها ، بالنسبة للأجيال التي تتابعت بعدهم.

ولم تثبت هذه الدلالات على حال واحدة ، وتشهد لذلك مظاهر اختلافها في لهجاتنا الدارجة ففيها تبدلت بعض المعاني المعجمية ، أو انحرفت ، وتلاشى كثير من دلالات الأصوات ، وتغيرت صيغ صرفية متعددة ، وأهملت خصائص التركيب النحوي ، واعتمدت العاميات على مبادئ أخرى مشوهة في التعبير عن مراد المتكلمين .

وكثير من تلك التطورات نشأ من اختلاط العرب بغيرهم من الأمم منذ اتسعت الفتوحات الإسلامية ، وتأثرت العربية بكثير من اللغات التي اتصلت بها من جراء ذلك .

وما حدث للعربية حدث لغيرها من اللغات فلم تكد تستقر فيها مظاهر الدلالة ، بل تغيرت وتشعبت ويقال إن الإنجليزية تتغير كل قرن تقريباً بحيث

تختلف صورتها الحديثة عنها في صورتها القديمة حتى ليعسر على المحدثين من الأجيال فهم لغة الإنجليز السابقين [1] .

وقد اخترعت ألفاظ عديدة في اللغات ، وتولدت صيغ واستعمالات لم تكن من قبل .

واقتضى ذلك من الباحثين دراسة الدلالة ومظاهر تطورها وكل ما يتعلق بها ، وكان لحديثهم ثلاثة اتجاهات :

الأول : الاتجاه التعليمي

الثاني : الاتجاه التاريخي

الثالث : الاتجاه المقارن

---

[1] فإذا ذهبنا في الإنجليزية إلى عهد تشوسر وجدنا أن الإنجليزي في العصر الحديث لا يكاد يفهم أو يعي ما يقوله هذا الشاعر الكبير ، وانظر د. أنيس : طرق تنمية الألفاظ في اللغة ص٩-١١.

من أنواع الدلالة

١- دلالة المطابقة : وهي دلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له كقولك : الإنسان حيوان ناطق .

٢- دلالة التضمين : دلالة اللفظ على جزء من المعنى الموضوع له ، كقولك : الإنسان (ناطق).

٣- دلالة الالتزام : دلالة اللفظ على لازم معناه كقولك الإنسان (علم).

وهذا قد يجري في أنواع من الدلالات :

الدلالة المطابقية للعبارة :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ [1]

فهي تفيد المعنى المطابقي فقط وهو وجوب الاقتصار على زوجة واحدة عند خوف الجور.

وقد تعطي العبارة المعنى المطابقي ويتبعه معنى ليس مقصودا كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [2] . فالمراد وجوب نفقة الأم المرضع على الأب ، وكان يكفي أن يقول ، وعلى الأب رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لكن قال : وعلى المولود له ، فأفاد معنى آخر هو اختصاص الابن بأبيه .

---

[1] من الآية ٣ من سورة النساء .

[2] من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

وقد يقصد -أصلا- جزء المعنى وهو دلالة التضمين ، ويقصد البعض الثاني تبعاً كقوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [1] فالمثنى والثلاث والرباع جزء من معنى العبارة المطابقي (إباحة ما طاب من النساء) .

وقد يقصد -أصلا- دلالة الالتزام ، ويكون حينئذ المعنى المطابقي مقصودا تبعاً مثل قوله عز وجل :﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [2] فأصل المعنى للتفريق بين حل البيع ، وحرمة الربا ، وهو معنى التزامي ، وأصل المعنى : حل البيع وحرمة الربا وهو مقصود تبعاً ، وهذا ما يدخل في باب الكناية في علم البلاغة مثل (نئوم الضحى – طويل النجاد – كثير الرماد) الخ.

وهذا كله يدخل تحت ما يسمى دلالة المنطوق ، وهو ما دل عليه اللفظ .

دلالة الإشارة : هي الدلالة على معنى ليس مقصوداً من إيراد العبارة كقوله تعالى : ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [3] ، فالمعنى المقصود جواز الطلاق قبل

---

[1] من الآية ٣ من سورة النساء.

[2] من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

[3] من الآية ٢٣٦ من سورة البقرة .

الدخول، وقبل فرض المهر ، ويفهم منه – على سبيل الإشارة – صحة عقد الزواج دون فرض المهر ، لأن الطلاق لا يكون إلا بعد عقد صحيح .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[1] بيان أصلي لمدة الحمل والفصال ، وقوله سبحانه "﴿ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ ﴾ [2] بيان أصلي لمدة الفصال فقط ، ويلزم من الاثنين معا أن أقل مدة الحمل ستة أشهر من إشارة التضمين ، وبه انعقد إجماع العلماء .

فهذا لازم غير مقصود – أصلا – فلا يعد من مدلولات العبارة ولذا عد من مدلول الإشارة .

وقد اعتبر بعض العلماء المعنى المقصود تبعاً للمعنى الأصلي من دلالة الإشارة ، ولكن الراجح الأول .

دلالة الاقتضاء : هي دلالة العبارة على شيء لم ينطق به ، وتتوقف صحة الكلام عليه ، وصدقة حقيقة وشرعاً مثل قوله سبحانه: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [3] أي ، وقت الحج ، وقوله :"﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [4] أي : أهل القرية ، وكقوله تعالى : "﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [5] الآية

---

[1] من الآية ١٥ من سورة الأحقاف .

[2] من الآية ١٤ من سورة لقمان .

[3] من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

[4] من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

[5] من الآية ٢٣ من سورة النساء .

أي التزوج بهن وقوله :﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ الآية ، فلا تكون الحرمة في أجسامها أو ذواتها، إنما في أكلها والانتفاع بها ، وقد يتعين المقدر كما سبق .

وحينما يحتمل الكلام عدة مقدرات تختلف آراء الفقهاء ، فالشافعية على أنه يقدر بكل أفراده كالمشترك ، والحنفية على تقدير بعض أفراده التي يصح بها الكلام والحكم الشرعي .

ومن الدلالة :

دلالة المنطوق : وهي ما يدل عليه اللفظ من المطابقة أو التضمن أو الالتزام صراحة وهي الدلالة الصريحة – كما مر.

دلالة المفهوم : وهي ما لا يدل عليه اللفظ المنطوق به لفظاً لكنه يشارك ما دل عليه صريح اللفظ في علة الحكم وهي نوعان :

مفهوم الموافقة : وهو ما يوافق حكمه المنطوق ، فإن كان أولى سمي فحوى الخطاب كدلالة قوله سبحانه: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [1] على تحريم أنواع الإيذاء كالضرب لأنه أشد، وإن كان مساويا سمى لحن الخطاب أي معناه كدلالة قوله سبحانه :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا ﴾ على تحريم الإحراق ، لأنه مساو للأكل في الإتلاف.

---

[1] من الآية ٢٣ من سورة الإسراء .

ولا شك أن المسكوت عنه إذا كان أولى بالحكم من المنطوق به فهو داخل في حكمه الذي طبق على دلالة المنطوق ، أما إذا كان مساويا للمنطوق به فهو محل خلاف بين الفقهاء .

فالشافعية اختلفوا في إثبات حكم المنطوق لحكم المسكوت عنه المدلول عليه .

وجمهور الحنفية أثبتوا نفس الحكم وطبقوه مطلقاً ،وبعضهم أثبت به غير الحدود والكفارات .

ومن ذلك حد قطع الطريق في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ ﴾ الآية ، فطبق جمهور الحنفية حكم قطاع الطريق على الردء ، الذي يقوم لإخافة الناس على وجه يقطع به الطريق ، ولم يثبت الحكم على الردء الشافعية وبعض الحنفية .

مفهوم المخالفة : ما تجاوز حكمه المنطوق بثبوت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه – وهو أنواع :

مفهوم الصفة : نعتاً كان أو حالاً أو ظرفاً أو غيره بأن يثبت نقيض الحكم المقيد بذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[1] مفهومه أن غير الفاسق لا يجب التبين في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل ، وقوله سبحانه:

---

[1] من الآية ٦ من سورة الحجرات .

﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ " أي : فلا يصح الإحرام به في غيرها.

مفهوم شرط : بثبوت نقيض الحكم المقيد بشرط عند انتفاء هذا الشرط نحو قوله سبحانه: ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [1]

أي : فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن .

مفهوم حصر : نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ " [2]

﴿ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [3] أي : فغيره ليس باله ، وقوله

﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ [4] أي : فغيره ليس بولي ، وقوله:

﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [5] أي لا إلى غيره ، وقوله :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [6] أي : لا غيرك.

---

[1] من الآية ٦من سورة الطلاق .

[2] من الآية ١٩ من سورة محمد .

[3] من الآية ٣٤ من سورة الحج .

[4] من الآية ٩ من سورة الشوري.

[5] من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .

[6] من الآية ٥ من سورة الفاتحة .

مفهوم غاية : وذلك بانتفاء الحكم المقيد بغاية نحو قوله سبحانه: ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ [1] أي: فإذا نكحته تحل للأول بشرطه.

مفهوم عدد : مثل قوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [2] أي : لا أقل ولا أكثر . فينتفي الحكم عما قل أو كثر من هذا ، وقوله ﴿ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [3].

وقد اختلف الفقهاء في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة أهمها :

ما ذهب إليه الشافعية والمالكية ومن وافقهم من الاعتداد بالمفاهيم ، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به وإلا ما كان للقيد فائدة ، واستوى المنطوق به والمسكوت عنه ، فقوله تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ [4] ، فلا يمكن أن يستوي العمد والخطأ وإلا كان ذكر المتعمد ليس بذي فائدة وهذا غير مقبول .

---

[1] من الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

[2] من الآية ٤ من سورة النور .

[3] من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

[4] من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

وبعض علماء الأصول - ومنهم جمهور الحنفية- على عدم الاحتجاج بالمفاهيم ، لأن المسكوت عنه يبقى على الأصل حتى يقوم عليه دليل،وذكروا لرأيهم أدلة منها :

١- أن المسكوت عنه لم يفهم من اللفظ لا بطريق الوضع ولا بطريق العقل ولا النقل بالتواتر ولا بأخبار الآحاد.

وليس مفهوم المخالفة مدلولاً للألفاظ .

٢- أنه قد ينص على المفهوم إذا قصد إصدار حكم عليه كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ [1] .

٣- أن المفهوم لو كان محكوماً عليه ومهتماً به لوجب العمل به مع أن الملاحظ أن الشارع قد يهمل اعتباره مع إمكان العمل به كما في قوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم ﴾ [2] ،

فهذا المفهوم لم يعتبره الأكثرون ، فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج فلا مفهوم له، لأنه إنما خص بالذكر لغلبة حضوره في الذهن، وكذلك إذا لم يكن موفقاً للواقع، ومن ثم لا مفهوم لقوله سبحانه: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾ [3].

---

[1] من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

[2] من الآية ٢٣ من سورة النساء.

[3] من الآية ١١٧ من سورة المؤمنون .

٤- ويقول الحنفية رداً على المعتدين بالقيد أنه لابد للقيد من فائدة هذا أمر مسلم ، وفائدته تتمثل في السكوت عما لا قيد فيه ليؤخذ حكمه من دليل آخر ، أو يظل على الإباحة الأصلية .

وهذه الدلالات تفهم بالقرائن حيثما يستخدم اللفظ في السياق .

وقد تكون الدلالة قطعية ، وقد تكون ظنية ، وحين تكون الدلالة ظنية تكثر فيها الآراء والإحتمالات والتفسيرات ويعتمد في هذه الاحتمالات على أدلة تعد كالقرائن لإرادة المعنى وهذا يكون في المشترك والحقيقة والمجاز ونحوهما .

وقد يمكن الاعتماد على تفسير بعض ما يخفى من الألفاظ التي تتصل بحكم شرعي اختص بلفظ معين كلفظ "السارق" و "القاتل" فقد ورد قطع يد السارق في قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [١] .

فالسارق حدد معناه بمن يأخذ مال غيره خفية من حرز مثله ، فوجد أشخاص يأخذون مال الغير في اليقظة تغفيلاً لهم أو استيلاء عليه عنوة والاختفاء به ، ومن يفتح قبور الموتى ويأخذ أكفانهم .

وقد عد الفقهاء آخذ المال عنوة سارقاً ، وزيادة في أنه أخذ والأعين متيقظة، فيطبق عليه حكم السارق ، أما نابش القبر فعد غير سارق ..

وكذلك الحديث : "لا ميراث لقاتل". فالقتل يشمل العمد والخطأ واتفق العلماء على حرمان القاتل عمداً من مال مورثه ، واختلفوا في القتل الخطأ ،

---

[١] من الآية ٣٨ من سورة المائدة .

فذهب الحنفية إلى حرمان القاتل خطأ كذلك لتقصيره ، وسدا لهذا الباب الذي قد يفتح المجال للطامعين في مال مورثيهم .

ويرى المالكية أنه إذا ثبت القتل الخطأ بدليل قطعي ورث القاتل عن مورثه المقتول لعدم توافر القصد .

وإذا ما تعارض نصان أو عارض النص أصلا من أصول الدين وفق بينهما على أساس السابق واللاحق منهما أو تفسير القرآن بالسنة والعكس .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ ﴾ .

فالبيع بالتراضي جائز لكن الرسول – صلى الله عليه وسلم – نهي عن بيع الغرر وعن تلقي الركبان ، فاعتبر العلماء شرط جواز التجارة المباحة خلوها من الغرر والتلقي .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ ، يتعارض معه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم– :"من مات وعليه صيام صام عنه وليه" فقيل : المراد بالولي الولد لأن الولد من عمل الإنسان كما قال – صلى الله عليه وسلم – "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ...الخ" الحديث.

التطور الدلالي

المعنى بين الثبات والتغير :

التفكير الإنساني والألفاظ التي تحمله ، وتعبر به عن أغراض المجتمع ظاهرة اجتماعية – كما ذكرنا مراراً – فلابد من خضوعها للتطور والتغير ، وهذه سنة الحياة ،ولن تجد لسنة الله تبديلا.

وإذا كانت الألفاظ هي المعبرة عن الأفكار ، فلا شك أنها تتطور بتطورها ، وتتأثر بعوامل التغيير فيها .

ومن هنا حاول العلماء أن يدرسوا الدور الذي تلعبه اللغة ، والرموز في الحياة الإنسانية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالفكر [1] .

ويهمنا – في هذا المجال – أن نسير مع تطور المعنى لأهميته ، إذ يعطينا صورة من الاجتماع الإنساني لشعب من الشعوب ، ويدلنا على تدرج أفكاره .

وبدراسة تغير المعنى (يمكننا أن نتصور علماً لسيكولوجية الشعوب يقوم على اعتبار التغييرات المختلفة التي تشاهد في اللغات التي يتكلمونها خاصة بالمعنى ، وقد تكون هذه الدراسة مضنية ، ولكنها تستحق ما ينفق فيها من عناء ، ويمكن أن نصل في النهاية إلى أن نكشف عند جميع الشعوب اتجاهات سيكولوجية واحدة على وجه التقريب هي ميول العقل الإنساني نفسه،وقد نصل – أيضا – إلى إقامة الحدود ، وتحديد بعض دقيق الفروق ، فأغلب الظن – مثلا – أن تكشف لنا المفردات الإنجليزية عن احترام للأشياء

---

[1] د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٤٧ .

الدينية ، وللأشخاص الذين كرسوا الدين أنفسهم ، أكثر مما نجد في مفردات الفرنسية ، وقد تطلعنا هذه الدراسة على بعض الفروق بين الألمانيين ، والفرنسيين) [١] .

(وإذا كان في وسع التغيرات المعنوية أن تعرفنا بالسيكولوجية فإنها ليست أقل قدرة على تعريفنا بظروف الشعوب الاجتماعية) [٢] .

والألفاظ – في مبدأ أمرها – ليست إلا جثثاً هامدة يبعث المتكلم فيها الحياة [٣] متأثراً بمجتمعه ، وعوامله النفسية فالكلمات لا تدل بنفسها على شيء ، ولكن المفكر يستعملها فيصبح لها معنى . إذ يتخذها أدوات وبجانب الناحية الفكرية يوجد أيضا جانب عاطفي لا يمكن التقليل من شأنه) [٤] .

وقد أجريت تجارب لإيضاح أثر الكلمات في العقل ، فأسفرت عن أنواع متعددة من الآثار اللغوية ، ودلت – كذلك – على اتجاه الأشخاص في عقلياتهم .

١- فكان منهم الحرفيون الذين تسبح اللغة وكلماتها في أذهانهم كما تسبح في صفات المعاجم ، فالكلمة تخطر ببالهم ، تعريفها ، أو مرادفها أو ضدها أو نحو ذلك.

وهذا النوع من الأشخاص يميلون إلى التدقيق في تخير الألفاظ ، وفي استخدامها على أساس ما يعرفون من هذه المعانى الحرفية المعجمية.

---

[١] فندريس : اللغة ص٢٦٦ .

[٢] المصدر السابق ص٢٦٨ .

[٣] المصدر السابق ص١٨٥ ، د.أنيس من أسرار اللغة ص٥١ ، ص٦.

[٤] د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٤٧ .

٢- ومنهم النوع الحسي في تفكيره ، وهؤلاء يعتبرون الكلمات كالسلع ، أو كالعملة النقدية تستخدم في التبادل السريع ، وتتحول إلى صور ذهنية ، أو حسية.

٣- ومنهم نوع تكون الكلمات عنده نبرات لها أصوات ، وأشكال وهجاء خاص يتكون من حروف .

كل هذا يدل على أن أثر اللغة في أذهان القارئين ، أو المستمعين لا يسير على منهج واحد ، وقد يجئ مخالفاً ، مخالفة قليلة ، أو كثيرة لما في ذهن الكاتب أو المتكلم [١] .

وأن الواضع الأول يستعمل اللفظ في معنى خاص ، وهذا المعنى لا يثبت ، مادام شأن الحياة التغير ، فقد يحتاج – مع مرور الأيام – إلى تطور معناه بالاتساع – بحيث يدل على ما هو أشمل – أو الضيق – بحيث ينكمش في دائرة أقل من الأولى دلالة – وقد ينتقل إلى معنى آخر ، وقد تتعدد للفظ الواحد معان كثيرة تتأرجح بين الوجود ، والعدم فيموت معنى ، ويولد معنى آخر ، وقد يحيا القديم ، ويموت الجديد . وقد يموت اللفظ نفسه ، أو ينحرف، وهكذا من صنوف التبدلات والتغيرات .

وقد حاول بعض العلماء أن يبين الطريق التي يسلكها المعنى في تطوره وانتقاله فيقول :

إن المعانى الجديدة لها أربع مراحل :

١- ورود معني جديد في موضع خاص .

٢- مرحلة انتقالية من تكرر الورود ، والارتباط بين الصيغة والمعنى .

---

[١] عبد الحميد حسن : الأصول الفنية للأدب ص٥٥ ، ٥٦.

٣- ظهور معنى جديد مستقل في مواضع مختلفة .

٤- إمكان قطع الصلة بين المعنيين القديم والجديد ، وهذا لا يحدث – بالطبع- إلا بقرار من (ملايين) المتكلمين ، وبالانتفاع بعوامل مثبتة للمعنى الجديد هي القوة العاطفية [1] .

قال بعض المحدثين : إن اللفظ الواحد قد تتعدد معانيه ، إلا أن أحد المعانى لابد أن يطغى –غالباً- على ما عداه ، وهو الذي يعين معنى الكلمة الأساسي على النحو الذي يسجل عليه في القاموس [2] .

فإذا اتفق أن وجد استعمالان غالبان أو أكثر ولم يكن في الإمكان تداخلهما فمعنى ذلك أننا أمام كلمتين مختلفتين [3] .

---

[1] د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٤٢ .

[2] فكلمة "العين" في اللغة العربية لها عدة معان ، أولها "الباصرة" – وهو المعنى الغالب – وبقايها يرجع إليها على طريق التشبيه والمجاز ، انظر السيوطي : المزهر ط الأولى ١/١٧٩ ، ١٨٠ .

[3] مثال ذلك – في الفرنسية – illoueunemaison (يؤجر بيتا) و illouelavertu (يمتدح الفضيلة) فالفعل المستعمل في الجملتين في كلا المعنيين "يؤجر ويمتدح" واحد هو loue ولكن العالم الاشتقاقي يرى اختلافه في أصل الاشتقاق ، فالفعل بمعنى "يؤجر" أخذ من الكلمة اللاتينية locare "يستأجر" أو "يؤجر" وبمعنى "يمتدح" من الكلمة اللاتينية laudare "يمتدح" ثم اجتمعا – على طريق المصادفة في مجموعة واحدة من الأصوات ، (انظر اللغة لفندريس ص٢٢٧).

ومثال ذلك – في العربية – وجد "يجئ ماضيا من الوجدان" بمعنى العلم بالشئ ، والعثور عليه ، فيقال :وجدت الضالة إذا عثرت عليها ، ووجدت زيدا كريما إذا علمته كذلك ، ومن الموجودة بمعنى الغضب ، فيقال : وجدت عليه : إذا غضبت ، ومن الوجد بمعنى الحب الشديد ، فيقال : وجد به وجدا إذا هويه ، وتفانى في حبه" (انظر السيوطي : المزهر ط الأولى ١/١٨٧ ، ود.وافي : فقه اللغة ص١٨٥).

ولكن هذا المعنى الغالب لا يستطيع أن يضمن لنفسه البقاء مطلقاً ، فهو محوط بمعان ثانوية تتحفز دائما للظهور عليه ، واحتلال مكانه ، والمعنى الجديد ينمو شيئا فشيئا ، ويحل نفسه محل القديم كما يمتص فرع الشجرة العصير إلى أن يذوي الجذع الأساسي ، وعندئذ تجد الكلمة نفسها وقد تغير معناها [١] .

ويمكن أن نشرح ذلك بما ذكره الدكتور تمام حسان عن كلمة Board فقد كان معناها المركزي – في الإنجليزية القديمة – لوحة خشبية ، وكان لها بعض المعاني الخاصة الأخرى ، وكان حد المعاني الخاصة لها "درع" وقد بطل هذا بطلاناً تاماً ، وكان من هذه المعاني –أيضا– جانب السفينة . وقد أدى هذا المعنى الأخير إلى بعض الصيغ المنعزلة .

Ou board a ship

a board a ship

to board a ship

وقد توسع في هذه الصيغ ، حتى استعملت مع المركبات الأخرى كعربات السكة الحديد ، والسيارات [٢] .

ويلاحظ في انتقال المعنى وجود علاقة –غالباً– بين المعنى الأصلي،والمعنى المنتقل إليه ، وقد توضع الكلمة لمصطلح علمي يعتمد على علاقة ما.

---

[١] فندريس : اللغة ص٢٥٤ .

[٢] د. تمام : مناهج البحث في اللغة ص٢٥٠.

(ويمكننا أن نتنبأ بنشوء علم دلالة عام وذلك بتركيز المعلومات المنتقاة من كل لغة عن تغيرات المعنى فيسمح لنا هذا العلم بإرجاع تلك التغيرات إلى بضع قواعد لا من وجهة نظر منطقية كما فعل العلماء حتى الآن بل من وجهة نظر سيكولوجية وذلك يتطلب الابتداء من الأفكار التي تعبر عنها الكلمات لا من الكلمات نفسها) (١) .

أنواع التطور الدلالي

يعتري اللغات نوعان من التطور :

الأول :

التطور العام أو التلقائي : وهو التطور الذي يلحق اللغة دون إرادة أفراد الجماعة التى تتحدث بها فلا تقصده ، ولا تتعمده ، ولا تستطيع مقاومته،ويلحقها لأمور تمر بها الجماعة ارتقاء أو انحطاطاً (فاللغة ظاهرة اجتماعية وتطورها لا يجري تبعاً للأهواء والمصادفات ، أو وفقاً لإرادة الأفراد وإنما يخضع في سيرة لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج واضحة المعالم محققة الآثار لا يد لأحد على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدي إليه . فليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما أو يجعلوها تجمد على وضع خاص ، أو يسيروا بها في غير السبيل التي رسمتها لها سنن التطور الطبيعي. (٢) .

---

(١) فندريس : اللغة ص٢٦٢ .

(٢) د. وافي : اللغة والمجتمع ص٧٨.

فلفظ (جيب) في العامية تطور معناه الأصلي وهو الدلالة على الفتحة التي يلبس منها القميص [1] إلى المعنى المعروف الآن.

وكلمة (بطح) انتقلت من الدلالة على (البسط على الأرض) إلى معنى (عوره) دون قصد .

وعلى هذا المنوال انتقلت كثير من الألفاظ – في العربية الفصحى – من معانيها القديمة إلى معان أخرى اقتضتها الحضارة العربية دون أن يعرف تدخل أحد من الأدباء أو العلماء في ذلك ككلمة (المجد) في تطورها من دلالتها على (امتلاء بطن الدابة بالعلف) إلى دلالة مجردة هي (امتلاء الإنسان بالصفات الحميدة) [2] وكذلك اتساع دلالة كلمة (الورد) بتحولها من (إتيان الماء) إلى (إتيان كل شيء) [3] .

الثاني :

التطور الخاص (أو المقصود) : وهو الذي تلجأ إليه الجماعة للحاجة،فقد تحتاج إلى وضع مصطلحات لغوية لمخترعات حديثة في مجالات العلوم ، والفنون ، فيلجأ في ذلك أحيانا إلى تغيير دلالات بعض الكلمات ، ونقلها ، وهذا يتم طفرة دون سابق تدرج ، ويكون – عادة – على يد المتخصصين – كعلماء المجامع اللغوية الآن .

---

[1] ابن منظور : اللسان ٢٨٠/١.

[2] ابن منظور : اللسان ٤٠٢/٤.

[3] المصدر السابق ٤٧١/٤ ، ٤٧٢ .

وهذا النوع يتوقف إنتشاره على مدى استجابة الجمهور لما وضع من مصطلحات وتسميات ، وعلى العوامل المؤثرة في ذيوعه كوسائل الإعلام وغيرها .

ولذا فإن الألفاظ التي تخضع للتطور الخاص لها حالات ثلاث:

١- شيوع استعمالها في المعنى الجديد ، فكلمتا (السيارة) و(القطار) قد نقلتا من القافلة (التي كانت تسير في الصحراء) إلى المركبين المعروفين ، وشاعتا في المعنى الجديد حتى كاد المعنى القديم ينسى نسياناً تاماً فلا يكاد يذكره غير اللغوي المتخصص.

وكذلك كلمات (المدفع والدبابة والطائرة والمدمرة والإذاعة) قد اشتقت من مواد لغوية لها دلالة عامة لتفيد معاني خاصة بهذه الآلات المستحدثة ، وقد انتشر المعنى الجديد فلم تعد ترد على الأذهان المعانى العامة لها [١] .

٢- قلة استعمالها في المعنى الجديد ، ومن ذلك كلمة (المذياع) التي وضعت للجهاز المعروف (الراديو) ولكن لم يكتب للكلمة العربية الشيوع في الاستعمال فهي لا تكاد تذكر إلا قليلا بجوار كلمة (الراديو) الأجنبية التي تقرع آذاننا كل حين من وسائل الإعلام ، وعلى ألسنة الناس .

٣- اختفاء الاستعمال الجديد وتلاشيه ، مثل كلمة (جماز) التي وضعها المجمع اللغوي (للترام) وهي -أصلا- مشتقة من (جمزى) اسم حمار الوحش أو لمشية سريعة [٢] فقد اختفت الكلمات العربية لأنها لم تجد مجالا لاستعمالها مطلقاً .

---

[١] د.أنيس : دلالة الألفاظ ص١٤٦ ، ١٤٧ .

[٢] ابن منظور : اللسان ١٨٨/٧.

علي أن من الخطورة بمكان وضع كلمات في بعض الأقطار العربية دون بعض ، وعدم تعميم انتشارها ، لأن ذلك يؤدي إلى الأكثار من المصطلحات والأسماء وإلى التباعد بين أبناء الأمة الواحدة ، فالواجب أن تنتشر الألفاظ التي تضعها المجامع اللغوية في جميع أقطار الأمة ليكون التطور الدلالي مواكباً لحركة الحياة والتقدم فيها ، وحفاظاً على لغتها [١] .

وكلا التطورين المذكورين ذو أثر بالغ في تغير الدلالة وتنوعها.

والتطور–بعامة–لا يسير باللغة دائما نحو الكمال،فقد يكون انحطاطا بها،وتشويهاً لمعالمها ، فالعاميات تتجه نحو الانحلال بالمعاني والقواعد والتراكيب،وبعض الأدباء والعلماء قد يدخل في اللغة تراكيب مما يقرؤه ويترجمه من اللغات الأجنبية في عبارات ليس لها من عروبتها إلا الألفاظ .

ولعل كثرة تقديم الفاعل وغيره من الأسماء على الفعل في العربية الفصحى المعاصرة ، والعاميات نشأت أساسا من التأثر باللغات الأجنبية ، فللعربية في هذا التقديم والتأخير منهج خاص ضاعت معالمه الآن[٢] .

ولهذا التطور والتبدل عوامل كثيرة نجملها فيما يلي :

---

[١] انظر – مثلا – إلى كلمتي "هاتف" – للتليفون – و"حافلة" – للأتوبيس – فإنهما يستعملان في بعض البلاد العربية ولا يتيسر انتشارهما في باقيها مع أنهما لفظان جيدان حقاً وأفضل من الكلمات الأجنبية المستعملة لها .

[٢] تقول مثلا " أكرم محمد علياً" لمعنى خاص يفيد اهتمامك بالفعل ، وتلقيه لخالي الذهن ولو قدمت الفاعل على الفعل فقلت "محمد أكرم علياً" لكان معنى الجملة موحياً بالاهتمام بـ"محمد" وأن إكرامه لـ"علي" كان مثار شك فتأتي العبارة بتقديم "محمد" نفيا لهذا الشك وقضاء عليه .

أسباب تطور الدلالة

الأسباب التي تؤدي إلى تغير الدلالة كثيرة ، بعضها لغوي : وبعضها اجتماعي ، ولكل منهما علاقة بالآخر ، فاللغة ظاهرة اجتماعية ونحن نؤثر الفصل بينهما لتتضح جوانب التأثير .

الأسباب اللغوية

هذه الأسباب متعددة وأهمها :

١- كثرة استعمال اللفظ :

فاللفظ إذا كثر استعماله تعرض معناه للتغير ، ونحن نلاحظ أن معنى الكلمة يزيد تعرضاً للتغير كلما زاد استعمالها ، وكثر ورودها في نصوص مختلفة [١] .

---

[١] ما نكره اللغويون منها بعد بعض تلك الأسباب ، فالدوافع كثيرة ولا يمكن حصرها ، بل لا يمكن معرفتها أحياناً ، لأن "أسباب هذا التحديد معقدة وأحيانا تند عن كل بحث ، ذلك لأن حالات الكلمات جد غريبة تتوقف على عوارض يستحيل أن نتنبأ بها قبل وقوعها ، كما يستحيل أن نتخيلها بعد وقوعها إذا لم يمدنا التاريخ بما يدل عليها ، ومع ذلك فهناك أسباب عامة لتجديد المفردات تستطيع أن تفسر الجزء الأعظم من حالاتها ، "فندريس اللغة ص٢٧١".

وتتبع اللغات قاموساً خاصاً في تدرجها ، ومراحل نموها ، وهي في قطع هذه المراحل لا تثبت على حالة واحدة ، بل يعتريها بعض التغيير في معاني طائفة من كلماتها ، وفيما ترمي إليه بعض عباراتها ولاسيما إذا كان المتكلمون بها قد بعدت بينهم الشقة ، وترامت أطراف بلادهم ، واختلفت أمزجتهم ونظم حياتهم ، ومظاهر بيئتهم ، وما يمر بهم من أحداث ، واختلفوا في مدى ما يتمتعون به من حرية سياسية واجتماعية "عبد الحميد حسن: الأصول الفنية للأدب ص٥٧".

وهذا التغير قد يتم دون شعور الناطقين ، وقد يكون مقصوداً تدعو إليه أمور اجتماعية ، أو أحداث جديدة ، ويقوم به المتخصصون من اللغويين للحاجة إلى هذا الاستعمال الجديد .

ويأخذ هذا التغير – في معظم الأحيان – إحدى صور ثلاث :

(أ) تخصيص العام أو تعميم الخاص :

ومن أمثلة ذلك ما حدث من تخصيص ألفاظ (المؤمن والمسلم والصلاة والحج) – بعد الإسلام – فقد كانت – من قبل – تستخدم في معان عامة ثم خصصت تبعا لما جاء به الإسلام من مبادئ وعبادات .

فالمؤمن – أصلا – مأخوذ من الأمان على النفس أو المال أو العرض أو نحو ذلك ، والتصديق بكل شيء فخصصه الإسلام بالمصدق بالله ورسله وكتبه وملائكته واليوم الآخر .

والمسلم – في أصل اللغة – من الإذعان والتسليم مطلقاً ثم خصه الإسلام بالمذعن لأوامر الله المنقاد له وحده .

والصلاة كانت بمعنى الدعاء ثم أصبح معناها – في الإسلام – الأقوال والأفعال المخصوصة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم بشرائط خاصة .

والحج : القصد مطلقاً ثم خص في الإسلام بقصد بيت الله الحرام على هيئة خاصة وبشرائط خاصة .

وهكذا فإن ألفاظا كثيرة خصص معناها في الشريعة الإسلامية ويمكن الرجوع إليها في كتب الفقه الإسلامي .

ومن أمثلة تعميم الخاص ما حدث لألفاظ (الورد–الرائد–النجعة–المنيحة) فهذه الألفاظ كانت تستعمل في معان خاصة ، ثم تطورت إلى الشمول لها ولغيرها ، فالورد كان يستعمل – في فترة قديمة – لإتيان الماء

ثم أصبح إتيان كل شيء وردا [١] والرائد كان خاصاً بطالب الكلأ ثم عمم ليدل على طالب أي شيء مطلقاً [٢] والنجعة كان خاصاً بطلب الكلأ ، ومساقط الغيث ثم عمم – بعد ذلك – ليصبح معناه : طلب أي شيء كلأ أو غيره [٣] . والمنيحة كانت خاصة بإعارة الناقة أو الشاة إلى شخص ليحصل على لبنها خاصة ، ثم اتسع المعنى ليشمل كل عطاء [٤] .

وكانت كلمة Saiaire في الفرنسية بمعنى : ما يصرف للجندي من نقود نظير ما يحتاج إليه من ملح الطعام ، ثم شاع استعمالها في كل أجرة حتى نسى معناها الأصلي [٥] .

وهذه الألفاظ – وأمثالها كثير – قد استعملت في معانيها الجديدة الخاصة أو العامة ، وكثر استعمالها ، حتى نسي المعنى القديم ، فلم يعد يمر بالأذهان عند ذكرها واستعمالها .

(ب) استعمال اللفظ في معنى مجازي يصبح لطول العهد به حقيقياً :

فلا يذكر معه المعنى الأصلي إلا بالرجوع إلى قواميس اللغة ، أو المتخصصين من علمائها .

ومن أمثلة ذلك كلمات : المجد – الوغى – الظعينة – العقيقة ، فالمعنى الأصلي – الحقيقي – الذي كانت تستعمل فيه كلمة (المجد) هو : امتلاء بطن الدابة بالعلف) وبعد تقدم العرب استعمل في معنى مجازي هو

---

[١] ابن منظور : اللسان ٤/٤٧١ ، ٤٧٢.

[٢] المصدر السابق ٤/١٦٩-١٧٤.

[٣] المصدر السابق ١/٢٢٤-٢٢٦.

[٤] المصدر السابق ٣/٢٢٤-٢٢٦.

[٥] د. وافي : علم اللغة ط٤ ص٢٩٢-٢٩٣.

السمو والرفعة [1] ، وقد كثر استعمال لفظ (المجد) في هذا المعنى الجديد حتى نسي معناه القديم .

و(الوغى) معناه الحقيقي :(اختلاط الأصوات في الحرب) ثم أطلق على (الحرب) نفسها على سبيل المجاز [2] وشاع استعماله فيها و(الظعينة) أطلق – قديما– على المرأة في الهودج ، ثم نقل إلى الهودج تارة وإلى البعير الذي يحمله تارة أخرى ، وقد غلب الاستعمال المجازي [3] .

و(العقيقة) هي – في الأصل – الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه ثم نقل إلى الذبيحة التي تنحر عند حلق ذلك الشعر على سبيل المجاز [4] .

(ج) استعمال اللفظ اسما أو مصطلحا علمياً :

فنشأة العلوم وتقدمها يقتضيان نقل الألفاظ ، واستعمالها أسماء ومصطلحات ، ومن أمثلة ذلك مصطلحات (علم النحو) كالمبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول ، وغيرها .

فالمبتدأ – في اللغة : اسمٌ لكل ما يبتدأ به ثم خصص باستعماله مصطلحا علميا نحويا هو (الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة للإسناد) والخبر : كل ما يلقى مما كان مجهولا أو غيره ، لكنه أطلق اصطلاحا نحويا على معنى (الجزء الذي يتمم الفائدة مع المبتدأ) بمعناه النحوي المذكور.

---

[1] بعلاقة المشابهة في الامتلاء .

[2] من إطلاق الجزء على الكل .

[3] بعلاقة المجاورة المكانية .

[4] بعلاقة المجاورة الزمانية ، انظر د.وافي : علم اللغة ط٤ ص٢٨٩.

و(الفاعل) : من أوجد الفعل مطلقاً ، وقد اصطلح نحوياً على أنه (الاسم المرفوع الذي تقدم عليه فعل أو شبهه).

و(المفعول) : هو الشيء الذي وقع عليه فعل فاعل ، ثم خصص اصطلاحا بالاسم المنصوب الذي له موقع خاص في الجملة النحوية .

وفي علم النفس – مثلاً – نجد مصطلحات ثلاثة هي (الإدراك – والوجدان – والنزوع) ولكل منها معنى لغوي عام خصص في علم النفس بما اصطلح عليه من العلميات النفسية الثلاث التي تترتب إحداها على الأخرى للحصول على شيء ما .

فالأول يعني : الإحساس بالشيء أو رؤيته .

والثاني يعني : حب الشيء .

والثالث يعني : الحصول عليه أو محاولته .

وهكذا فإن المتخصصين في العلوم والفنون ينقلون بعض الألفاظ من معانيها الأصلية إلى معان اصطلاحية ، ويكثر استعمالها فيما نقلت إليه من دلالة جديدة فتشتهر فيها وتنسى دلالالتها القديمة عند أرباب هذه العلوم والفنون.

٢- تطور أصوات اللفظ :

إذا تعرضت أصوات اللفظ للتغير فإن ذلك أدعى لحدوث مثله في دلالتها لبعدها عن الأسرة اللغوية التي تنتمي إليها ، وكذلك إذا تغيرت أصوات ألفاظ أخرى ليست لها علاقة بهذا اللفظ فإن ذلك قد يؤدي إلى اتفاق بينها وبينه من حيث الصورة الصوتية ، ويتسبب ذلك في تغير معناه لاشتباه النطق ، واختلاط المعنى على المتكلم .

فمن الأول ما حدث من تطور لكلمة vivus اللاتينية ، فقد كانت فيها – بهذه الصورة الصوتية – بمعنى (الحي) – ضد الميت – تبعاً لأسرتها

اللغوية التي تنتمي إليها في اللاتينية مثل : vivere (عاش) و vita (حياة) الخ ولكن بعد أن انتقلت إلى الفرنسية تغيرت صورتها الصوتية فيها إلى vif بأن آل (v) إلى (f) وانحرف معناها شيئا فشيئا حتى أصبحت الآن تفيد معنى (القوة والحدة والنشاط) لبعدها عن أفراد أسرتها اللغوية في الفرنسية مثل : vivre (عاش) و vivant (حياة) الخ [١] .

ومن الثاني كلمة (كماش) بمعنى : نسيج من قطن خشن ، فقد تطور صوت الكاف فيها إلى (قاف) فاختلطت بذلك مع كلمة (قماش) العربية التي معناها أرذال الناس ، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء ، ومتاع البيت، فأصبحت هذه الكلمة العربية ، ذات دلالة جديدة على المنسوجات [٢] .

وفي لهجاتنا العامية كثير من هذه الكلمات التي تطورت الأصوات في بعضها ، فاشتركت مع كلمات أخرى ليست من فصيلتها ، ويمكن أن يؤدي ذلك مع مرور الزمن إلى تغير معناها أو انتقاله من مجال استعمالها إلى مجال استعمال شريكاتها .

ومن ذلك نطق الفعل (حضر) – من الحضور بمعنى المجئ – بالظاء مكان الضاد في بعض مناطق الجزيرة العربية – كنجد واليمن – فاختلط بذلك – عندهم – بالفعل (حظر) – من الحظر بمعنى المنع ويمكن أن يؤدي مثل هذا الاختلاط إلى تطور المعنى .

---

[١] د.وافي : علم اللغة : ط٤ ص٢٩٤ ، ٢٩٥ بتصرف .

[٢] من بحث للدكتور رمضان عبد التواب بعنوان :"التطور اللغوي وقوانينه" بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض ، العدد الخامس ، ص١٧٧ ، ود.أنيس : دلالة الألفاظ ص١٣٨-١٣٩.

وقد جعل الدكتور أنيس ذلك من أسباب نشأة المشترك اللفظي في اللغة العربية [1].

٣- خفاء معنى اللفظ أو نسيان مجال استعماله :

إذا خفي معنى اللفظ على الناطقين باللغة في جيل معين ، أو في انتقالها من جيل إلى آخر فلم يفهم معناه ، أو لم يتضح لديهم تعرض للتغير ، فكلمة (منيحة) كان معناها – كما عرفنا – إعارة إنسان ناقة أو شاة ليشرب لبنها ، فتطور – مع مرور الأجيال – في بعض عاميات (نجد) إلى معنى شراء ناقة لهذا الغرض [2] ، فلعل المعنى – مع طول الزمن – لم يتضح لدى الأجيال أنه خاص بمعنى الإعارة فانتقل إلى معنى الشراء .

ومن ذلك كلمة (عتيد) فقد نسي معناها الأصلي لغموضه وشاعت في أذهان الناس بمعنى "عتيق أو عنيد" .

وهكذا فإننا عندما نسمع جملة أو نقرؤها نرى الكلمات التي تشتمل عليها يفسر بعضها بعضا ، وقد نفسرها دون رجوع إلى القواميس وربما أدى ذلك إلى الخطأ في معناها ، ولهذا تأثير على تطور دلالتها [3] .

ويفسر الدكتور أنيس – بناء على ذلك – دلالة بعض الألفاظ المشتركة بين عدة معان متباينة لا ارتباط بينها ولا وجه شبه ، فحين تؤكد لنا المعاجم العربية أن كلمة (الأرض) تعني الكوكب المعروف ، وتعني أيضا الزكام ، وحين يقال لنا : أن كلمة (الليث) هي الأسد ، وهي أيضا العنكبوت لا نكاد نجد تفسيراً معقولا إلا بالالتجاء إلى تلك الطفرة الدلالية [4] .

فخفاء اللفظ أو نسيان طرائق استعماله له أثر في تطور المعنى .

---

(١) د.أنيس : في اللهجات العربية ط٣ ص١٩٧-١٩٨.

(٢) سمعت ذلك بالمشافهة في الرياض .

(٣) د.رمضان عبد التواب : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض – العدد السابق ص١٧٥.

(٤) د.أنيس : دلالة الألفاظ ص١٣٦.

٤- أثر بعض القواعد اللغوية :

تؤدى بعض نظم اللغة وقواعدها - أحياناً - إلى تغير المعنى فكلمة (سراويل) - المعربة من الفارسية - تدل على المفرد لكنها على وزن (فعاليل) - إحدى صيغ الجموع فى اللغة العربية - ولذلك توهمها بعض العرب جمعاً مفرده (سروال).

يقول الأزهري : (جاء السراويل على لفظ الجماعة وهي واحدة ، وقد سمعت غير واحد من الأعراب يقول : سروال) [١] .

وكذلك كلمة (Paradeisos) تدل على المفرد في اللغة الإغريقية ، فلما انتقلت إلى العربية ووجدها العرب على وزن (فعاليل) توهموها جمعا فصاغوا لها مفرداً هو "فردوس"[٢] .

وكلمة "ولد" وردت فى العربية الفصحى مذكرة اللفظ فأوحي ذلك إلى الذهن بأنها مذكرة - مع أنها فى الفصحى تطلق على الذكر والأنثى - فكان ذلك من عوامل اختصاصها - في كثير من اللهجات العامية الحديثة بالمذكر دون المؤنث .

ومثلها كلمة Homo اللاتينية ، فمعناها - في الأصل - (الإنسان) رجلا كان أو امرأة ، ولكن عنصر التذكير فيها ربطها بنوع الذكور حتى أصبحت فى كثير من اللغات المتشبعة عن اللاتينية لا تطلق إلا على الرجال [٣].

---

[١] الأزهري : تهذيب اللغة ٣٩٠/١٢ .

[٢] د. رمضان عبد التواب : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد السابق ص١٥١.

[٣] د.وافي : علم اللغة ط٤ ص٢٩٥ وفقه اللغة ص١٣٩.

٥- انتقال اللفظ من لغة لأخرى :

تنتقل بعض الألفاظ من إحدى اللغات إلى غيرها بسبب انتقال ما تدل عليه ، أو للحاجة إليها فى العلوم والفنون أو لغير ذلك [١] .

وربما تستعمل بمعنى يختلف عن مدلولها فى اللغة الأصلية ، فيتعرض للتغير والتبدل ، وقد يؤثر ذلك على استعمالها فى بيئتها ، أو في البيئة الجديدة التي دخلت إليها بأسرتها اللغوية التي تنتمي إليها على وجه التحديد [٢] .

ومن ذلك كلمة :"زركون" الفارسية فهي – في بيئتها الأصلية – بمعنى :"ذهبي اللون" فلما دخلت العربية حولت الكاف إلى جيم – بالتعريب – فنطقت (زرجون) واتسع معناها ، فأطلقت علي (الخمر–الكرم [٣] وأشجاره وأغصانه – صبغ أحمر) ومع ذلك فبين المعاني الجديدة والمعنى الأصلي وشائج قربى .

وإذا استأثر اللفظ الأجنبي بالاحترام والتقدير ترك أثراً ظاهراً فى تطور المعنى [٤] .

---

(١) انظر كتابنا "اللغة العربية" ص١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) لكي ندرك أثر الاستعارة فى تطور الدلالة علينا أن نتذكر أن نحو نصف ألفاظ اللغة الفارسية مستعار من اللغة العربية ، وأن نصف ألفاظ اللغة التركية مأخوذ إما من الفارسية أو العربية ، وأن ثلث ألفاظ اللغة الإنجليزية فقط هي التي تعد بحق ألفاظا أصلية سكسونية (د.أنيس:دلالة الألفاظ ص١٥١).

وقد استعار العرب من الفرس واليونان ألفاظا للتعبير عن أشياء ليست فى بلاد العرب (المصدر السابق ص١٤٩).

(٣) العنب .

(٤) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص١٤٩ ، ١٥٠ .

الأسباب الاجتماعية

١- اختلاف طبقات المجتمع وأجياله :

يضم كل مجتمع طبقات مختلفة في البيئة التي يعيشون فيها من مدن وقرى ، وجبال وسهول ، ووسائل حياة متنوعة ، وهذه الطبقات ذوات حرف ومهن كثيرة وبينها تباين في نظم الحياة والتفكير ودرجات التعليم والثقافة وغير ذلك ، وينعكس أثر هذا الاختلاف على اللغة كما ينعكس على غيرها من مظاهر حياتهم .

فلا ريب أن كل فريق منهم يفهم بعض ألفاظ اللغة على نحو خاص ، أو يدخل عليها بعض التغيير الذي يناسبه ، وذلك قد يؤدي إلى اختلاف دلالتها فكلمات (حقل-معمل-عملية) لها مفاهيم خاصة لدى الطبقات الاجتماعية التي تستعملها .

فالحقل - لدى طبقة الفلاحين - خاص بالأراضي الزراعية مكان عملهم اليومي على حين أنها تطلق لدى العلماء والباحثين على ميادين إجراء بحوثهم فيقولون : أثبتت التجارب في هذا الحقل [1] صحة ما نذهب إليه من النتائج العملية التي تشمل كذا وكذا ، ويقال : حقل القوى البشرية الخ .

والمعمل - لدى طائفة منتجي (الفراريج) يطلق على بناء خاص يوضع فيه البيض للتفريخ .

---

[1] يقصدون مجالاً معيناً من مجالات بحوثهم في مختلف نواحي الحياة زراعية وصناعية وتجارية وفلسفية وغيرها .

وهذا اللفظ عينه يطلق – فى مجال الأبحاث العلمية – علــى مكــان الأجهزة الدقيقة التي يجري بها العلماء والباحثون تجاربهم .

ولا تطلقه إحدى الطائفتين على غير ما تعرف في مجالها .

والعملية يختلف معناها حسب نوع الطائفة التي تســتخدمها ، فهــي – عند الأطباء– بمفهوم خاص وعند التجــاريين بمفهــوم آخــر ، وعنــد العسكريين بمفهوم ثالث ، وهكذا .

وانتقال اللغة من جيل إلى آخر يــؤثر فــى المعنــى ، فالأبنــاء لا يستعملون اللغة كما يستعملها آباؤهم ، فيعتريها التغيير على ألسنتهم وربمــا نقلوا اللفظ من معنى قديم إلى آخر جديد : فتختلف مدلولات بعض الألفاظ.

فالكلمة الفرنسية Soaul كان معناها فى الأصــل (الشــبعان مــن الطعام) ثم شاع استعمالها – في أحد العصور – بمعنى (النشوان من الخمر) على المجاز والتهكم ، والتحرج من استعمال الكلمة الصريحة فى هذا المعنى وهي ivre فعلق هذا المعنى الجديد وحده بأذهان الصغار فى هذا الجيل ، ثم استمر إطلاقها بهذا المعنى بعد ذلك ومات المعنى القديم [١] .

وعن هذا الطريق تطورت معاني كثير من ألفاظ العربية الفصحى ، فانتقلت على لسان الأبناء مما كانت تدل عليه لدى الأجداد إلى معان أخرى.

وفي العاميات كثير من مظاهر هذا الانتقال ، فكلمة (الجعالــة) فــي الفصحى لها عدة معان من بينها الرشوة ، وقد نقلها اليمنيون المعاصــرون

---

[١] د. وافي : علم اللغة ط٤ ص٢٩٥ ، ٢٩٦ وفقه اللغة ص١٣٩ بتصرف.

-من هذا المعنى - إلى ما يقدم للطفل من حلوى لإسكاته عند البكاء وذلك بمثابة الرشوة له ليسكت [1] .

وكلمة (سنب) يستعملها اليمنيون بعدة معان منها : (قف) - (انتظر قليلاً) وكأنهم اشتقوها على سبيل المجاز من الكلمة العربية (السنبة) التي هي الحقبة من الزمن أو البرهة منه [2] .

وقد لاحظنا فيما سبق تطور معاني بعض الألفاظ في العامية المصرية مثل (جيب) و(بطح) وغيرهما.

وهكذا فإن تتبع التطور اللغوي للألفاظ يكشف عن اختلاف الأجيال فى نقل المعاني عن أسلافهم .

٢- التغير الاجتماعي :

إذا شق المجتمع طريق التقدم فى الصناعة أو العمران أو الثقافة أو غيرها من مظاهر حياته ، تغيرت مدلولات بعض الألفاظ تبعاً لذلك.

فالريشة التي يكتب بها كانت تطلق -قديما- على ريشة الطيور التي تصنع منها آلة الكتابة - آنذاك- ثم لما تطورت صناعتها ، فأصبحت قطعة من المعدن في صورة خاصة انتقلت إلى هذا المعنى الجديد.

والقطار انتقل معناه من الإبل المقطورة إلى المخترع الحديث المعروف ومثله البريد وغير ذلك .

---

(١) سمعت ذلك بالمشافهة فى صنعاء .

(٢) ابن منظور : اللسان ١/٤٥٧ .

وعبارة (بنى الرجل بأهله) كان لها مفهوم عربي قديم هو أن المعرس إذا أراد أن يتزوج بنى لأهله خباء جديداً ليعيشا فيه مستقلين عن أبويه وأخوته ، ثم لما تغيرت التقاليد ،وتقدم العمران أطلقت هذه العبارة على (الزفاف) أو الدخول بالمرأة دون نظر إلى بناء المسكن ، ونلاحظ أن إعداد المسكن المستقل أصبح أمراً لازما لمن يريد الزواج فى مجتمعنا الحديث بطريقة تشبه ما كان يحدث قديما .

وتغير النظام الاجتماعي الذي تعيش فيه الأمة يعرض بعض الألفاظ،ومفاهيمها للتحول المعنوي .

فحين جاء الإسلام بنظامه الاجتماعي السليم غير بعض جوانب الحياة العربية بل قلبها رأسا على عقب، وكان لذلك أثره فى انتقال دلالة بعض الألفاظ كالمؤمن والمنافق والصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها.

كما تغيرت فى ظلال الدولة الإسلامية ونظم حياتها السياسية والاقتصادية ألفاظ أخرى كالخليفة والديوان والخراج والحسبة وغيرها.

كما غيرت النظم الاجتماعية المعاصرة مفاهيم بعض الألفاظ لتتناسب معها فألفاظ (الأمير صاحب السمو-جلالة الملك-صاحب الفخامة-صاحب السعادة – صاحب المعالي) ارتبطت بمعان معينة تبعاً للنظام السائد سياسياً واجتماعياً .

وكلمات (مجلس الأمة-مجلس الشورى-مجلس الشعب-الاتحاد القومي-الاتحاد الاشتراكي) اكتسبت معاني جديدة لم تكن لها من قبل.

وفي ظلال النظم الاجتماعية المختلفة نظر المجتمع إلى دلالة بعض الألفاظ نظرة اشمئزاز ومقت كإقطاعي ، ورجعي ، ومتخلف ، وانطـوائي ، وانعزالي ...الخ.

وقد ابتذلت بعض الألفاظ في مجتمعنا الحديث لسقوط النظـام الـذي كانت ترتكز عليه في اكتسابها شهرة ورواجاً مثل كلمات (باشا-بك-أفنـدي) وغيرها من ألقاب تركية "فقد مرت بها تطورات في دلالتها وانحط قـدرها على توالي الأيام".[1].

٣- الحالة النفسية :

للحالة النفسية أثر في استعمال بعض الألفاظ ، فقد يلجأ المتكلم نتيجة لتفاؤله أو لتشاؤمه إلى استخدام اللفظ في ضد معناه ، كما سميت (الصحراء) (مفازة) تفاؤلاً بالنجاة من المخاطر التي تعترض سـالكها ، وكمـا سـمي (الأعمى) (بصيرا) عزاء لحالته التي تؤلم النفس ، وأملا في أن يعوضه الله نوراً في بصيرته .

ومن ذلك ترك الألفاظ التي تدل على شيء يقلق النفس ، ويخلق فيها نزعة التشاؤم كمرض السرطان فبدلاً من التصريح باسمه يقال عنه (المرض الخبيث) ، ويكنى عن (الموت) بالذهاب والوفاة وفيضان الروح ، كما يكنـى عن (الحمى) في الأرياف – بـ (المبروكة) [2] .

وقد يخاف على شيء حسن من الحسد ، فيوصف بوصف قبيح خشية أن تصيبه العين ، كما يقال للفرس الحسـنة (شـوهاء) والبعيـر الصـحيح

---

[1] د.أنيس : دلالة الألفاظ ص١٤٠ .

[2] د. أنيس :دلالة الألفاظ ص١٤٣ .

(قرحان) كأنما أصاب الفرس تشوه ، والبعير جرب مع أن شيئا من ذلك لم يحدث ، فالقصد صرف عيون الحاسدين عنهما.

وربما تدعو الحالة النفسية إلى ترك لفظ واستعمال آخر في موضعه احترازا من اللفظ الأول ، ودلالته التي تؤثر فى النفس تأثيراً سيئا ، ويؤدى ذلك إلى تطور دلالة اللفظ الثاني.

ومن أمثلته ترك الألفاظ التي كانت تستعمل للتبول والتبرز إلى استعمال كلمات كنائية كـ(قضاء الحاجة) و(بيت الأدب) و(دورة المياه) ونحو ذلك وقد تستعمل فى هذا الصدد كلمات أجنبية مثل - كبانية....الخ.

وهكذا الكلمات التي تعبر عن أفعال يستهجنها الذوق الاجتماعي ، وأسماء الأشياء التي ينفر من ذكرها الطبع السليم - كأسماء أعضاء التناسل،أو يرى عدم التصريح بها مراعاة للياقة والأدب ، فيستعاض عنها بألفاظ كنائية - كالتعبير عن ثديى المرأة بالصدر ، "وقد كنى القرآن الكريم عن العملية الجنسية بألفاظ كريمة هي السر - الحرث - الإفضاء - المباشرة - الملامسة - الدخول - الرفث" [1] .

ومن هنا فإننا نرى أن بعض الألفاظ تكتسب معاني جديدة تنجم عن آثار نفسية تسيطر على المتكلمين .

---

[1] د.أنيس : دلالة الألفاظ ص١٤١ ، ١٤٢ . وانظر د.رمضان عبد التواب : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد السابق - ص١٨٢ .

اتجاهات التطور الدلالي

نلخص هذه الاتجاهات فى أمور ثلاثة :

١- المقارنة بين المعنى القديم والجديد :

ترينا النظرة العقلية لتطور المعنى أن المعنى الجديد إما أن يكون أضيق من المعنى القديم ، أو أوسع منه أو أجنبياً عنه ، ونبدأ في بيان هذه النواحي .

أولاً : تعميم المعنى الخاص :

وذلك عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام [١] ، ويتمثل فى كثير من الكلمات العربية الفصحى التي تطور معناها فكلمات (الورد) و(المنيحة) و(الرائد) كانت مستعملة قديما فى معانٍ خاصة ثم انتقلت إلى معان أوسع مما عرف لها من قبل ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق [٢] .

والكلمة الإنجليزية Arfrve منحدرة عن اللاتينية Adripare وهي بمعنى : يصل إلى الشاطئ – ثم اتسع استعمالها حتى أصبحت تشمل عدداً ضخما من أنواع الانتقال [٣] .

ثانياً : تخصيص المعنى العام :

وذلك عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص ، وقد ذكرنا أمثلة لهذا الاتجاه من الألفاظ الإسلامية كالصلاة والصيام والحج ، فقد استعملت

---

[١] فندريس : اللغة ص٢٥٦ .

[٢] انظر ص٢١٣ ، ٢١٤ من هذا الكتاب .

[٣] ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة ص١٦٥ .

قبل ظهور الإسلام لمعان عامة ثم خصصها الإسلام بمجالات معينة أشـرنا إليها آنفاً [(١)] .

والكلمة الإنجليزية Poison معناها – في الأصل – الجرعة من أي سائل ، ثم اقتصرت على الجرعة من السم فقط [(٢)] .

ثالثاً : انتقال اللفظ من معنى إلى آخر أجنبي عنه :

ينتقل اللفظ – أحيانا – إلى معنى مغاير لمعناه القديم فيعد أجنبيا ويتم هذا في إطار علاقة تسوغ الانتقال فليس معنى أنه أجنبي عدم وجود مناسبة بين المعنيين . ولكن اعتباره أجنبياً مبني على عدم اشتراكهما فـي الفكـرة الأساسية التي تتحول من العموم إلى الخصـوص أو العكـس كالصـورتين السابقتين .

فالنافقاء إحدى جحور اليربوع التي يستطيع بها هذا الحيوان أن يفلت من صائده ، وقد اشتقت منها – بعد الإسلام – كلمة "المنافق" – لمن يظهـر خلاف ما يبطن والعلاقة متحققه فى التشابه بين المعنـى القـديم والمعنـى الجديد.

وكلمة (الغيث) تستعمل – في الأصل – للمطر وقد استعملت للنبات الذي ينشأ عن المطر مجازاً فيقال : رعينا الغيث والعلاقة السببية ومن ذلك ألفاظ عربية كثيرة تحولت دلالتها وذكرت بعضها فيما مضى [(٣)] .

[(١)] انظر ص٢١٣من هذا الكتاب ، والسيوطي : المزهر ٤٢٧/١-٤٣٣.

[(٢)] ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة ص١٦٥ .

[(٣)] انظر ص٢١٤ ، ٢١٥ من هذا الكتاب .

والكلمة الإنجليزية Styile معناها (أسلوب) ترجع إلى كلمة لاتينية معناها (آلة مستدقة الرأس) تستعمل فى الكتابة وتظهر صورتها المصغرة فى الكلمة الإيطالية Stiletto ثم حدث أن خلعت الآلة اسمها على نوع من الوظائف التي تقوم بها .

وللانتقال المعنوي صورتان :

الأولى : الانتقال من المحسوس إلى المعقول كما فى كلمة (المنافق) العربية و Styie الإنجليزية .

الثانية : الانتقال من المحسوس إلى نظيره المحسوس أيضا كما فى استعمال كلمة (الغيث) للنبات.

ولسنا فى حاجة إلى القول بأن الاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال فى أغلب الأحيان [١] .

وحالات الاتساع والتضييق اجتماعية فى طبيعتها فالاسم العام قد يستعمل – لدى بعض المتكلمين– مراداً به الخاص فى حالات اجتماعية معينة فعند استعمال الفلاح والراعي والحوذي لكلمة "البهائم" يختلف المعنى المراد منها عند كل منهم فالفلاح قد يقصد بها "البقر" لأنه هو الموجود عنده، والراعى يقصد منها الأغنام والحوذى يريد الخيل الخاصة به .

وهذا التخصيص كثيراً ما يترك آثاره فى اللغة [٢] فاسم "الطائر" فى الإغريقية القديمة أخذ معنى "دجاجة" واليوم يطلق على "الدجاجة" فى

---

[١] فندريس : اللغة ص ٢٥٦ .

[٢] المصدر السابق ص ٢٥٧ .

الإغريقية الحديثة وبنفس الطريقة صار اسم الطائر على العموم يطلق فـــي الفرنسية على "الإوزة" .

والكلمات العامة لا تكاد تستخدم فى الاستعمال بقيمتها العامة اللهم إلا إذا كان ذلك عند الفلاسفة ، فكل واحد من المتكلمين يطلقها على نوع خاص من أنواع النشاط [١] فكلمة "عملية" تختلف حسب ما تستعمل فيه من طب أو مال ، أو فن حربي أو شئون الغابات أو الرياضة .

وكلمة "موسم" تختلف عند مدير الفندق وصاحب "الفلا" وتاجر الفاكهة والزارع والخياطة ، بل وعند كل تاجر أو صانع .

والاسم الخاص الذي يسمى به نوع من أنواع الجنس قد يطلق على الجنس كله "وهذه هي حال الأطفال الذين يسمون جميع الأنهار باسم النهـــر الذي يروى البلدة التي يعيشون فيها" [٢] .

فقد يرى الطفل القاهري أى نهر ويسميه "نيلا" والطفـــل الباريســـي -كما يقول فندريس- قد يرى أي نهر فيسميه "سينا" .

"وتلك غلطة طفل لا يدوم لها أثر ، ولكن هناك أخطاء مماثلـــة قـــد استمر بقاؤها ، ففي السلافية الجنوبية صار اسم الوردة يطلق على الزهـــرة عموماً" [٣] .

وقد حدث تبادل بين اللفظين "الوردة والزهرة" نتيجة لذلك في بعض اللغات ، فاستعملت الألمانية كلمة "الوردة" للتعبير عنهما ، واختفـــت كلمـــة

---

[١] المصدر السابق ص٢٥٧ .

[٢] المصدر السابق ص٢٥٨.

[٣] المصدر السابق ص٢٥٨.

الزهرة منها ، وصارت اللهجات الإيطالية -بالعدوى- تطلق اسم الوردة على كل زهرة.

"وهكذا تختلط بسهولة النسب الكامنة بين الأجناس والأنواع" [1] .

"ولما كانت فكرة العموم تطغى على المعاني الخاصة فقد يحدث للعقل أن ينتقل من أحد المعاني إلى الآخر ، وهذه الظواهر تقع بصورة خاصة في النبات والحيوان وأسماء أجزاء الجسم ، والأمراض والألوان" [2] .

٢- ارتباط المعنى الجديد بالقديم :

يلاحظ – في تطور المعنى – وجود علاقة – غالباً – بين المعنى الأصلي والمعنى المنتقل إليه وقد توضع الكلمة لمصطلح علمي يعتمد على علاقة ما ، وأهم هذه العلاقات :

(أ) علاقة الاستعارة وهي المشابهة :

فقد يكون الارتباط بين المعنيين – القديم والجديد – قائما على أساس المشابهة بينهما ولذلك أمثلة كثيرة نكتفي منها بما أوردناه فيما سبق مثل (المجد) فقد كان في الأصل – كما عرفنا – يدل على امتلاء بطن الدابة بالعلف ، ثم انتقل إلي معنى السمو والرفعة الذي يعبر عن امتلاء الإنسان بالخصال الحميدة فالعلاقة – كما هو موضح – المشابهة في الامتلاء وإن كان الأول حسيا والثاني معنوياً .

وكذلك "الأفن" فهى – بالمعنى القديم – قلة لبن الناقة ثم انتقلت إلى "نقص العقل" والعلاقة المشابهة – فى النقص – وإن كان فى الأول حسيا، وفى الثانى معنويا.

---

[1] فندريس : اللغة ص٢٥٩ وانظر للموضوع بأسره ص٢٥٦-٢٦١ .

[2] المصدر السابق ص٢٥٦-٢٦١.

(ب) علاقات المجاز المرسل :

للمجاز المرسل علاقات كثيرة ، نذكر منها السببية كما فى قولك "رعينا الغيث" والمراد النبات ، والمسببية كما في قوله تعالى ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾ والمراد المطر والظرفية كما فى قولك "شربت كأسا" والمراد ما فيه .

وقد انتقلت – بعلاقة المجاورة المكانية – كلمة الظعينة من الدلالة على المرأة فى الهودج إلى الهودج تارة وإلى البعير الذي يحمل الهودج تارة أخرى .

وانتقلت – بعلاقة المجاورة الزمانية – كلمة (العقيقة) من الدلالة على الشعر الذي يخرج على الولد عند خروجه من بطن أمه إلى الدلالة على النبيحة التي تنحر عند حلق ذلك الشعر [١] .

وكلمة bureau (مكتب) قد يكون معناها اليوم : المكتب الذي يجلس عليه الإنسان ، ويكتب عليه ، أو المصلحة الحكومية ، أو المكان الذي تدار منه الأعمال . فليست هنا علاقة المشابهة ، بل لعلاقة أخرى هي ارتباطهما فى ذهن المتكلم ، فهما تنتميان إلى مجال عقلي واحد [٢] .

وهذا ماعناه فندريس حين قال : إن انتقال المعنى يتضمن طرائق شتى يطلقها عليها النحاة أسماء اصطلاحية Metaphore (الاستعارة) و Synecdoque [٣] ، (إطلاق البعض على الكل) أو Metonymie (المجاز

---

[١] د. وافي : علم اللغة ط٤ ص٢٨٩ .

[٢] ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة ص١٧٣ .

[٣] فندريس : اللغة ص٢٥٦ .

المرسل بوجه عام) أو Catachrese(المجاز المرسل بعلاقة المشـــابهة أو غيره عند عدم وجود اسم للشيء المنقول إليه) [1] .

وفي المصطلحات العلمية يعتمد عادة على علاقة كما هو الشأن فـــي نقل الألفاظ وقد تلتمس التماساً لصحة النقل ووضع الاصطلاح [2] .

---

[1] المصدر السابق ص٢٥٦.

[2] هناك وسائل أخرى للارتباط كالمشابهة الزائفة أي الافتراض الخاطئ بأن هناك نوعا من العلاقة بين كلمتين ليست بينهما صلة أو قرابة في الواقع .

ويمكن توضيح هذا بالصفة الإنجليزية القديمة Salld-blind (أي كليـــل البصـــر أو أعلى) فالصيغة الأصلية لهذه الكلمة هي Sam-blind و Sam هي الكلمـــة semi (بمعنى نصف أو شبه) ومن ثم كان التشابه الشكلي الصرف بين sam و sand دافعا إلى الربط بينهما ربطا زائفاً .

وقد يؤدى وقوع الكلمتين جنباً في عبارة تقليدية كثيرة الورود إلى نوع من الاختصار والإيجاز بحيث تقوم إحدى الكلمتين مقام العبارة كلها ، وهذا الضرب من الاختصار يقع كثيراً في لغات المجموعات الاجتماعية المتخصصة حيث يساعد ســياق الكـــلام على توضيح العلاقة بين أجزاء العبارة ، ومثال ذلك : (الصـــاحبان) – والمقصـــود أبو يوسف ومحمد– و(الشيخان) – والمراد أبو حنيفة وأبو يوسف.

ولو عبرنا عن هذه الحالة تعبيراً مجازياً أمكن القول بأن الجزء المحذوف قد أصاب الجزء أو الأجزاء الأخرى التي تجاوره بـــ(العدوى) في معناه وهذا يفســـر إطـــلاق مصطلح (العدوى) – أحيانا – على هذه الأمثلة ونحوها .

وتعتبر هذه العلاقات أساساً نفسياً تقوم عليه الاستعارة والمجاز المرسل وغيرهما من وسائل الارتباط بين المعنيين القديم والجديد .

انظر ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ص١٦٨ ، ١٧٣ – ١٧٦ .

٢- العلاقة الاجتماعية بالمعاني واستعمالها :

تظهر ملامح الميول والرغبات الاجتماعية في صور التحول الدلالى كما أن أحوال المجتمع السياسية والاجتماعية تبدو واضحة فى تلك التغيرات، فالمجتمع قد يرفع بعض المعاني ، ويضع غيرها ، وقد يؤدى عصر ما إلى شيوع بعض المعاني وندرة بعضها الآخر ، فالدلالة تسمو أحيانا وتنحط أحيانا أخرى باعتبار نظرة المجتمع إليها ، ونوضح ذلك فيما يلي :

(أ) سمو الدلالة :

قد تكون معاني بعض الألفاظ هينة وضيعة ، فتتحول إلى معان أخرى تعد فى نظر الجماعة أشرف أو أقوى .

ومن ذلك كلمة (المجد) – التي أشرنا إليها – فقد انتقلت من معنى هين إلى معين أشرف وأحسن .

وكلمة (امتاز) كانت تدل على مجرد الفصل كما فى قوله تعالى: ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [١] ثم أصبحت فيما بعد تطلق على الفصل لمزية ، وهو معنى أرفع شأنا من سابقه .

ومن هذا القبيل انتقال كلمة (بيت) من الدلالة على المسكن المصنوع من الشعر إلى البيت الضخم الكبير المتعدد الذي نعهده فى المدن .

ومما يتمثل به لذلك فى الإنجليزية كلمة Marshal فقد كانت تعني – في وقت من الأوقات– "الذي يتعهد الأفراس" Mares أي صبي الاصطبل.

---

[١] يس : الآية ٥٩ .

وقد اكتسب لفظا (الفلاح والعامل) معاني طريفة بعد أن كان ينظر إليهما في العصور الماضية نظرة احتقار ومهانة .

وأشهر الأمثلة الموضحة لهذا النوع يتعلق بالمستويات والفوارق الطبقية .

(ب) انحطاط الدلالة :

بعض الكلمات التي تدل على معان شريفة أو قوية أو معان عادية قد تكتسب – في نظر الجماعة معاني تتحاشاها ، وتنفر منها .

كما في كلمة "الأفن" السابقة فقد انتقلت إلى معنى نقص العقل ، وهو أمر معيب عند الجماعة .

وكلمة (الاحتيال) كان معناها البحث وبذل الجهد للوصول إلى هدف ما ثم تحولت – في عصرنا – إلى معنى الخداع للوصول إلى مآرب شخصية،وهذا مستقبح في عرف الجماعة .

ومن ذلك ما شاع بين الناس من احتقار بعض الألفاظ نتيجة التصور الحديث لها كإقطاعي ورجعي ومتخلف ونحوها .

وقد اختفت ألفاظ كثيرة من الاستعمال لارتباطها بما يتنافى مع التأدب وحسن اللياقة كالألفاظ الخاصة بالملابس الداخلية ، وألفاظ التبول والتبرز .

وقد ضعفت – بعد الثورة المباركة – كلمات مثل (الباشا–البك) ونحوهما [1] .

---

[1] د. السعران : علم اللغة ص٣٠٥–٣٠٨ .

الدلالة عند علماء العرب

١- علم الدلالة اللغوي :

اهتم علماؤنا العرب – قبل الغربيين – بالدلالـــة لأن لغـــتهم تمتـــاز بالثراء الواسع ، والتصرف المعنوي العريض ، فكل لفظ– فى اللغة العربية – له ايحاءات كثيرة ويستعمل فى التراكيب المختلفة بمعان تتفاوت بتفـــاوت العبارات ، أضف إلى ذلك ما تحويه من الكلمات التي تؤدى عدة معان ، تبعاً لتعدد القبائل الناطقة بها .

وقد مرت الألفاظ العربية بتطورات عديدة باختلاف المنـــاطق التـــي يقطنها أهلها ، وتتابع الأجيال عليها ، وقد سلكت الطريق الطبيعـــي لتطـــور اللغات والدلالات ، فانتقلت من المحسوس إلى المعقول ، وعبرت عن مظاهر الحياة العربية فى شتى صورها [١] .

---

[١] فالباحثون فى نشأة الدلالة "يجمعون على أنها بدأت بالمحسوسات ثـم تطـورت إلـى الدلالات المجردة بتطور العقل الإنساني ورقيه" (دلالة الألفـاظ د.أنـيس ص١٥٧) فالدلالة الحسية هي الأصل ، والمعنوية هي الفرع ففي أول استعمال العربي (قطـع) لم يكن يريد بها إلا القطع الحسي لكنه بعد أن ارتقى فـي الحضـارة ، وارتفعـت تصوراته حدثت له معان جديدة بينها وبين القطع مشابهة ذهنية كقولنا :(قطـع فـي الأمر) أى جزم و(قطع الحوض) أي ملأه ثم (قطع المـاء) فحمـل عليهـا مجـازاً (جرجى زيدان): (الفلسفة اللغوية ص١٠٩) "وليس تطور اللغة إلا مظهراً من مظاهر تطور الجماعة لا تسير فيه في طريق متصل نحو غاية محدودة" (د.مـراد كامـل: دلالة الألفاظ ص١٩ ، ٢٠) وتطور اللغات يسير جنباً إلى جنب مع التطـور الـذي يعتري الشعوب الناطقة بها ، ولذلك فاللغات تدل على مظاهر الحياة التي مرت بهـا تلك الشعوب تقدما وتأخراً ، وحضارة وثقافة ، وتشير إلى عـاداتهم ، وتقاليـدهم ، وجميع آثارهم.

فالمجتمع العربي – في قوامه الأصيل – كان مجتمع رحلة ومرعى، والكلمات التي تدل على معنى الجماعة فى لسان العرب قلما تخلو من الإشارة إلى الرحلة والرعاية .

فالأمة هي الجماعة التي تؤم مكاناً واحداً ، أو تأتم بقيادة واحدة والشعب هو الجماعة التي تتخذ لها شعبة واحدة من الطريق ، والفئة هي الجماعة التي تفئ إلى ظل واحد ، والنفر من القوم : من ينفرون معا للقتال أوْ لغيره ، والقوم في جملتهم : هم الذين (يقومون) قومة واحدة للقتال خاصة،ولهذا أطلقت أولاً على الرجال ، ثم شملت الرجال والنساء ، ومن هذا قوله تعالى "﴿ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ ﴾ " بعد قوله "﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾ [١] .

"والجيش" من جيشان الحركة فى الأمكنة المتعددة ، أو المكان الواحد. و"الجند" – على الراجح – يرجع إلى "الجند" – بفتح الجيم والنون – وهي الأرض الغليظة التي لا يسهل طروقها كأنهم استعاروه لمانعة المكان الذي يحميه المقاتلون المسلحون أو المستعدون للقتال [٢] .

ولفظ "عقل" – في العربية – مأخوذ من "العقل" بمعنى الربط والتقييد ويدل ذلك على أن في معنى العقل عند العرب مفهوماً خلقيا بالإضافة إلى العنصر الفكري فهو يعقل عن المنكر والشر ، ولا يدل لفظ Raison "ريوز" الفرنسي على مثل ذلك فإن أصل معناه العد والإحصاء [٣] .

---

[١] الحجرات الآية ١١.

[٢] العقاد : اللغة الشاعرة ص٦٥-٦٨ بتصرف .

[٣] د.محمد المبارك : فقه اللغة ص١٣٨.

وكثير من تلك التغيرات الدلالية خضع لأسلوب المجاز والنقل [1] .

ولما ظهر الإسلام تغير مدلول كثير من الألفاظ للتغييرات ، الدينية والاجتماعية التي جاء بها ، فكلمة "فرج" كانت فى الجاهلية تدل على كل انفتاح كما فى قول لبيد :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه   مولى المخافة خلفها وأمامها

ثم جاء الإسلام فخصص عموم هذا المعنى بالمدلول الفقهي للكلمة الذي يوضحه أن الصيام هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج ، وعلى مر التاريخ والمعاني تتغير ، فالعلق كان يدل على الشيء النفيس ، والخول كانت تدل على الخدم فى اللغة الفصحي ، ولكن معنى الكلمتين تغير على مر العصور تغيراً مخجلاً إلى مفهومها العامي ...كل أولئك تغير فى الدلالة من عصر إلى عصر والعلماء يعتبرون ذلك نمواً أو انحلالا [2] .

ومن معرفة هذا التغير الدلالى يمكن للباحث تتبع تاريخ اللغة ، والكشف عن أصالة الكلمات العربية (فإذا التبس علينا أمر كلمة من الكلمات فلم نعلم فى ظاهر الأمر أهي من ألفاظ العرب الأصلية أم من الدخيل عليها فلدينا هذا المقياس الحاضر نقيس به دلالة الكلمة ، ونردها إلى حياة العرب وإلى المعهود من تعبيرها عن معالم تلك الحياة ، فلا يطول بناء العناء فى الرجوع إلى أصل معقول نطمئن إليه ، وقد رد الأستاذ العقاد – بناء على ذلك– كلمة القانون إلى اللغة العربية ، فالقانون Canon تصغير للقناة Cane ... ونحن نجزم بأن القناة كلمة لم يأخذها العرب عن اليونان لأن

---

[1] انظر ما ذكرناه آنفا عن علاقات انتقال المعاني ص٢٣٠وما بعدها من هذا الكتاب.

[2] د.تمام : مناهج البحث فى اللغة ص٢٤١ .

الأفنية من النخل ومن عيدان الشجر ؛ ومن مسايل الماء ، ومن أسنة الرماح أصول عريقة فى حياة العرب لا تستعار [1] .

وللصيغ والحركات فى اللغة العربية أثر فى تعدد المعاني ، وكذلك قواعد النحو العربي ، قد بنيت على اتجاه المعنى (فليست قواعد النحو العربي بهذه المقاييس فى علم الألسنة ، فالمزية البينة فى هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة ، وليست هذه الأغراض تابعة لها في أصولها أو فروعها وقد وضعت فيها الفروق بين صيغ الأسماء والصفات على حسب معانيها وعلاقاتها ، وأغراض المتكلم والسامع ، فإنما يجري فيها الاختلاف بين الأوزان والصيغ لبيان الاختلاف في مدلول الكلمة ، ودرجتها ، وقد تشاركها اللغات الأخرى فى بعض هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها فى واحدة منها) [2] .

ومن هنا تعرف أن لغة العرب تقف على رأس اللغات التي تمتاز بالدلالة وأثرها فيها ، لهذا لم يكن الأستاذ العقاد مبالغاً حين قال (إن هذا البحث يجمع بين أغراض التاريخ وأغراض البيان ، وأغراض الدراسة النفسية والاجتماعية [3] .

والدلالة هي قوام اللغة ووظيفتها ، ومقياس كفايتها ، وارتقائها عند المقارنة بين اللغات [4] .

---

(1) العقاد : اللغة الشاعرة ص٦٨ ، ٧٠ .

(2) العقاد : أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص١٢ .

(3) العقاد : اللغة الشاعرة ص٧٢ .

(4) العقاد : مجلة الأزهر – عدد شعبان ١٣٨١هـ ص٩٢٢.

وتاريخ الدراسة اللغوية يثبت أن علماء العرب تنـــاولوا موضــوع الدلالة التي (بلغوا من بحث مشكلاتها وقضاياها ما لم يبلغه علمـــاء اللغــات الأخرى فى العصور الحديثة) [1] .

وراودهم الأوائل الذين جمعوا اللغة في رسائل خاصة ، استمرت فى التدرج حتى وصلت إلى صورتها المثلى فى المعاجم هم الذين أرسوا دعائم هذا الفن فى اللغة العربية ، فالمعاجم تبحث الكلمات ، وتذكر معانيها غير أنه يؤخذ على جامعيها أنهم لم يبينوا تاريخ التغيــرات المعنويـــة ، و ســابقها ولاحقها اللهم إلا كتاب مقاييس اللغة لابن فارس فهو (مثل رائع للمعاجم التي تعنى بمعاني الألفاظ ، ومحاولة الربط بينها ، وإعادتها إلى أصــول قليلــة تفرعت عنها ، وقد وفق فى ذلك إلى حد بعيد) [2] .

ويذكر الأستاذ العقاد : إننا لا نحتاج كثيراً إلى التسلسل التاريخي فى وضع معجماتنا ، لأن هذا التسلسل ضروري فى اللغات التي يكثر فيها إهمال الكلمة فى معنى ، وصيرورتها فى معنى آخر ، ولكنه لا يبلغ هذا المبلغ من الضرورة حين توجد الكلمة مستعملة فى جميع معانيها على السواء أو علــى درجات متقاربة [3] .

كما تناول العرب فى دراساتهم بحوثاً تعد من هذا الفن ، كالاشــتقاق والحقيقة والمجاز ، والتضمين ، ودلالة اللفظ على عدة معان ، ودلالة عــدة ألفاظ على معنى واحد ، والتي يدخل تحتها ، المشترك والمتضاد والمترادف، وغير ذلك من بحوث علم الدلالة .

---

(1) د.المبارك : فقه اللغة ص١٣١.

(2) المصدر السابق ص١٣١.

(3) العقاد : اللغة الشاعرة ص٤٧ .

وقد ألف أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي كتابه المسمى (الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية) وهو مؤلف بارع في هذه الناحية ، فقد عالج فيه مؤلفه عددا من الألفاظ الإسلامية ودرسها دراسة تطورية تاريخية . وتتبع معانيها من العصر الجاهلي حتى العصر الإسلامي [١] .

وعقد ابن فارس فى كتابه(الصاحبى) فصلا بعنوان (باب القول فـي حاجة أهل العلم إلى معرفة اللغة العربية) أوجب فيه العلم بالعربية على كـل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا حتى لا يخطئ في الأحكام ، فلقد غلط أبو بكر بن داود أبا عبدالله محمد بن إدريس الشافعي فى كلمات ذكـر أنـه أخطأ فيها طريق اللغة [٢] .

وعقد ابن جني فى كتابه (الخصائص) فصلا بعنوان (باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) طلب فيه من علماء الشريعة أن يتفهمـوا الألفاظ العربية واستعمالاتها وأن يعرفوا مجازاتها ، لأن الجهل بها يؤدى إلى ضلال بعيد ، وضرب أمثلة للجهل باللغة الذي أوقع بعض المفسـرين فـي الخطأ فى تأويل بعض الآيات ، والأحاديث الشريفة [٣] .

ولعلماء أصول الفقه-إلى جانب علماء اللغة – بحوث تتعلق بالدلالة لاتصالها بكثير من المسائل الفقهية ، يقول أستاذنا الدكتور نجا (إن الباحثين الأصوليين اضطروا إلى التعرض لمباحث لغوية وإن لم تكن من صميم علم الأصول ليكون الباحث على ذكر منها كالمشـترك والمتضـاد والمتـرادف

---

[١] انظر كتاب الزينة نفسه ط٢ سنة ١٩٠٧ م وانظر د.المبارك : فقه اللغة ص١٣١.

[٢] ص٦٣-٦٥.

[٣] جـ٣ ص٢٤٥-٢٥٥.

ومعاني الحروف ، والأسماء الشرعية ، وقد ذكرت فى كتب الأصول فى قسم خاص بها عرف بالمبادئ اللغوية).

ومن أمثلة استخدام علماء أصول الفقه هذه المباحث أن المشترك – وهو اللفظ الدال على معنيين فأكثر دلالة مستوية كالعين لمعانيها المختلفة – قد اختلف العلماء فى استعماله مراداً به معنياه أو معانيه دفعة واحدة فقد جوز ذلك مالك والشافعي مستدلين بما ورد في قوله جل ثناؤه: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾[1]

قائلين: إن السجود قد استعمل فى معنييه مرة واحدة . إذ السجود من الآدمي يكون بوضع الجبهة على الأرض، ومن غيره بالانقياد والخضوع ، فقصد المعنيان دفعة واحدة ، ومنع ذلك الحنفية مفسرين السجود فى الآية بمطلق الخضوع وهو يتحقق فى الإنسان وغيره ، وإن كانت صورة الخضوع متفاوتة ...ووجهة الحنفية أولى بالقبول فى هذا المقام لأن استعمال المشترك فى معنييه مرة واحدة يؤدى إلى الإبهام الذي استند إليه المانعون فى وجود هذا الصنف من الألفاظ [2] .

ومن هنا وللحاجة إلى مباحث الدلالة لتعلقها بالشريعة والقوانين الدينية ، اعتنى علماء أصول الفقه بكثير من مسائل الألفاظ ودلالتها [3] .

---

(1) الحج الآية ١٨ .

(2) انظر د.نجا : فقه اللغة العربية ٦/٥/٤.

(3) د.المبارك : فقه اللغة ص١٣٤.

وبعد فلا جدال فى أن علماء العرب قد ضربوا بسهم وافر فى بحوث الدلالة ، وشاركوا فى نشأة علم الدلالة اللغوي التي ثبتت أهميته فـــى اللغـــة العربية.

٢- عناية العرب بالألفاظ والمعاني :

أردت أن أثبت بهذا البحث أصالة العربية ، وعمـــق دلالتهـــا ، وأن اللفظ والمعنى فيها صنوان ، يرتبط أحدهما بالآخر ، وأن العربي لم يفصـــل أحدهما عن صاحبه ، بل اهتم بهما معا ، وذلك ليبطل زعم الزاعمين الـــذين يشككون فى جدارة العربية بالتفوق ، ويتهمونها بأنها لغة الألفاظ .

وهذا الموضوع الذي نحن بصدده يعد من أسس البحث فـــى دلالـــة الألفاظ فى اللغة العربية.

فنقول :"الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليهـــا وتعبـــر عنهـــا ، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ" [١] .

والعربية – كما وصلنا من آثار أهلها الناطقين بها شعرا ونثرا تصل بين اللفظ والمعنى بوشائج القربى ، وتهتم بهما ، بل ربما كان المعنى هـــو الأشرف فيها ، واللفظ موضوع على سمته ، وشاهد بصحته ، وخـــادم لـــه (فالعرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامهـــا بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأســـجاع التـــي تلتزمهـــا ، وتتكلـــف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا فـــي نفوســـها فأول ذلك عنايتها بألفاظها فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها ، أصلحوها ورتبوها ، وبالغوا فى تحبيرهـــا وتحســـينها

---

[١] أبو هلال العسكري : الصناعتين ص٦٦.

ليكون ذلك أوقع لها فى السمع ، وأذهب بها فى الدلالة على القصد ، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعا لذ لسامعه ، فحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله ولو لم يكن مسجوعا لم تأنس النفس به ولا أنقت بمستودعه)[1] .

ويبدو من هذا النص أن العرب اهتمت بموسيقى الألفاظ لتؤثر في السامع ، وللدلالة على المعنى .

ويؤكد ابن جني أن المعنى السامي يحتاج إلى لفظ جيد للتعبير عنه (فقد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كدرة لفظه وسوء العبارة عنه [2] .

وهو بذلك يؤكد أن العربى الذي اعتاد الفصاحة والبلاغة رسم للغتة طريق قوة آدابها من الناحيتين اللفظية والمعنوية ، فهذب لفظها لتهذيب معناها .

ويعقد الإمام عبد القاهر الجرجاني فى كتابه (دلائل الإعجاز) فصلاً يؤكد فية بالشواهد بطلان كون الفصاحة فى اللفظ وينسبها إلى المعنى [3] .

ويقول : إن سبب الفساد هو ظنهم فى اللفظ ، وجعلهم الأوصاف التي تجري عليه كلها أوصافاً له في نفسه ، ومن حيث هو لفظ وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفاً له فى نفسه ، وبين ما كانوا قد أكسبوه إياه من أجل أمـر

---

[1] ابن جني : الخصائص ج١ ص٢١٥، ٢١٦.

[2] المصدر السابق ج١ ص٢١٧ .

[3] ص٣٢٩-٣٣٢ .

عرض فى معناه [١] ثم يقرر أنه "إذا كان الأمر كذلك وجب أن تعلم قطعـا وضرورة أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ" [٢] .

ويقول الجاحظ "لكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء ، فالسخيف للسخيف ، والخفيـف للخفيـف ، والجزل للجزل ، والإفصاح للإفصاح ، والكنايـة فـى موضـع الكنايـة ، والاسترسال فى موضع الاسترسال ، وقد قال : لكل مقام مقال [٣] .

وبهذا يندفع الاعتراض على الأبيات :

ولما قضينا من منى كل حاجـة   ومسح بالأركان من هو ماسح

وشدت على دهم المهاري رحالنا   ولم ينظر الغادى من هو رائح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننـــا   وسالت بأعناق المطى الأباطح

بأن الشاعر قد دبج اللفظ في حين أن المعنى بسيط هو : لما قطعنـا أيام منى ، واستلمنا الأركان ، وعالينا أبلنا الأنضاء ، لا ينظر الغادى الرائح ابتدأنا الحديث ، وسارت الإبل فى الأبطح [٤] .

---

(١) المصدر السابق ص٢٥٣-٢٥٤.

(٢) المصدر السابق ص٢٥٥.

(٣) الجاحظ : الحيوان ج١ ص٤٣٣.

(٤) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ص٥٦ ، ٥٧ وقد نقل الاعتراض وأجاب عليه ابن جنـي فى الخصائص ج١ ص٢٠٨-٢٢١ والإمام عبـد القـاهر فـى أسـرار البلاغـة ص٢٧وابن الأثير في المثل السائر ص١٤٠ والأسـتاذ العقـاد فـى المراجعـات ص٩٦والأستاذ عنبر فى قضية الأدب ص٤٢وتوسط أبو هـلال العسـكري فعـدها رائعة الألفاظ معجبة وليس تحتها كبير معنى (الصناعتين) ص٥٥ ، ٥٦ .

وقد أوضح الإمام عبد القاهر الناحية البلاغية في الأبيات فقال :(إن استحسانها يرجع إلى استعارة وقعت موقعها ، وأصابت غرضها أو حسن تركيب تكامل معه البيان.حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع فقوله (كل حاجة) تعبير عن قضاء المناسك بأجمعها بطريق العموم ، وكلمة (أطراف الحديث) تشير إلى التصرف الذي يكون بين الرفاق فى فنون القول وشجون الحديث وفنه من الإشارة ، والتلويح والرمز ، والإيحاء ، وأنبأ ذلك عن طيب النفوس ، وقوة النشاط ، وفضل الاغتباط بين الأصحاب والأحباب، وكذلك أشار إلى الاستعارة فى أعناق المطى، ودلالتها التعبيرية[1] بل قال : إنها فى غاية الحسن واللطف ، وعلو الطبقة [2] .

وقد أفاض عبد القاهر فى رجوع بلاغة الأبيات إلى المعاني لا الألفاظ فحسن الكلام يرجع إلى الأولى لا إلى الثانية .

وأكد الأستاذ العقاد أن تلك القطعة حافلة بتلك الصور التي تتوارد على الخيال كما تتوارد المناظر للعين فى الصور المتحركة . فيكاد القارئ ينسى كلماتها وحروفها وهو ينشدها لما يستشفه فيها من الأخيلة المتلاحقة وما يصاحبها من الخواطر الحية المتساوقة ، ولو أن تلك الأبيات نقلت إلى اللوحة لملأت فراغا من الشريط المصور لا يملؤيه أضعافها من قصائد المعاني وقصص الوقائع من صور الحجيج التي رسمها ، وصورة القائل ، وما في نفسه من الشجن واللوعة ، وإلى جانب هذه المناظر والخواطر

---

[1] عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ص١٥-١٨.

[2] عبد القاهر : دلائل الإعجاز ص٤٩ ، ٥٠ .

حواش يضيفها الخيال وتمليها البديهة ، فإذا أنت من الأبيات فى واد يمـوج بالمشاهد ، ويتتابع بدواعي الشعور [1] .

وينتقض بعض النقاد العرب والمستشرقين من عناية العرب بالمعاني ويدعي أنهم يهتمون بالصناعة اللفظية

فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أن العرب عنيت باللفظ أكثر من المعنى أو بعبارة أخرى عنيت بموسيقى الكلام أكثر من عنايتها بمضمونه ويعلـل لتلك العناية اللفظية بقوله (إنا فى ندائنا بهذا الرأي نعـزوه إلـى الظـروف الاجتماعية التي نشأت فيها تلك الآداب من شيوع الأمية بـين العـرب ، واعتمادهم على السمع ، والمشافهة فى تلقي النصوص وتداولها) [2] .

ويقول – أيضا – "وفي رأيي أن ظاهرة الموسيقية فى اللغة العربية تعزى فى أغلب عناصرها إلى تلك الأمية حين كان الأدب أدب الأذن لا أدب العين ، وحين اعتمد القوم على مسامعهم فى الحكم على النص اللغـوي ، فاكتسبت تلك الآذان المران والتمييز بين الفروق الصوتية الدقيقة ، وأصبحت مرهفة تستريح إلى كلام لحسن وقعه أو إيقاعه ، وتأبى آخر لنبوه ، أو لأنه كما يعبر أهل الموسيقى نشاز"[3] .

ومن المستشرقين جارسيا جرّميز فقد قال : إن الصناعة اللفظية هي موضع العناية الكبرى فى الأدب العربي بين نثر مقيد بالأسجاع وبين ألوان من المجازات ، والأشباه والطلاوات ، واللوازم تعوزها الحرارة والشـعور وكأنما هي كلها عرض من العروض المقنعة بالبراقع حيث البسمات لآلـئ

---

(1) العقاد : مراجعات فى الآداب والفنون ص٩٦ .

(2) د. أنيس : دلالة الألفاظ ص١٩٦.

(3) المصدر السابق ص١٩١.

والعيون أزهار بنفسجيات ، والرياض والجداول سيوف ، أو شــاعر يشـبه نفسه بالطير الذي أثقل ندى الممدوح جناحيه ، فأعياه أن يطيـر ، أو بـرق يومض بين الغمام كأنه ضرام العشق في قلب الشاعر يتـوهج مـن خـلال دموعه (وغير ذلك من) قوالب منقولة يحكيها النظامون من وحي الذاكرة [1].

ودعوى أن اللغة العربية تهتم باللفظ ، ولا تنظر إلى المعنى إلا قليلا دعوى زائفة قام الدليل على نقضها ، وقد ذكرنا من كلام ابن جني ما يؤكـد اهتمام العرب بموسيقى اللفظ من أجل خدمة المعنى .

وقد أنحى الأستاذ العقاد باللائمة على المستشرقين الذين قـالوا : إن اللغة العربية تؤمن باللفظ أكثر من المعنى أمثال جارسيا جرميز وعد حكمهم هذا خطأ ذريعا ، كيف لا وهم لا يحسنون الحكم على شـاعرين مـن بنـي جلدتهم فأحرى بهم ألا يحسنوا الحكم على الشعراء من أبناء اللغـات التـي تخالف لغاتهم في تراكيبها ومصطلحاتها ، ومن أبناء الأمم التي تخالف أممهم في أمزجتها وعاداتها ، والسبب في هذا الخطأ أنهم يقومون مقام الحفاظ دون إدراك محاسن الشعر العربي في ظاهره وخفاياه ، وألفاظه ومعانيه [2].

فاللغة العربية معنى ، والصور المحسوسة فيها ترتفع إلـى حـدود المعاني المجردة ، فيستمع العربي إلى التشبيه فلا يشـغل ذهنـه بأشـكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل فيها إلى المقصود من معناه ، فالقمر – عنده بهاء والزهرة نضارة ، والغصن اعتدال ورشاقة ، والطود وقار وسكينة [3] .

---

[1] العقاد : اللغة الشاعرة ص٥١ .

[2] العقاد : اللغة الشاعرة ص٥٢ ، ٥٣ بتصرف .

[3] المصدر السابق ص٤٠.

وقد كتب الدكتور عثمان أمين فصلا كاملا من كتابه (فلسفة اللغة العربية) يؤكد فيه أن العربية تؤمن بالمعنى ، وتختار له اللفظ المناسب وعلى حد تعبيره : تؤثر الجوانية على البرانية والتفكير الواعى يتصوره العرب صادراً عن هذه الجوانية ، ألسنا نراهم يعبرون عنه بألفاظ القلب واللب والحجى والنهى أكثر مما يعبرون عنه بألفاظ المخ ، والدماغ والرأس ، ويفرقون بين القرابة والقربي ، وإحداهما لحمة الدم والأخرى رابطة الروح[1].

وتلك خصيصة لها تفضل بها اللغات الأخرى ، يقول المستشرق الفرنسي لوي ماسنيون : أنه فى حين أن اللغات الهندوأوربية جعلت للتعبير عن نظام العالم الخارجي نجد اللغة العربية وكأنها هي لغة التأمل الداخلي ففيها – بفضل تركيبها الداخلي وطراز الخلوة الذي توحي به – قدرة خاصة على التجريد والنزوع إلى الكلية والشمول ، ومن هنا كان للعرب الفضل فى استكشاف رموز الجبر ، وصبغ الكيمياء ، والمسلسلات الحسابية [2] .

ومما ذكره المستشرق الفرنسي كارادوفو : تفرقة العربية بين الكبر الداخلي ، والكبر الخارجي ، فالداخلي هو استعداد فى النفس ، والخارجي ناتج عن أفعال الجوارح ، و اللفظ الفرنسي الذي يدل على معنى الكبر هو Orqueil (أورجي) أما التكبر فأولى أن يكون مرادفه الفرنسي Superbe (سوبيرب) ولاحظ كارادوفو أن هذه الفروق المعنوية الدقيقة التي تحملها ألفاظ اللغة العربية ليس من الميسور نقلها فى لفظ واحد فى اللغات الأخرى ، وخلص من هذه الملاحظة إلى التنويه بما تنطوي عليه العربية من قدرة ذاتية

---

[1] ص٣٧.

[2] د.أمين : فلسفة اللغة العربية ص٨.

على التحليل الفلسفي العميق (مادام أن إحداث تغيير طفيف فى بنيـة اللفـظ العربي يسمح لتلك اللغة بأن تميز بين الحالة النفسية وبين العادة البدنية التي تطابقها) [١] .

وبهذا قد اعترف الأجانب بما للغة العربية من سبق علـى اللغـات الأخرى فى المعاني والألفاظ جميعا.

ويبدو لنا صواب هذا الرأي ، فصيغ العربية ، والمعاني التي تؤديها والتي تنتقل إليها عن طريق المجاز وغيره ، وعلاقـات الكلمـات بعضـها ببعض وطرائق الشعراء فى التعبير عن أغراضهم ذلك.وأشباهه بالملاحظـة - يرينا قيمة المعنى فى لغتنا ، وأن الأديب العربي لم يكن ليأخـذ صـنعة الألفاظ مجردة من النظر إلى المعاني ، بل يضع ما يختاره من اللفظ الجزل والرقيق أو الخشن ، والمفرح أو المحـزن ، والأسـلوب المملـوء بالأنفـة والتصميم أو اللين أو الضعف فى مكانه وزمانه المناسبين ، فاللغة لم تكن إلا للتعبير عن الأفكار والمعاني ، والعرب أرباب البلاغة وهي معجزتهم الخالدة التي نزل بها القرآن الكريم أعلى مثل بلاغي .

---

[١] المصدر السابق ص٤٦ ، ٤٧ .

الاشتراك والتضاد والترادف

للألفاظ والمعاني علاقات ، وارتباطات ، سنحاول بيانها والإفصاح عن أقسامها .

وقد قسم العلماء الألفاظ – بحسب ارتباطها بالمعاني – أقساما أهمها ما ذكره سيبويه من أنها على الوجه التالى :

١- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو جلس وذهب .

٢- اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين نحو ذهب وانطلق .

٣- اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى [1] نحو وجدت عليه من الموجدة،ووجدت إذا أردت وجدان الضالة .

والقسمان الأخيران يعدان من وسائل نمو اللغة وسعة التعبير فيها عن طريق دلالة الألفاظ بما يسمى بالاشتراك والتضاد والترادف.

الاشتراك

هو : دلالة اللفظ على معنيين أو أكثر على التساوي .

ومن أمثلته : (العين) فإن لها معاني كثيرة منها الباصرة ، وعين الجيش الذي ينظر لهم ، وعين النفس ، وهو أن يعين الرجل بمعنى أن ينظر إليه فيصيبه بعين ، والجاسوس ، ومطر أيام لا يقلع ، وغير ذلك من معانيها الكثيرة .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٧/١ط١٩١٦م ، ٢٤/٢ ط دار القلم ، وأبو على الفارسي : المسائل البغداديات لوحة ٤٦ ، ٤٧ ، وابن جني : الخصائص ٩٣/٢ ، وابن سيدة : المخصص ٢٥٨/١٣.

ومثلها :(الخال) لأخي الأم ، وللشامة فى الوجه ، وللبعير الضخم وللسحاب [1] .

فائدته :

إن تعدد المعاني للفظ الواحد يفتح مجالات متعددة أمام الناطقين باللغة ليعبروا عما يحتاجون إليه بألفاظ مرنة تطاوعهم على ما يشاءون وتجري حسب ما يريدون ، ولا شك أن لذلك أثراً كبيراً في ثراء اللغة ، ونموها يفيد منه ، بخاصة – الأدباء والشعراء ، وأرباب البيان .

أسبابه :

لوقوع الاشتراك فى ألفاظ اللغة العربية أسباب كثيرة أهمها :

١- اختلاف اللغات واللهجات :

فاللغة قد تستمد ألفاظا من لغات أجنبية عنها ، وذلك قد يسبب بجانب ألفاظ أخرى فيها – قد تتحدد معها فى الصيغة – وجود الاشتراك ، وقد أشار صاحب شفاء الغليل إلى إمكان ذلك ككلمة (سكر) فإنها معربة وإن كانت فى العربية مادة (سكر) بمعنى أغلق وفي القرآن الكريم ﴿ سُكِّرَتْ أَبْصَـٰرُنَا ﴾.

وفي العربية مادة (برج) ، وقد استعير (البرج) بمعنى الحصن من اليونانية ، فإذا اشتقت كلمة من المادة العربية توافق الكلمة المنقولة عن اليونانية فى الصيغة ، وتختلف عنها فى المعنى نشأ الاشتراك [2] .

---

[1] السيوطي : المزهر ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

[2] د.أنيس : فى اللهجات العربية ط٣ ص١٩٦.

أما اختلاف اللهجات فهو أمر ملموس فى لغتنا العربية بأن يضع اللفظ لأحد المعاني حى من أحياء العرب ، وللمعنى الآخر حي آخر ، ويعلم كل فريق بوضع الآخر ، ويشيع الاستعمالان [١] .

وقد تجمعت المعاني المختلفة للفظ الواحد فى اللغة النموذجية فنشأ الاشتراك .

٢- المجاز :

ذكر أبو على الفارسي أن اختلاف اللفظين – والمعاني بعد واحدة يكون للحاجة إلى التوسع فى الألفاظ ، وأنه قد تستعمل اللفظة بمعنى ثم تستعار لشيء ، فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل [٢] .

ومن ذلك الحوت فهو فى الأصل للسمك ، ثم أطلق على أحد أبراج السماء ، وشاع ذلك حتى صار حقيقة فيه .

وقد أرجع السيوطي بعض المعاني التي تدل عليها كلمة (العين) إلى التشبيه وهي (ستة معان العين : الجاسوس – تشبيها بالعين ، لأنه يطلع على الأمور الغائبة ، وعين الشيء : خياره ، والعين : الربيئة وهو الذي يرقب القوم ، وعين القوم : سيدهم ، والعين : واحد الأعيان ، وهم الأخوة الأشقاء، والعين : الحر ، كل هذه مشبهة بالعين لشرفها) [٣] .

---

(١) السيوطي : المزهر ١٧٧/١.

(٢) أبو على الفارسي : البغداديات لوحة ٤٦ والمخصص نقلا عنه ٢٥٨/١٣ ، ٢٥٩.

(٣) السيوطي : المزهر ١٨٠/١.

٣- تطور المعنى :

فإذا تطور معنى اللفظ ، وبقيت أصواته دون تغير أدى ذلك إلى حدوث الاشتراك .

فقد يكون للفظ معنى واحد فى اللهجات العربية ثم يحدث أن يتغير معناه فى بعض اللهجات ويبقى المعنى الأصلي فى بعضها الآخر فيصبح لذلك اللفظ معنيان فينشأ الاشتراك .

وقد مثل بعض الباحثين لذلك بكلمة "الهجرس" فهي تعني القرد فى لهجة الحجاز ، وتعبر عن الثعلب عند تميم على أساس أنها كانت – فى الأصل تدل عند الفريقين على أحد الحيوانين ، ثم تغير هذا المعنى عند إحدى القبائل لأمر طارئ على حياتها اللغوية (١) . .

ولكن إدراك تطور المعاني أمر غامض لا يكاد التاريخ اللغوي يسعفنا به .

وكيفما كان الأمر فإن المعنى قد مرت به تطورات مختلفة ، وتعاورت على اللفظ الواحد تغيرات متعددة كانت سبباً – فما يبدو – فى نشأة بعض الألفاظ التي تعد الآن من المشترك اللفظي .

٤- اختلاف الاشتقاق :

كأن تؤدى القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان فى صيغة واحدة ، فينشأ عن ذلك تعدد فى معنى هذه الصيغة يؤدى إلى جعلها من المشترك مثل وجد (يجئ ماضيا من الوجدان بمعنى العلم بالشيء ، أو العثور عليه ، فيقال : وجدت الضالة إذا عثرت عليها ، ووجدت زيداً كريما إذا

---

(١) د.أنيس : فى اللهجات العربية ط٣ ص١٩٧.

علمته كذلك ومن الموجدة بمعنى الغضب فيقال : وجدت عليه إذا غضبت ومن الوجد بمعنى الحب الشديد فيقال : وجد به وجداً إذا هويه وتفانى في حبه) [1] .

٥- التطور الصوتي :

فقد تتغير بعض أصوات اللفظ ، أو تحذف أو يزاد بعضها عليه ، فيتفق في صورته مع لفظ آخر يختلف عنه في المعنى فينشأ الاشتراك .

وذلك وإن كان متصوراً فإن الدلائل اللغوية لا تشير إليه ، ولا تكشف لنا عنه لغموض الأحوال اللغوية وتطور أحداثها ، وتوغلها في أزمان سحيقة في التاريخ [2] .

٦- حدوث الاشتراك من الواضع الواحد :

هذا عند قصد المتكلم الإبهام والتعمية على السامع ، حيث يكون التصريح سببا في المفسدة كما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقد سأله رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما إلى الغار : من هذا ؟ قال : هذا رجل يهديني السبيل [3] .

---

[1] السيوطي : المزهر ١٨٤/١ ، ١٨٥ وابن جني : الخصائص ١١١/٣ و د.وافي: فقه اللغة ص١٨٥.

[2] ومن ذلك في اللهجات الحديثة حضر "من الحضور بمعنى المجئ" بنطق الضاد ظاء عند أهل اليمن ونجد ، وحظر "من الحظر بمعني المنع" فقد تطور صوت الضاد العربي المعروف إلى صوت الظاء عندهم فاتفق اللفظ الأول مع الثاني في الصورة الصوتية التي أصبح لها معنيان "المجئ" و"المنع" ويفهم المراد منهما بالسياق ، وقد أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن أسباب تطور الدلالة .

[3] السيوطي : المزهر ١٧٧/١.

آراء العلماء فيه

اختلف العلماء فيه بين منكرين ومؤيدين ، ونحن نعـرض لآرائهـم ونبين موقفنا منها .

١- رأي المنكرين :

أنكر فريق من العلماء القدامى وجود الاشتراك فى اللغة ، ومنهم ابن درستويه [١] "فاللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بـل تعمية وتغطية" [٢] ولكن هذا الرأي معيـب لأن الإبهـام يـزول بـالقرائن الصارفة.

٢- رأي المثبتين :

قال بوقوعه طائفة كبيرة من العلمـاء ، مـنهم الخليـل وسـيبويه والأصعمى وأبو عبيدة ، وأبو زيد ، وابن فارس ، وأبو على الفارسي وابن جني ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على صفة الوقوع : هل ذلك يكون من جهـة الوجوب ، أو الأغلب أو إمكان الوقوع مطلقاً ؟

والأكثرون على أنه ممكن الوقوع من واضعين أو من واضع واحد[٣] على ما سبق بيانه فى ذكر الأسباب .

ودليلهم على ذلك وجود الألفاظ التي وقع فيها الاشتراك فـى لغـة العرب وأساليبهم ولا يمكن إنكارها .

---

(١) المصدر السابق ١٨٤/١.

(٢) المصدر السابق ص١٨٥.

(٣) السيوطي : المزهر ١٧٧/١.

ويبدو لنا أن كلا من الفريقين مبالغ فيما ذهب إليه فلا يمكن إنكار الاشتراك لوقوعه فى ألفاظ العربية ، وعدم التمكن من تأويل كل ما ورد منها بأن أحد المعاني حقيقة والآخر مجاز أو غير ذلك من وجوه التأويل حسب الأسباب المشار إليها آنفا كما أن من التعسف التوسع فى إثباته بحيث يشمل العديد من ألفاظ اللغة لأن بعض ما يتصور من المشترك يمكن تأويله وإخراجه من هذا النطاق .

فالرأي الأجدر بالقبول هو ما ذهب إليه أكثر المحدثين من اللغويين وهو التسليم بوجوده في اللغة مع عدم التوسع والمبالغة .

التضاد

هو : دلالة اللفظ ، على معنيين متقابلين بمساواة بينهما .

ومن أمثلته : (الجون) للأبيض ، والأسود و(الجلل) للصغير والعظيم و(الصارخ) للمغيث والمستغيث [1] وقد عده علماء اللغة نوعا من المشترك لدلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى ، ولذلك قالوا : المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى مختلفين غير ضدين ، فما يقع على الضدين كالجون وجلل ، وما يقع على غير ضدين كالعين [2] وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه جاز وقوعها للشيء وضده إذ الضد ضرب من الخلاف [3]

---

[1] السيوطي : المزهر ١/١٩٠.

[2] السيوطي : المزهر ١/١٨٦.

[3] وإن لم يكن كل خلاف ضدا ، البغداديات لوحة ٤٦ والمخصص – نقلا عنه – ١٣/٢٥٩.

وصرح السيوطي بأن المتضاد نوع من المشترك [1] ووافقه على ذلك بعض الباحثين المحدثين [2].

فائــــدته :

لا ريب أن للتضاد أثراً كبيراً في نمو اللغة ، وسعتها (بالتنقل بين السلب والإيجاب، والتعكيس، والتنظير، وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير)[3].

أسبـــابه :

للتضاد أسباب كثيرة أهمها :

١- اختلاف اللهجات :

ولذلك يقولون إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنــى الآخر لحي غيره ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هــؤلاء عــن هــؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء قالوا : فالجون : الأبيض – في لغة حي من العــرب – والجون : الأسود – في لغة حي آخر – ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر [4].

٢- المجـــــاز :

فنقل اللفظ من معناه الأصلي إلى غيره قد يؤدى إلى التضاد ، مثــل (الكأس) يطلق على الظرف والمظروف .

---

(١) السيوطي : المزهر ١٨٦/١ .

(٢) د. الصالح : دراسات في فقه اللغة ص٣٣٠ وعبدالله العلايلي مقدمــة لــدرس لغــة العرب ص٢٣٥.

(٣) د. الصالح : دراسات في فقه اللغة ص٣٦٥.

(٤) ابن الأنباري : الأضداد ١٢٢/١ والسيوطي : المزهر – نقلا عنه – ١٩٤/١.

وهذا حين ينسى المجاز فيصبح المعنى المجازي كالحقيقي .

٣- التطور الصوتي :

فإذا تغيرت بعض الأصوات في اللفظ ، أو حذفت أو زيد عليه بعضها فاتفقت صورته مع لفظ آخر ذي معنى مقابل لمعناه نشأ التضاد .

٤- اتفاق بعض الأبنية اللغوية لفظاً مع اختلافها تقديراً :

وذلك نتيجة لما تؤدى إليه قواعد التصريف ، من ذلك اسما الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معلتة أو ما فيه تضعيف ، فالفعل (اختار) معتل ، واسم الفاعل والمفعول منه (مختار) تقول : العبد مختار في أفعاله والنبي مختار لهداية الأمة ، فهما متفقان لفظاً مختلفان تقديراً ، فأصل اسم الفاعل (مختير) بكسر الياء ، وأصل اسم المفعول (مختير) بفتحها .

والفعل (اعتد) مضعف واسما الفاعل والمفعول منه (معتد) تقول : أنا معتد لك بكذا وكذا ، وهذا أمر معتد به ، فأصل اسم الفاعل (معتدد) بكسر الدال الأولى ، وأصل اسم المفعول (معتدد) بفتحها ، فهما متفقان لفظاً ، مختلفان تقدير [1] .

٥- رجوع الكلمة إلى أصلين :

فتكون دلالتها على أحد الضدين منحدرة من أصل ، ودلالتها على مقابله منحدرة من أصل آخر ، ويرجح هذا التأويل لو يحتمل الصدق في طائفة كبيرة من الأضداد مثل (هجد) بمعنى نام ، وسهر ، فمن المحتمل أن

---

[1] د. وافي : فقه اللغة ص١٩٢.

تكون فى معنى النوم منحدرة من (هدأ) إذا سكن ، وفي معنى السـهر من (جد) إذا جهد لما فى السهر من الاجتهاد فى منع النوم [1] .

وقد حاول الأب : مرمرجي الدومنكي أن يرجع إلى هذا العامل عدداً كبيراً من الأضداد وهو يبحث عن الأصول الثنائية للكلمات .

آراء العلماء فيه

يختلف العلماء فيه بين منكرين ومؤيدين لوجـوده ، وتلكـم الآراء بالتفصيل :

١- رأي المنكرين :

ينكر فريق من العلماء وجود المتضاد فـى اللغـة ، ومـنهم ابـن درستويه، قال في شرح الفصيح : النوء : الارتفاع بمشقة وثقل ومنـه قيـل للكوكب: قد ناء إذا طلع وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا ، وأنـه من الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم فى ذلك في كتابنا فى إبطال الأضداد.

قال السيوطي فى المزهر : فاستفدنا من هذا أن ابن درستويه ممـن ذهب إلى إنكار الأضداد [2] .

وشبهة المنكرين فى رأيهم هذا أن التضاد إذا ثبت وجوده فى اللغـة فإنه يؤدى إلى الإبهام واللبس وذلك يكون دلالة على "نقصان حكمتهم وقلـة بلاغتهم ، وكثرة الالتباس فى محاوراتهم عند اتصال مخاطباتهم" .

---

(١) الأب مرمرجي الدومنكي : أبحاث ثنائية ألسنية صـفحات ١٣٥-١٤٤ والمعجميـة العربية ص٢٢٩.

(٢) ١٩١/١.

فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب [1] ولا يكون ذلك إبانة بل تعمية وتغطية واللغة موضوعة للإبانة عن المعاني [2].

وهذا مردود ، لأن سياق الكلام كفيل ببيان المعنى المراد .

٢- رأي المؤيدين :

اختلف هؤلاء فيما بينهم فى طريقة إثبات التضاد ولكل فريق وجهة خاصة .

(أ) فذهب فريق ، إلى أن التضاد موجود فى اللغة ، سواء كان من واضع واحد أم أكثر مع ملاحظة أن اللفظ موضوع فى الأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل المعنى الآخر على جهة الاتساع ، وهذا مبني على رجوع المعنيين الضدين لأصل اشتقاقي واحد ، فمن ذلك الصريم لليل والنهار ، لأن الليل ينصرم من النهار ، والنهار ينصرم من الليل ، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع ، وكذلك الصارخ : المغيث ، والمستغيث سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة والمستغيث يصرخ بالاستغاثة ، فأصلهما من باب واحد [3].

(ب) وذهب ابن دريد ، إلى أن التضاد موجود بشرط أن يكون من واضع واحد [4] قال فى الجمهرة : الشعب : الافتراق : والشعب :

---

(1) أبو على الفارسي : البغداديات ٤٦ ، وابن الأنباري الأضداد : ٢ ، ٣ والسيوطي : المزهر ١/١٩٢.

(2) السيوطي : المزهر ١/١٨٥.

(3) ابن الانباري : الأضداد ص٨ والسيوطي : المزهر ١/١٩٣ ، ١٩٤.

(4) السيوطي : المزهر ١/١٩١ .

الاجتماع وليس من الأضداد ، وإنما هي لغة لقوم ، فأفاد بهذا أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظ فى المعنيين فى لغة واحدة[1].

(ج) وترى جمهرة العلماء ، ومنهم أبو زيد، والأصمعى ، وأبو عبيدة وقطرب ، والصغاني ، وابن السكيت ، وابن فارس ، وأبو على الفارسي وابن جني ، وغيرهم أن التضاد واقع فى اللغة من أكثر من واضع واحد "فإذا وقع الحرف على معنيين ضدين ، فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة بينهما ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء ، فالجون الأبيض فى لغة حي من العرب ، والجون الأسود في لغة حي آخر [2] .

وقد بدا لعلماء اللغة أن وجهة القائلين بأن التضاد موجود على طريق الاتساع غير سديدة لأن هذا أمر عقلي بحت لا يمس الواقع اللغوي ولا يوجد ما يؤيده من الدلائل ، أو الشواهد العلمية أو المعجمية .

كذلك فإن رأي ابن دريد غير مقبول ، لأن الناطق الواحد يهمه التعبير عما يحتاجه ، وذلك يكفي فيه لفظ واحد ومعنى واحد حتى يكون الأمر واضحا للسامعين .

والقائلون بوجود التضاد – مطلقاً – قد بالغوا فيه ، فالرأي الأكثر إنصافا والجدير بالقبول هو القول بثبوته لكنه ليس كثيرا بالصورة التي ذهب إليها هؤلاء ، وهو أقل من المشترك ورودا فى اللغة .

---

[1] ابن الأنباري : الأضداد ص ١١ ، ١٢ والسيوطي : المزهر ١٩٤/١.

[2] المصدر السابق .

الترادف

هو : دلالة لفظين ، أو أكثر على معنى واحد .

ومن أمثلته : (أسد وليث وضرغام) للحيوان المفترس (وعقار وصهباء وقهوة) للخمر ، (وبر وقمح وحنطة) للحبة المعروفة .

أثره اللغوي :

١- التوسع بما يفيد الشاعر والناثر ، وكثرة الوسائل إلى الإخبار عما في النفس ، وقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألثغ لا يستطيع نطق الراء [١] فكان يتخلص من ورودها في حديثه عن طريق الترادف .

٢- من المترادفات ألفاظ تبدو فيها خاصة لغوية رائعة هي إظهار ألوان المعاني ، وظلالها ، وهذه ميزة تكاد تنفرد بها اللغة العربية ، وتعد من خصائصها التي تتجلي في ألفاظ مترادفة – أحيانا – ويسميها الدكتور عثمان أمين :"خاصية التلوين الداخلي" الذي كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطياف والظلال صوراً ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارات مطولة نحدد بها المعنى المقصود [٢].

وتظهر تلك الميزة في كثير من الألفاظ الدالة على الشيء منظوراً إليه في مختلف درجاته ، وأحواله ومتفاوت صوره ، وألوانه ، فالظما ، والصدى ، والأوام ، والهيام كلمات تدل على العطش إلا أن كلا منها يصور

---

(١) السيوطي : المزهر ١٩٦/١ بتصرف .

(٢) د. أمين : فلسفة اللغة العربية ٥٨.

درجة من درجاته ، فأنت تعطش ، إذا أحسست بحاجة إلى الماء ، ثم يشتد بك العطش فتظمأ ، ويشتد بك الظمأ فتصدى ، ويشتد بك الصدى فتتوم ، ويشتد بك الأوام فتهيم ، وإذا قلت : إن فلانا عطشان ، فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء لا يضيره أن تبطئ عليه ، أما إذا قلت : أنه هائم فقد علم السامع أن الظمأ برح به حتى كاد يقتله ...وهذا على حين أن الفرنسي لا يستطيع أن يؤدى هذا المعنى إلا فى ثلاث كلمات إذ يقول :

"مائت من الظمأ Mourant de sof " أو في سبع كلمات ليكون المعنى أوضح فيقول :"على وشك أن يموت من الظمأ".

Sur Le Point de Mourirbe Soif

ففي كلمات العربية إيجاز يجعل من الكلمة الواحدة جملة كاملة [١] .

وبهذا تخلص لنا قيمة الترادف ، وأثره اللغوي .

أسبابه :

للترادف أسباب كثيرة أهمها :

١- اختلاف اللغات واللهجات :

فقد دخل اللغة العربية – بعد الإسلام – كثير من الكلمات الأجنبية . إما للحاجة إليه فى العلوم والفنون والحضارة ، أو للإعجاب به ، أو لسهولته وغير ذلك من الدواعي التي من أجلها انتقل إلى العربية كثير من الألفاظ الفارسية ، والرومية وغيرها .

---

[١] المصدر السابق ص٥٨ ، ٥٩ .

ومن ذلك النرجس ، والمسك مع وجود نظيريهما العربيين وهما : العبهر والمشموم ، ومن هنا ينشأ الترادف .

كذلك تلاقي اللهجات يجعل الألفاظ التي تستعملها تتلاقى وقد يكون بينها أكثر من لفظ يدل على معنى واحد فينشأ الترادف مثل : وثب بمعنى قعد عند حمير ، فهما مترادفان .

وهذا كثير في اللهجات العربية ، التي اجتمعت في لغة واحدة عند العرب جميعاً .

٢- المجاز : .

فقد تستعمل بعض الألفاظ في معان مجازية ، فتتفق مع بعض الألفاظ في معانيها الحقيقية ، ثم ينسى المجاز ، حتى يظن أنها حقائق : فتصبح تلك الألفاظ مترادفة ، كإطلاق (اللسان) على اللغة (والعين) على الجاسوس ، فقد شاع ذلك حتى عد ترادفا بين اللسان واللغة ، والعين والجاسوس.

٣- تناسي الصفات والفروق :

فكثير من المترادفات كانت في الأصل نعوتاً لأحوال المسمى الواحد، ثم غلبت عليها الاسمية ، فالخطار والخطام والباسل والأصيد ، من أسماء الأسد ، وكانت أوصافاً في الأصل [1] .

ومن أسماء السيف : الصمصام ، والحسام ، والصارم ، والرداء ، والصقيل ، والمشرفي ، وكلها تشتمل على فروق معنوية [2] مع كونها أوصافاً في الأصل .

---

(1) على الجارم : مجلة المجمع اللغوي ٣٠٧/١ ، ٣٠٨، ٤٢٧.

(2) السيوطي : المزهر ٤٠٩/١ ، ٤١٠.

وقد أورد الأستاذ محمد عبد الجواد فى كتابه (التذكرة فى فقه اللغة) مجموعة كبيرة لأسماء مختلفة في الزراعة ، وأسـماء الأشـجار والطيـور واللحوم والمعادن وكلها تؤكد فروقاً بين المترادفات ، وترجع المشتق إلـى أصله وتبين معناه [1] .

٤- التغير الصوتي :

للعوامل الصوتية أثر فى اختلاف اللفظ ، وتحوله من حال إلى آخر، بحيث يصبح نتيجة للتغير الصوتي لفظين بعد أن كان واحداً ، ومـن ذلـك قولهم : بغداد وبغدان وقالوا أيضا : مغدان ، وقالوا للحية : أيم وأين وأعصر ويعصر أبو باهلة [2] .

كذلك ما يكون عن طريق القلب المكاني للأصوات ، وحلول بعضها محل بعض كما فى جذب وجبذ .

وقد تتغير الكلمة حروفاً نقصاً وزيادة . بحيث تصبح على صـور مختلفة "كأن تتحرف الصيغة واللفظ الواحد ، نحو قولهم هي : رغوة اللـبن ورغوته ورغوته - بفتح الراء وضمها وكسرها - ورغاوتـه ورغاوتـه - بفتح الراء وضمها وكسرها - وكقولهم : جئته من عل ، ومن عل - بكسر اللام وضمها دون تنوين - ومن علا ، ومن علو - بسكون اللام وضم الواو - ومن علو - بضم اللام وتشديد الواو - ومن عال ومن معال - بكسر اللام والتنوين - ونحوه أشياء كثيرة" [3] .

---

[1] كل ذلك بالكتاب المذكور من أوله إلى آخره ويقع فى ١١٢ صحيفة.

[2] ابن جني : الخصائص ٣٧٢/١.

[3] المصدر السابق ٣٧٣/١ ، ٣٧٤.

ولكن بعض المحدثين [1] لا يعترفون بذلك سبباً للترادف "فاختلاف الصورة بين تلك الألفاظ ، ليس إلا ظاهريا ، وأنها كلمات ذات أصل واحد ، وتطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات [2] ، بيد أن الدكتور كمال بشر يرد على هؤلاء بأنه قد يكون هذا صحيحاً ، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الفروق الصوتية راجعة إلى اختلاف اللهجات [3] .

آراء العلماء فيه

تعددت وجهات النظر اللغوية حول إثبات الترادف ونفيه تبعاً لفكرة معينة ذهب أصحابها إليها ، وتلكم هي الآراء :

١- رأي المنكرين :

اتفق جماعة من علماء اللغة على إنكار وجود الترادف غير أنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة الإنكار ذاتها .

(أ) فيرى فريق أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات إما لأن أحدهما اسم الذات والآخر اسم الصفة أو صفة الصفة [4] .

---

[1] كالأستاذ الجارم والدكتور أنيس .

[2] د. أنيس في اللهجات العربية ط٢ ، ص١٧٢.

[3] ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ، التعليق للدكتور كمال بشر ص١٠٨-١١٠.

[4] السيوطي : المزهر ١٩٥/١ ويبدو أن ابا على الفارسي كان ممن يقول بالترادف مع الفروق بين الألفاظ ، ففي البغداديات ما يناقض هذه القصة ، فقد اعترف "باختلاف اللفظين والمعاني بعد واحدة للحاجة إلى التوسع في الألفاظ ...وإفادة الشاعر والناثر" وبعد شرح الأقسام الثلاثة يقول : فثبت بصحة ذلك صحة الأقسام التي ذكرها سيبويه ، وذهب إليها ، أبو علي الفارسي : البغداديات لوحة ٤٦،٤٧.

وقد حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي على الفارسي ، قال : كنت بمجلس سيف الدولة بحلب ، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة ، وفيهم ابن خالويه ، فقال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين اسما : فتبسم أبو على وقال : ما أحفظ له إلا اسما واحدا ، وهو السيف ، قال ابن خالويه : فأين المهند ، والصارم ، وكذا وكذا ؟ فقال أبو على : هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة .

وهذا الفريق يرى عدم وجود الترادف في اللغة .

ودليلة على رأيه ، أن المعنى المراد يؤديه لفظ واحد ، فلا حاجة إلى أن تتعدد الألفاظ ، لأن ذلك عبث لا يقع فيه الواضع الحكيم .

(ب) وذهب فريق آخر منهم ابن درستويه ، وثعلب ، وابن فارس ، إلى إنكار الترادف بالمعنى الشائع من تساوي لفظين ، أو ألفاظ ، في معنى واحد، لأن كلا من تلك الألفاظ يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد فى الأخرى.

ودليلهم على ذلك أن تساوي عدة ألفاظ فى معنى واحد عبث لا يليق بلغة العرب الحكيمة .

قال ابن درستويه "محال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها . وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق ، فظنوا أنها بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم" [١] .

---

[١] السيوطي : المزهر ١/١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٣-١٩٦.

وبهذا يعيب ابن درستويه على القائلين بالترادف ذلكراً أنهم جهلوا حقيقة الأمر وأنهم تأولوا على العرب مالا يجوز ، فهو يرى أن الفروق في الدلالات كان يعرفها العرب الأوائل ، ولكن القائلين بالترادف لم يستطيعوا فهم هذه الفروق وإدراكها فقالوا بالترادف على خلاف الواقع اللغوي [1] .

وهذا يوافق ما رواه المزهر عن أبي العباس عن ابن الإعرابي قال: كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا فلم نَلزم العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة ، وصعوبة الاستخراج علينا[2] .

ويقول بذلك ابن فارس – كشيخه أبي العباس فيما سبق – ونصه "يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند ، والحسام ، والذي نقوله فى هذا أن الاسم واحد وهو السيف ، وما بعده من الألقاب صفات ، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى" [3] .

وقد وجه إليه : أنه لو كان لكل لفظة معنى غير معني الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شيء بغير عبارة ، فلا يصح فى (لا ريب فيه) : لا شك فيه بل تكون الثانية خطأ.

فأجاب على ذلك بأنه "جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء من طريق المشاكلة ، ولسنا نقول : إن اللفظين مختلفان ، فيلزمنا ما قالوه ، وإنما نقول : إن فى كل واحدة منها معنى ليس فى الأخرى [4] .

---

[1] ستيفين أولمان : دور الكلمة فى اللغة ، التعليق للدكتور بشر ، ص١٠٦.

[2] السيوطي : المزهر ١/١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٣٢ ، ١٩٦.

[3] المصدر السابق ١/١٩٥.

[4] المصدر السابق ١/١٩٥ ، ١٩٦ .

وهذان العالمان – ابن فارس وأستاذه ثعلب – يريـان أن الفـروق المعنوية كما توجد بين الاسم والآخر . أو بين الاسم والصـفة توجـد بـين الأفعال من حيث معانيها التي تدل عليها ، نحو مضى وذهب وانطلق وقعد ، وجلس ، ورقد ونام ، وهجع ، ففي قعد معنى ليس في جلس ألا ترى أنـا نقول قام ثم قعد ، وأخذه المقيم والمقعـد ، ثـم نقـول : كـان مضـطجعا فجلس ، فيكون القعود عن قيام ، والجلوس ارتفاع عما هو دونه ، وعلى هذا يجري الباب كله .

وقد رد المثبتون للترادف على هؤلاء المنكرين من الفـريقين بـأن الترادف لا سبيل إلى إنكاره ، لأن وقوعه معلوم بالضرورة [1] .

وقولهم : إن وضع عدة ألفاظ لمعنى واحد عبث لا يتأتى إلا إذا كان ذلك من واضع واحد لكن المعروف أن ذلك يكون من واضعين مختلفـين ، فانتفى العبث الذي يقولون به .

كما توجد بعض المترادفات التي لا فروق بينهـا ، وبخاصـة فـي الأسماء الجامدة كالعير ، والحمار ، والبر ، والقمح ، والحنطة فلا فروق بين تلك المترادفات ، فاللفظان الأولان موضوعان للحيوان النـاهق ، والألفـاظ الأخيرة موضوعة للحبة المعروفة دون ملاحظة لفروق معنوية .

ووجود مترادفات بينها فروق لا يؤدي إلى إنكار المترادفات كلها بل إلى إنكار طائفة منها فحسب . على أن المشتقات التي اتضحت فيهـا تلـك الفروق كالحسام ، والصارم ونحوهما قد كثر استعمالها مكـان موصـوفاتها

---

(1) المصدر السابق ١/١٩٥.

حتى استغني بها عنها ، فجرت مجرى الجوامد في إهمال الفروق ، وعدم النظر إليها .

ونحن نسلم بأن بعض الألفاظ لا تزال تحمل فروقاً معنوية . لكن القائلين بهذا الرأي بالغوا فيه . لأنهم كانوا من الباحثين في الاشتقاق والمتشبثين بإرجاع كل كلمة إلى أصل ، ولو كانت جامدة ، أو غير عربية ، كابليس وجهنم حيث زعموا أن لهما اشتقاقا .

ولذا يقول السيوطي "وتعسفات الاشتقاقيين لا يشهد لها شبهة فضلا عن حجة" [1] .

هذا إلى أن بعض هؤلاء المنكرين للترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يشتقون في الكلمات أموراً سحرية [2] .

(ج) يرى بعضهم أن الترادف غير موجود في العربية ولكن أرباب المعاجم هم الذين اختلقوه ، ودليلهم : أن اللفظ الواحد يؤدي المعنى المراد ، وهذا واضح في اللغات العامية ، فليس بنا حاجة إلى دلالة أكثر من لفظ على هذا المعنى .

وهذا الرأي فاسد ، لأنه يتهم علماء اللغة ، ورواتها بالاختلاق ، والكذب ، وهم من تلك التهمة براء ، لأنهم قد جمعوا اللغة عن العرب الخلص ومن القرآن والحديث وقد كانوا على درجة من الورع تمنعهم من التورط في الكذب إلى جانب دقتهم الفائقة في الأخذ وقد أخذنا عنهم أمور اللغة كلها ، فكيف نقبل منهم بعضها ونتهمهم في الباقي ؟ .

---

[1] السيوطي : المزهر ١/١٩٥.

[2] د.أنيس : في اللهجات العربية ص١٦٩.

على أن اللهجات العامية ليس فيها ذلك الترف اللغوي لأنها تقتصر على ما يحتاج إليه الاستعمال فى الحياة اليومية ، على حين تختلف الفصحى عنها فى ذلك ، وهذا موجود فى كل اللغات .

ولا تسلم بعض العاميات من وجود الترادف فيها وبخاصة إذا اتصلت بلغات أخرى .

وهذا يوضح لنا أن "ما يذهب إليه بعضهم من أن الترادف بالمعنى الكامل لهذه الكلمة لا وجود له في اللغات ليس صحيحاً [١] وفساد هذا الرأي الذي نحن بصدده لا يحتاج إلى بيان" [٢] .

٢- رأي المثبتين :

أثبت فريق من العلماء – منهم ابن خالوية – الترادف مطلقاً كأسماء السيف ، والعسل ، والمسجد ، والذهب [٣] فهذه الأمثلة "وإن اختلفت ألفاظها،فإنها ترجع إلى معنى واحد" [٤] .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الترادف "يكون من واضعين ، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين ، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان ، ويخفى الواضعان ، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر...ويكون من واضع واحد وهو الأقل" [٥] .

---

[١] د.وافي : علم اللغة ص٢٦٠ .

[٢] د.وافي : فقه اللغة ص١٦٣.

[٣] السيوطي : المزهر ١٩٦/١.

[٤] المصدر السابق ١٩٦/١.

[٥] المصدر السابق : ١٩٦/١.

منشأ خلاف العلماء فيه

تفرقت الأقوال في الترادف ، ووقوعه ، فمن منكر لوجوده ، في اللغة ومن مثبت له ، والمثبتون على درجات متفاوتة ، فمنهم المبالغ في وجوده ، والمقتصد فيه .

وكل وجهة من تلك الوجهات لها ما يسوغها من طرائق البحث اللغوي فالواقع أن هناك منهجين لدراسة دلالة الألفاظ :

الأول :

هو المنهج التاريخي الذي تناول الكلمة منذ نشأتها ، وتطورها الدلالى ، فالدلالة لا يمكن أن تثبت على حال واحدة ، بل هي فى تطور وتغيير مستمر ، فالباحث التاريخي إذا كشف عن معاني مجموعة من الألفاظ يراها متحدة المعنى أمامه . ولكن وقائع التاريخ تبين له اختلاف العصر ، أو البيئة اللغوية ، أو التطور الصوتي الذي نجم عنه اختلاف اللفظين صورة، واتحادهما معنى ، وعندئذ لا يعترف بوجود ترادف بينهما .

الثاني :

هو المنهج الوصفي ، وذلك لون آخر من ألوان البحث اللغوي ، يدرس طائفة من الألفاظ فى عصر ما من العصور ، ويحدد مفاهيمها ودلالتها فى ذلك العصر دون النظر إلى سواه من عصر أو بيئات ، أو تطورات .

وعلى هذا فيمكن للباحث أن يرى طائفة من الألفاظ اختلفت صورها،واتحد معناها ، فيحكم بوجود الترادف بينها .

ومن ذلك التفصيل نستطيع أن نتصور أساس الخلاف الدائر بين علماء اللغة حول وجود الترادف .

فالمنكرون : قد نظروا إليه من الناحية التاريخية : حيث كانت هذه الكلمات لها معان مختلفة ، ومن ثم لا ترادف بالمعنى الحقيقي .

وعلى هذا نظر المحدثون من علماء اللغة إلى قضية الترادف في أيةَ لغة من اللغات ، فقد اتجهوا الوجهة التاريخية ووضعوا شروطاً لابد من تحققها حتى يتأتى الحكم بالترادف على مجموعة من الألفاظ اتحد معناها واختلفت صورها ، فهم يشترطون ما يأتي :

١- أن يكون اللفظان ، أو الألفاظ التي يراد الحكم عليها بالترادف متفقة فى المعنى من جميع الوجوه وذلك كالقمح والحنطة والبر للحبة المعروفة ولكن إذا اختلف المعنى لم يعد ذلك ترادفا كما قيل من الفرق بين جلس وقعد .

٢- أن تكون الألفاظ المتحدة فى المعنى متحدة فى البيئة اللغوية أيضا بأن يكون ذلك فى لهجة طائفة من العرب ، أو لهجات طوائف عربية قوية الصلات ، أما إذا كان بعضها في بيئة ، وبعضها فى بيئة أخرى فلا ترادف .

٣- أن تكون تلك الألفاظ فى عصر واحد ، فإذا تصادف أن اتفق لفظ فى أحد النقوش القديمة مع لفظ آخر فى عربية العصر الجاهلي من حيث المعنى ، فلا يعد ذلك ترادفا لاختلاف العصر .

٤- أن تكون صورة كل من تلك الألفاظ لم تتطور من الناحية الصوتية عن الأخرى .

فإذا وقع فى الحسبان أن أحد اللفظين المتفقين فى المعنى قد تطور عن الآخر تطوراً صوتياً لم يعدا من الترادف مثل : الجثل ، والجفل بمعنى النمل ، فالاقتراب في مخرجي الثاء والفاء يدعو إلى تغيير صورة أحد الحرفين وتطورها عن الأخرى [1] .

هذه هي شروط المحدثين للحكم بالترادف ، وعليها لا يوجد الترادف فى لهجات العربية القديمة وإنما يمكن وجوده فى العربية النموذجية التي سادت بين العرب فيما بعد وصارت لغتهم الأدبية .

وبذلك يمكن فهم السر الذي بني عليه رأي المنكرين للترادف فالكلمات أمامهم وإن اتحد معناها ، واختلفت صورها فإن تتبعها من الناحية التاريخية يرجعها إلى لهجتين مختلفتين أو إلى أن إحداهما متطورة عن الأخرى ، أو كانت مختلفة فى المعنى - قبل ذلك - ثم اتحدت مع أختها ، تبعاً لعوامل التطور ومن ذلك يدركون وقوع تفاوت بين معاني تلك الألفاظ ووجود فروق لغوية هي - وإن تنوسيت الآن - موجودة فعلا وواقعاً تاريخياً، وعلى هذا فلا ترادف .

أما القائلون به فقد انتهجوا المنهج الوصفي المعتمد على دراسة الكلمات فى عصر معين دون نظر إلى أية اعتبارات أخرى من لهجات أو تطورات .

وعلى هذا كانت اللهجات العربية على اختلافها - واحدة - عندهم وبيئتها - وهي جزيرة العرب - واحدة وابن خالوية حين عد للسيف خمسين

---

[1] د.نجا : اللهجات العربية ص٩١ ، ود.أنيس : فى اللهجات العربية ط٢ ، ص١٦٧.

اسما لم يكن ينظر إلى الناحية التاريخية مع أن الألفاظ التي وقع بينها ترادف قد وجدت في عصور كثيرة ، ومختلفة .

وقد تتوسيت الفروق بين دلالات الألفاظ ، وأهملت مع ما يعتورها من التغير ، والتطور ، فنجم عن ذلك اجتماع عدة ألفاظ على معنى واحد .

فالحسام والصقيل ، والصمصام ، ونحوها ، قد ترددت في الشعر دون قصد إلى زوائدها المعنوية ودلالالتها الفرعية ، بل قصد منها هذه الآلة بغض النظر عن صفاتها التي كانت – أصلا – من خصائص هذه الألفاظ[1] .

ويتبين من النظر إلى آراء المنكرين : والمثبتين – على سواء – أنهم مبالغون ، ومتطرفون ، فليس من المعقول إنكار تلك الثروة اللغوية وجهل مزاياها ، كما أنه ليس من اللائق إثبات وجود الترادف بين كل لفظين يظهر اتحادهما في المعنى .

والأمثل : القول بالوجود مع البحث والتأني .

ويبدو لنا – كما يدعو إليه معظم الباحثين المحدثين – أن الدراسة الواعية للألفاظ التي أوردتها كتب اللغة للأنواع الثلاثة "الاشتراك–التضاد–الترادف" – على ضوء الأسباب التي ذكرناها لكل منها – هي الطريق السليم للوصول إلى نتائج حاسمة في شأن هذه العوامل اللغوية والثروة اللفظية التي تنتمي إليها .

---

(1) انظر في ذلك تفصيلات كثيرة في : د.نجا : اللهجات العربية ص١١٦-١١٩ ، د.أنيس : في اللهجات العربية ط٢ ، ص١٦٦-١٦٩ ، وستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ، تعليق الدكتور بشر ص١٠٩.

وتحري الألفاظ على هذا الطريق سوف يفتح المجال لدراسة جديدة دقيقة توقفنا على تلك الأنواع من الألفاظ فى صورها الحقيقية ، وبذلك يمكن إخراج كثير من الألفاظ التي يحكمون عليها بأنها من المشترك ، أو المتضاد أو المترادف ، من هذه المباحث ، وفيما مضى ذكرنا كلمات نشأ الاتفاق بينها وبين دلالاتها من اختلاف اللهجات ، أو المجاز ، أو التطور الصوتي .

وقد أجرى الأستاذ على الجارم فحصاً شاملاً للأسماء الثمانين التي ذكروها للعسل ، وخلص من ذلك الفحص إلى أن الكثير منها ليس من المترادف على سبيل الحقيقة والواقع اللغوي ونورد منها بعض الكلمات ، وكيفية إخراجها من المترادف على طريقة ذلك البحث الواعي.

الضرب : العسل الأبيض ، واستضرب العسل : ابيض ، وغلظ ، فالضرب العسل مقيداً بصفة خاصة .

الضريب : من معانيه : المثل ، والرأس ، والموكل بالقداح ، أو الذي يضرب بها ، والقدح الثالث ، واللبن يحلب من عدة لقاح فى إناء فليس من معانيه العسل ، وأشبه الأشياء أن يكون بمعنى اللبن يحلب من عدة لقاح وقد أطلق على العسل مجازاً ، لعلاقة المشابهة ، لأن العسل يجمع من عدة خلايا .

الورس : نبات كالسمسم ليس إلا باليمن ، فإطلاقه على العسل مجاز على علاقته المشابهة في اللون .

الذواب : العسل ، وصفة الذوبان ملحوظة ، ومثله : النسيلة للعسل أيضا .

المائية: أخمرة السهلة فى الحلق : وإطلاقها على العسل من قبيل المجاز.

لعاب النحل – رضاب النحل – جنى النحل – ريق النحل – قيء الزنابير : هذه أشبه شيء بالكنايات .

الصموت : الشهدة الممتلئة حتى ليس فيها ثقبة فارغة ففي إطلاقه على العسل مجاز مرسل علاقته المحلية .

الختم : العسل ، وأفواه خلايا النحل ، وختم النحل : جمع شيئا من الشمع رقيقاً أرق من شمع القرص ، فطلاه به ، فهي تسمية بالمجاورة .

السعابيب : ما يمتد منه الخيوط من العسل ، والخطمى ، فتسمية العسل بها تسمية باللازم .

ثم بعد نهاية تلك الدراسة للأسماء الثمانين للعسل يقول الجارم : وجلي مما قدمناه من الشرح أن قليلا جداً من الأسماء السابقة للعسل أطلقت عليه إطلاقا غير مقيد ، أو منظور فيه إلى ناحية خاصة ، أما جمهرة الأسماء فهي إما مقيدة بوصف ، أو نسبة ، وإما مجاز ، أو كناية [١] .

ولا شك أن دراسة الألفاظ المترادفة على تلك الصورة ستخرج ألفاظاً كثيرة من دائرة الترادف .

وهكذا يمكن من الملاحظات العلمية الدقيقة التفريق بين ما هو منه على الحقيقة ، وما هو بعيد عنه .

ولكن ذلك لا يدعونا إلى المغالاة فى تتبع الفروق ، والدقائق التي تخرجنا عن حدوث البحث المنهجي .

---

[١] على الجارم : مجلة مجمع اللغة العربية ١/٣١٤-٣٢٠.

الحقيقة والمجاز

من عوامل التوليد فى اللغة العربية أن الألفاظ تنقل من معنى إلى آخر ، فهي لا تبقي على وضع واحد جامدة لا تتحرك وهذا يغنى اللغة ويزيد من ثرائها .

ونقل الألفاظ إلى معان غير الموضوعة لها مرهون بوجود ما يسوغه ومنوط بأغراض لغوية كثيرة ، والعربي قد تعود هذا النقل فى تاريخه الطويل . فلم يقف بالكلمات عند استعمالها الأول ، بل استعمل كثيراً منها فى معان جديدة متمشيا بذلك مع حاجات نفسه ، وحاجات عصره وما يجد فى حياته ، ولنا أن نتابع العرب على ما فعلوا لتحقيق حاجات الحضارة المتجددة.

ولغتنا العربية – كما نقلت إلينا عن الإسلاف – تحقق لنا ما نريد باستخدامها لطرائق المجاز والكناية ، وهذا يقتضينا أن نبين أحوال الألفاظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية ، وأهمية هذه الاستعمالات فى نمو اللغة، واتساعها ، وكثرة أغراضها .

الحقيقة :

فى اللغة : ما أقر فى الاستعمال على أصل وضعه [1] ، وفى اصطلاح البلاغيين اللفظ المستعمل فيما وضع له ، في اصطلاح التخاطب كأسد الموضوع للحيوان المفترس ، وشمس للكوكب المعروف ، وكالصلاة بمعنى الدعاء عند العرب ، وبالمعنى الشرعي وهو الأقوال والأفعال المفتتحة

---

[1] ابن منظور لسان العرب ٣٢٦/١١ و الزبيدى تاج العروس ١٩/٤ وابن جنى الخصائص ٤٤٢/٢.

بالتكبير المختتمة بالتسليم بشرائط خاصة إذا كان المختص من علماء الشريعة فإنه يعد حقيقة بالنسبة له .

والواقع أن اللفظ بالمعنى الشرعي كان مجازاً ثم تتوسى فأصبح حقيقة عرفية عند أهل الشرع عن طريق النقل الذي سنتحدث عنه – ولذا تعد المصطلحات العلمية فى نظر الباحث اللغوي – مجازات تتوسيت .

المجاز :

في اللغة كلمة : وزن (مفعل – بفتح الميم والعين–من جاز الطريق إذا قطعه من أحد جانبيه إلى الآخر ، وقد توسع فى استعماله فأصبح يطلق على كل ما يوصل إلى المراد ، يقال : جعلت كذا مجازا إلى حاجتي أي طريقاً لها ، وموصلا إليها [1] .

وفي اصطلاح البلاغيين : هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له فى اصطلاح التخاطب لعلاقة وقرينة .

فالعلاقة إذا كانت المشابهة سمى اللفظ استعارة مثل : رأيت أسدا يتكلم، وإن كانت غيرها كان اللفظ مجازاً مرسلا مثل قوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ۚ ﴾ وهذا إذا كانت القرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي فإن كانت غير مانعة سمي اللفظ كناية ، مثل : محمد فى ثوبه المجد وكثير الرماد [2] ، ومن هذا نعرف أن المجاز ينقسم ثلاثة أقسام ، فهو :

١– مجاز مرسل : إن كانت العلاقة غير المشابهة .

٢– استعارة : إن كانت العلاقة المشابهة.

---

[1] الزبيدى : تاج العروس ١٩/٤ ومختصر سعد الدين التفتازاني على متن التلخيص ١٥٥/٣ وابن فارس: الصاحبي ١٩٧/١٩٨.

[2] مختصر التفتازاني ١٥٥/٢ وما بعدها .

وفي كليهما تكون القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي .

٣- كناية : وفيها يستعمل اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة غير مانعة من إرادة المعنى الأصلي .

ومما تجدر الإشارة إليه أن للمجاز المرسل علاقات كثيرة كالسببية في قولهم (رعينا الغيث) فالمراد النبات ، وعبر بالغيث لكونه سبباً له ، والمسببية في قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ فالمعنى إذا أردتم القيام إلى الصلاة ، فعبر بالمسبب وهو الفعل عن السبب وهو إرادته ، والكلية في قوله تعالى ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ فالمراد بالأصابع : الأنامل ، تعبيرا بالكل عن جزئه، والجزئية في قولهم للربيئة (أي الرقيب) عيناً تعبيراً بالجزء عن الكل ، وغير ذلك من العلاقات .

والاستعارة تكون تصريحية أصلية إن ذكر المشبه به وكان جامداً كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ فالمراد بالنور القرآن والحق والبرهان وتكون تصريحية تبعية إن ذكر المشبه به وكان مشتقاً مثل قوله تعالى : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ فالمراد من (اشترى) استبدل واختار وتكون مكنية إذا كان المشبه هو المذكور في الكلام وكان المشبه به محذوفا مرموزاً إليه بشيء من لوازمه

كقوله تعالى : ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ فقد شبه الذل بطائر ثم حذفه ورمز إليه بالجناح وأبقى المشبه وهو الذل.

أما الكناية فلها أقسام :

١- كناية عن صفة : كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ كناية عن البخل والإسراف .

٢- كناية عن موصوف : كقوله تعالى : ﴿ وَحَمَلْنَـٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴾ كناية عن السفينة.

٣- كناية عن نسبة : كقوله تعالى : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ كناية عن التفريط فى حقه .

وللمجاز أمارات يعرف بها منها :

١- النقل عن أئمة اللغة ، بأن استعمال اللفظ فى هذا المعنـى حقيقـة ، وفي ذاك مجاز لأن الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك إلا عن ثقة ، وهذا – كما ورد عنهم – فى استعمال (أسد) للحيوان المفترس – على سبيل الحقيقة – وللرجل الشجاع على سبيل المجاز .

٢- وجود القرينة التي تبين أن المراد خلاف المعنى الحقيقي ، فقولـك: رأيت أسداً يتكلم يفهم منه أن المراد الرجل الشجاع بـدليل (يـتكلم) فهي قرينة على ذلك المعنى أما إذا قلت : رأيت أسـداً دون ذكـر (يتكلم) فينصرف الذهن إلى المعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس.

٣- إطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به : كقولهم : استوى فلان على متن الطريق ولا متن لها ، وفلان على جناح السفر ولا جناح للسفر وشابت لمة الليل ولا لمة له ، وقامت الحرب على ساق ولا ساق لها، ونحو ذلك .

وإذا غلب استعمال اللفظ في غير ما وضع له على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة أو الكناية بحيث أصبح الذهن لا ينصرف إلا إليه عند إطلاقه سمي هذا اللفظ منقولا ويعرف عند البلاغيين بالمجاز الراجح [1] .

---

[1] السيوطي : المزهر ٣٦٢/١ - ٣٦٥ ومجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٦/١ من بحث للشيخ محمد الخضر حسين .

طـــرق النقـــــل

وللنقل طرق أهمها :

١- أن يغلب استعمال اللفظ بطريق الاستعارة أو المجاز ، مثـل كلمـة (الفصاحة) ، معناها الأصلي : صفاء اللبن وذهاب رغوتـه ، ثـم شاعت في صفاء القول وعذوبة البيان .

٢- أن يغلب استعمال اللفظ الذي يدل على معنى كلي في جزئيـة مـن جزئياته مثل إطلاق لفظ (دابة) الموضوع في الأصل لكل حيـوان يمشي على الأرض على بعض الحيوانات ، وهي التي تمشي علـى أربع ، وشيوع هذا المعنى الأخير في عصر من العصور.

٣- أن يغلب استعمال اللفظ الخاص في معنى عام ، بحيث يفهـم منـه العموم عند الإطلاق ، كلفظ (البأس) فمعناه الأصلي : الحـرب ثـم غلب استعماله في كل شدة.

٤- أن ينقل اللفظ من معناه الأصلي لمعنى اصطلاحي ، علمي أو مدني كمصطلحات النحويين (الفاعل والمفعول والجار والمجرور ...الخ) ومصطلحات الفقهاء ، (الصلاة والصوم والزكـاة والحـج الـخ). ومصطلحات المناطقة (المقدمة والنتيجة والقضية والقياس الخ) [1].

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابق ١/٢٩٦- ٢٩٨ د.وافي فقه اللغة ، ص٢٢١- ٢٢٣.

الوضع الشرعي ، والعرف الخاص ، والعرف العام كلها داخلة تحت نوع الوضع المجازى [1] .

ويقول الدكتور وافي : قد كثر استخدام العرب لبعض المفردات في غير ما وضعت له ، فاشتبه أمرها على كثير من جامعي المعجمات ، فعدوا بعض المعاني المجازية من قبيل الحقائق اللغوية . ولم يعن بالتفرقة بين معاني الكلمة الحقيقية ، ومعانيها المجازية إلا عدد قليل من أشهرهم الزمخشري فى كتابه (الأساس) [2] .

اللغة حقيقة أم مجاز ؟

كثر انتقال الألفاظ من معنى إلى معنى عبر تاريخ العرب الطويل . وكان هذا مثارا للجدل والخلاف في اعتبار ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها حقيقة أو مجازا فنظر بعض العلماء إلى تناسي المعاني الأصلية للألفاظ وأنهم لا يدركون إلا المعاني الشائعة الآن ، فعدوا اللغة كلها حقيقة.

وظهر لبعضهم أن هذه الألفاظ كانت لها معان أخرى قديمة استعملت فيها زمناً ، ثم نقلت – لتطور الحياة العربية – إلى تلك المعانى التي تستعمل فيها الآن فقالوا بأن "معظم الألفاظ لها تاريخ مجازي" [3] .

وإليك تفصيل ما قالوه :

---

[1] الأسكندرى : فقه اللغة ، ص٩١ .

[2] د. وافى : فقه اللغة، ص٢٢٨.

[3] د. أنيس : دلالة الألفاظ ، ص١٢٤ .

١ - اللغة كلها حقيقة :

رأى بعض العلماء [١] أن ألفاظ اللغة كلها مستعملة في معانيها الحقيقية ، فلا مجاز فيها ، فالعرب قد وضعت ألفاظها لمعان حقيقية فوضعت - مثلا - الأسد للحيوان المفترس وللرجل الشجاع ، والغيث للمطر والنبات .

واستدلوا لرأيهم بأن المجاز يؤدى إلى نقل اللفظ عن وضعه الأساسي إلى شيء آخر (وهذا يستدعي منقولا عنه متقدماً ومنقولاً إليه متأخراً ، وليس في لغة العرب تقديم وتأخير ، بل كل زمان قدر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة ، فقد نطقت فيه بالمجاز فجعل هذا حقيقة وهذا مجازاً ضرب من التحكم).

ورد هذا الرأي بأن تقدم الحقيقة على المجاز أمر مسلم ، وجهلنا بتاريخ التطور الدلالي في اللغة العربية لا يؤدى إلى القول بأن المعاني نشأت دفعة واحدة دون تقديم بعضها على الآخر .

ولا يمكن القول بوضع الحقيقة والمجاز وضعا واحدا ، فلو أن العرب وضعت (الأسد) للحيوان المفترس وللرجل الشجاع على سبيل الحقيقة لتناول اللفظ المعنيين تناولا واحدا ، ولأمكن استخدامه للرجل الشجاع دون حاجة إلى قرينة ، والواقع غير ذلك فنحن لا نفهم عند إطلاق لفظ (الأسد) إلا الحيوان المفترس ، والرجل لا يسمى (أسدا) إلا إذا شبه به في الشجاعة، ووجدت القرينة الدالة على ذلك [٢] .

---

[١] منهم الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني .

[٢] السيوطي : المزهر ط . الحلبي ١/٣٦٤ـ ٣٦٦ بتصرف وانظر د . وافي : فقه اللغة، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والرافعي : تاريخ آداب العرب ١ / ١٧٩.

وفي كلام الدكتور إبراهيم أنيس ما يرشد إلى متابعة لهذا الرأي لأنه لم يعتد بالمعاني المجازية التي لا تثير دهشة لدى السامع أو القارئ (فاللفظ قد يشيع استعماله في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين ، وكلما ذكر اللفظ خطرت نفس الدلالة في الأذهان دون غرابة أو دهشة وهو من أجل هذا مما يسمى بالحقيقة ، فإذا انحرف به الاستعمال إلى مجال آخر فأثار في الذهن غرابة أو طرافة قيل حينئذ إنه من المجاز) [1] ..

فالحكم على الحقيقة والمجاز في الألفاظ ــ كما يرى ــ لا يكون إلا إذا اقتصر على بيئة معينة ، وجيل خاص ، فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة ، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار ، وتبقى الألفاظ إذا قدر لها البقاء تنتقل من مجال إلى آخر .. بتطور الحياة الاجتماعية للإنسان [2].

ويقول : إن تلك هي الظاهرة جهلها أو تجاهلها الزمخشري حين عرض للحقيقة والمجاز في معجمه أساس البلاغة ففي رأيه [3] أن القراءة والكتابة والخلق والأسماء كلها من المجاز وتلك قضية ليس من اليسير البرهنة عليها حتى مع علمنا بشيوع الأمية لدى العرب القدماء .

فمن الواجب ألا يفوتنا أن الدلالة الحقيقية قد تتعذر ، أي أن اللفظ ينحرف عن مجاله الحقيقي إلى مجال مجازي ، ثم يشاع ذلك المجاز حتى

---

(1) د . أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٢٦

(2) المصدر السابق ص ١٢٧

(3) المصدر السابق ص ١٢٨

يصبح مألوفا ويعد حينئذ من الحقيقة وتظل تلك الدلالة القديمة ملازمة للفظ في حدود ضيقة ويكون للفظ دلالتان أو استعمالان وكلاهما من الحقيقة [١] .

فهو يتفق مع منكري المجاز في اللغة العربية غاية الأمر أن المنكرين القدامى يرون أن اللفظ وضع للمعنيين في زمن واحد والدكتور أنيس يرى أنهما وضعا فى زمنين مختلفين.

ويبدو أن ربط المجازات بمبدأ الدهشة والرغبة ربط غير منهجي والأولى أن يقاس ذلك بمقياس واع يقوم على معرفة معاني الكلمات الأصلية، فاعتبار المعنى حقيقة بمجرد شيوعه يؤدي إلى خلط كبير في اللغة . وتناسي تاريخ الأمة الذي يمكن معرفته من خلال تطور المعاني التي تتداولها مفردات اللغة وتراكيبها .

وبحث الزمخشري يعد بحثا تاريخيا عن الألفاظ ودلالاتها (فالاستعمال المجازي قد يصبح قديما باليا بالتكرار المستمر بحيث لا نحس بأنه مجاز فالمتكلم الحديث مثلا لا يدرك وجود أي علاقة بين (خلق) بالمعنى المعروف كما في نحو " خلق الله الخلق " وبين " خلق " في نحو "خلق الحذاء الأديم والخياط الثوب " قدره قبل القطع ، وإنما يدرك هذه العلاقة أولئك اللغويون المهتمون بالبحث في تاريخ الكلمات وأصولها والذين يعرفون أن " خلق " الأولى كانت في الأصل استعمالا مجازيا ، لـ" خلق " الثانية [٢]

ومع أن معرفة المجازات التي تتوسيت يحتاج إلى التوغل في العصور التاريخية للبحث عن نصوص قديمة استعملت فيها الكلمات بشكل

---

[١] دور الكلمة في اللغة- ترجمة وتعليق د. كمال بشر، ص ٧٤

[٢] د.أنيس : فى اللهجات العربية ، ص١٩٤.

مجازي واضح [1] فإن متابعة السير فيه تكشف عن تاريخ الأمة العربيــة ، وتطور حياتها من خلال لغتها ، فاللغة مرآة أربابها وسجل حياتهم .

٢- المجاز واقع في اللغة إلا أنه مقصور على العرب :

يرى بعض العلماء أن المجاز ورد عن العرب ، فقد استخدموا بعض الألفاظ في معان مجازية فالأسد استعملوه للحيوان المفتــرس علــى سـبيل الحقيقة وللرجل الشجاع على سبيل المجاز ، والغيث استعملوه فــي المطــر حقيقة وفي النبات مجازاً و"اليد" للجارحة المعروفة حقيقة ، وللنعمة مجــازاً، وغير ذلك مما استعملوه في معان مجازية .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الألفاظ التي استعملوها يصح لنــا أن نحذو حذوهم فيها . ولا نتعداها إلى غيرها فلا يجوز لنا استعمال ألفــاظ أخرى في معان مجازية جديدة فـ"هذا المذهب صريح في أن المولد لا يباح له نقل لفظ من معنى إلى معنى لم ينقله إليه العرب ، وإن كان بين المعنيين علاقة من تلك العلاقات المقررة في فن البيان ، فلا يستعير لفــظ الغضــنفر مثلاً للرجل الشجاع إلا إذا ثبت أن العرب استعاروه له كما اســتعاروا لفــظ الأسد وهلم جرا .

وهذا الرأي فاسد – كسابقه – يقول الأمام محمد الخضر "هذا المذهب ساقط بنفسه ولا أظنك تجد له نظيراً بين علماء لغة يجري في عروقهــا دم الحياة ، ولو كان استعمال الألفاظ على سبيل المجاز موقوف على النقل لدعا ذلك علماء اللغة أن يلتزموا في كتبهم بعد بيان المعاني الحقيقية ذكر المعاني التي استعمل العرب فيها اللفظ على وجه من المجاز وما رأيناهم يفعلــون ،

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٣/١ .

ولا يقصد الزمخشري بتعرضه في كتاب (أساس البلاغة) للمعاني المجازية بعد الحقيقية أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ ، ولا أن يحجر على الناس التصرف في تلك الألفاظ بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب .وإنما قصده التنبيه علي جانب عظيم من أساليب البلغاء ، وتصرفاتهم في المعاني ، ليقتدي بها الناشئون ،ويتخذوها سلماً يرتقون به إلى المرتبة العليا من مراتب البلاغة [1] .

٣- أكثر اللغة مجاز :

القائلون بذلك فريقان :

(أ) أحدهما يجريه في معظم التراكيب العربية التي لا يتصور وقوع المجاز فيها :

وعلى رأس هذا الفريق ابن جني في الباب الذي عقده في خصائصه بعنوان (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) وجعل فيه من المجاز نحو قام زيد وقعد عمرو ، وانطلق بشر ، وجاء الصيف ، وانهزم الشتاء ، فالفعل يفاد منه معنى الجنسية ، فقولك قام زيد معناه : كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يطبق جميع الماضي ، وجميع الحاضر وجميع الآتي ، من كل من وجد منه القيام ، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ، ولا في مائه ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم ، هذا محال عند كل ذي لب ، فإذا كان كذلك علمت أن قام زيد مجاز لا حقيقة وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع وتشبيه القليل بالكثير .

---

[1] المصدر السابق ٢٩٣،٢٩٤/١.

كما قال بالمجاز أيضاً فى مثل : خرجت فإذا الأسد فتعريفه هنا تعريف الجنس ، وأنت لا تريد : خرجت وجميع الأسد التي يتناولها الوهم على الباب ، وإنما أردت خرجت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً .

وقد دل ابن جني على رأيه بورود التوكيد فى اللغة العربية ، فالتوكيد – كما نعرف – يكون لرفع المجاز ، وهو أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها ، فأنت تقول : قطع الأمير اللص ، ويكون القطع له بأمر لا بيده ، فإذا قلت : قطع الأمير نفسه اللص رفعت المجاز من جهة الفعل ، وصرت إلى الحقيقة ، لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر ، وهو قولك اللص . وإنما لعله قطع يده أو رجله ، فإذا احتطت قلت : قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله . وكذلك جاء الجيش أجمع ، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه ، وإن أطلقت المجئ على جميعه – لما كان لقولك أجمع معنى ، ومثل توكيد المجاز قولنا : قام زيد قياماً ، وجلس عمرو جلوساً فقد قدمنا الدليل على أنه مجاز وهو مع ذلك مؤكد بالمصدر فهذا توكيد المجاز كما ترى [1] .

ولكن رأى ابن جني ينطوي على كثير من المبالغة ، والتعسف فليس أمر المجاز سارياً فى اللغة على هذا الأساس الذي يحيلها إلى فلسفات ومنطق لا إلى عاطفة واجتماع وأدب وفن [2] .

(والحق أن المجاز وارد وكثير فى اللغة ، ولكن من التعسف المبالغة فى وروده ، ومحاولة إدخال معظم التراكيب العربية فى باب المجاز) [3] .

---

[1] ابن جني : الخصائص ٢/٤٤٧–٤٥١ .

[2] د. وافي : فقه اللغة ، ص٢٢٥ ، ٢٢٦ .

[3] مجلة المجمع: ١/٢٩٥ .

(ب) الفريق الثاني – وهو جمهور العلماء – يذهب إلى أن أكثر اللغة مجاز دون تعسف :

فالواضع لها جعل بعضها للدلالة على حقائق لغوية ، ولكنه أجاز – لسعة اللغة وكثرة تصرفها – أن يلجأ إلى المجاز لظروف لغوية اجتماعية وأدبية .

وقد سار على ذلك الأدباء ، والشعراء وأرباب البيان في التقديم والحديث فهم يستعملون في كلامهم المجازات اللغوية ، فينقلون الألفاظ من معانيها إلى معان جديدة لعلاقاتها بالمعاني الأصلية .

وليس المراد مطلق علاقة ، بل للبيانيين في كل علاقة نظر خاص[1] .

ونحن نؤمن مع هؤلاء بأن اللغة العربية اشتملت على مجازات لغوية كثيرة فألفاظها وتراكيبها مما تحققت فيه علاقة مقبولة ، ففي ماضي اللغة تمت مجازات في الألفاظ على أساس هذه العلاقة [2] .

ويجوز لنا في كل حين أن نسلك طريق المجاز على هذا النحو .

ولا ندعي أن ذلك وصل إلى حد تفسير كل كلمة نطقها العربي وينطقها على المجاز ، كما فعل ابن جني ومتابعوه .

وهذا المذهب قد لقي قبولا كبيراً من العلماء في مختلف العصور .

---

[1] أوضح بعضها الزمخشري في كتابه الأساس.

[2] د.وافي : فقه اللغة ، ص٢٢٦ .

أغراض التجوز والنقل وأثرها فى نمو اللغة :

لا ريب أن نقل الألفاظ من معانيها الوضعية إلى مَعان أخرى على سبيل المجاز أو الكناية ينشأ عن أغراض يهدف إليها المتكلم ، وذلك كالبيان والإيضاح لما يريد حتى يتأكد في النفس ويتقرر كاستعارة الأسد للرجل الشجاع أو لأن الحقيقة قليلة الشأن والمجاز يبرزها فى صورة ألطف أو أقوى ، أو لأن التعبير بالحقيقة يكون نابيا عن الذوق كقضاء الحاجة بدلاً من التغوط . وكقول السيدة عائشة – رضي الله عنها – "ما رأيت منه ولا رأى مني" بدلا من التصريح بالعورة [1] .

إلى جانب الأغراض الحضارية الكثيرة التي تدعو إلى هذا النقل ، وتعده أمراً فى غاية الاهتمام ، وقد لاحظنا أن ألفاظاً عربية كثيرة جرت على هذا الطريق فنقلت من معانيها الحقيقية إلى معان أخرى ، وتتوسي المجاز فيها حتى أصبحت في درجة الحقائق ، ولكن التاريخ اللغوي يكشف لنا عن ذلك التطور الدلالى ، وبتتبعه يمكن معرفة حال الأمة حضارتها على مر العصور .

واللغة العربية فى طليعة اللغات المعبرة بين لغات العالم الشرقية ، أو الغربية فلا يعرف علماء اللغات لغة قوم تتراءى لنا صفاتهم ، وصفات أوطانهم من كلماتهم وألفاظهم كما تتراءى لنا أطوار المجتمع العربيّ من مادة ألفاظه ، ومفرداته فى أسلوب الواقع وأسلوب المجاز [2] .

---

[1] السيوطى : المزهر ١/٣٦٠ .

[2] العقاد : اللغة الشاعرة ٦٠ ، ٦١ .

فالكتابة والشكل والرسم والبلاغة ، والفصاحة والدلالة نفسها كلمات مستعارة من حياة أقوام رعاة ، وقبائل مترحلة : فالكتابة والشكل بمعنى القيد، والرسم : أثر خطو الإبل على الرمال في رسيمها أو سيرها على العموم، والبلاغة من الوصول إلى غاية المسير . والفصاحة من اللبن الفصيح الـــذي زال رغوه ، والدلالة للقافلة كالدلالة فى الكلام [1] .

وبهذا اتسع صدر العربية للعلوم ، والمعارف والفلسفات التي جدت ، وتجد كل يوم .

---

[1] المصدر السابق ص٤٢ .

دلالة الألفاظ فى القرآن الكريم حقيقة ومجازاً

اللغة لفظ ومعنى ، واللفظ وعاء المعنى . واللغة العربية لغة الألفاظ والمعاني ، تختار اللفظ المناسب للمعنى المناسب ، وقد كان العرب حكمــاء فى اختيار الألفاظ للمعاني .

وجاء القرآن الكريم ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [1] حاملاً لسمة العرب فى استعمالهم اللغوي ، وقد جاءت ألفاظ القرآن الكريم تحمل المعاني التي أرادها الشارع الحكيم فى دقة وشمول للأغراض المرادة .

والقرآن الكريم هو الدستور السماوي الخالد الذي يشتمل على المبادئ والقيم ، والمثل التي أرادها الخالق جل وعلا لإصلاح البشرية وتوجيهها إلى الاتجاه السليم النافع لها ، والذي يبعد بها عن الضرر إذ هو من لدن حكيم خبير ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [2] .

والذي يريد أن يستنبط المبادئ التي جاءت فى القرآن الكريم عليه أن يكون عالماً بمدلولات الألفاظ القرآنية ، ودارساً لها دراســة متأنيــة حتــى يستطيع أن يخرج بالثمرة المرجوة من كتاب الله كما أراده المولى جل وعز .

وإن الخطورة الكبرى تتمثل فى الانحراف باللفظ أو المعنى حين يفهم لفظ القرآن الكريم إذ يلوى عنق الحقيقة ، و يضيع الحكم الشرعي حين الفهم السقيم .

---

[1] الآية ١٩٥ من سورة الشعراء .

[2] من الآية ٤٢ من سورة فصلت .

ونحن ندعو إلى التأمل والوعي الكامل فى هذا الجانب ليدرك الباحث ما يدل عليه اللفظ حقيقة ومجازاً ، ويفهم المراد القرآني من خلال ذلك ، ويعرف آراء الفقهاء وعلماء الشريعة فى استنباط الحكم الشرعي .

نقول : إن الدلالة اللغوية تقوم على الوضع والاستعمال . وهنا نجد الكلمة الواحدة أو اللفظ المفرد وضع لمعنى من المعاني ، أو لعدة معان ، ويستعمل فى التراكيب الكلامية ، فيفهم المراد منه حسب السياق .

وقد قسم العلماء المعاني التي يدل عليها اللفظ إلى ما وضع له على سبيل الحقيقة ، وما استعمل فيه على سبيل المجاز .

وقد يقصد المتكلم المعنى الحقيقي ، فيدل عليه اللفظ بحسب وضعه، وإذا أراد الدلالة على المعنى المجازي دل عليه بالقرينة التي يعلم منها أن اللفظ مستعمل في معنى مجازي ، ولم يقصد معناه الحقيقي ، وهذا لا يكون إلا باستعمال اللفظ في تركيب كلامي ، ولابد كذلك من وجود علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي حتى يصح نقل اللفظ من مجال استعماله الأصلي إلى المجال الجديد ، وقد فعلنا ذلك من قبل .

وقد جاءت الكلمات فى القرآن الكريم مستعملة على هذين الطريقين طريق الحقيقة ، وطريق المجاز ، ويستنبط الحكم الشرعي حسب المراد حقيقة ومجازاً .

والمعاني الحقيقية كثيرة فى القرآن الكريم ، كقوله الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [1] فهو دليل ونص لوجوب العدة للمتوفى عنها زوجها ،

---

[1] من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

ومقدارها لا يجوز مطلقاً تجاوزها اللهم إلا إذا قام دليل على النسخ أو التخصيص .

وقوله سبحانه :"﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [1]

فهو بيان لحكم السرقة . وجزائها ، وكذلك قوله عز حكمه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [2] ويجب العمل بكل ذلك وفق ما قرره الشرع وحدده .

واستعمال اللفظ على سبيل المجاز – في القرآن الكريم – مجال بحث ونظر بين الفقهاء.

فالشافعية يرون أن الأصل أن يستعمل اللفظ فى معناه الحقيقي . وإنما يستعمل في المعنى المجازي ضرورة ، وفي حدود ضيقة كقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾ [3] ، الغائط : هو المكان المطمئن من الأرض ، وكانوا يقصدون هذه الأماكن لقضاء حاجتهم ، فالمجئ من الغائط يقصد به قضاء الحاجة ، وهذا مجاز من باب تسميه الحال باسم المحل ، وهذا يقصد به أنه أحدث حدثاً أصغر.

ولكن فقهاء الحنفية يرون أن العرب لهم طرق متنوعة في الاستعمال اللغوي ، منها طريق الحقيقة ، ومنها طرق المجاز التي تؤدى المعنى المراد

---

[1] من الآية ٦ من سورة المائدة .

[2] من الآية ٤ من سورة النور .

[3] من الآية ٦ من سورة المائدة .

سواء كان مجازا مرسلاً ، أو مجازا بالاستعارة ، أو مجازا بالحذف أو غير ذلك مما ورد في (علم البيان) – عند البلاغيين – وكذلك بعض أساليب (علم البديع) فيما يسمونه (المشاكلة) مثلاً .

فالمولى سبحانه يقول : "﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[1] فالاشتعال -أصلا- يكون فى إيقاد الحطب ونحوه ، فيقال – في الأصل – اشتعلت النار،واستعار ذلك لبياض شعر الرأس .

وكذلك قوله تعالى – فى حق الوالدين –، ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ "[2] فالذل لا جناح له ، فشبه بما له جناح وهو الطائر على سبيل الاستعارة المكنية ،وقوله سبحانه :﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ "[3] فأصل الذوق بالفم فى ذوق الطعام ، ولكن لا يذاق اللباس ولا الجوع أو الخوف ، وقوله جل ثناؤه "﴿ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾ [4] فالمس لا يذاق -أيضا- فهي استعارات-كما نعلم- تبين قدر القرآن الكريم فى البلاغة .

---

[1] من الآية ٤ من سورة مريم.

[2] من الآية ٢٤ من سورة الإسراء .

[3] من الآية ١١٢ من سورة النحل .

[4] من الآية ٤٨ من سورة القمر .

وقوله تعالى ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾ (١) فالرزق مراد به المطر الذي ينشأ عنه الرزق علي سبيل المجاز المرسل ، وعلاقته المسببية.

ومن المجاز بالحذف قوله تبارك وتعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ (٢) فالمراد أوقات الحج أشهر معلومات ، وليس المراد أن الحج هو الزمان ، ففي الكلام حذف "ومن عادة العرب الحسنة في خطابها أنهم يحذفون من الكلام ما يدل عليه المذكور في الكلام للاختصار كما قال المولى سبحانه: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾(٣) فأصل الكلام : فضرب فانفلق لأن المذكور من الكلام دليل عليه" .

وكذلك قوله تعالى : "﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (٤) فالمراد :أهل القرية إذ الجدران والأبنية لا تسأل وإنما يسأل ساكنوها .

ومن طرائف علم البديع فى باب المشاكلة قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (٥) .

---

(١) من الآية ١٣ من سورة غافر .

(٢) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

(٤) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ١٩٤ من سورة البقرة .

معروف أن العدوان مجاوزة الحد .فلفظ "العدوان" لتعدي الحد الفاصل بين الحق والباطل . والاعتداء الأول ظلم ، والثاني دفاع ورد لهذا الظلم ، فكان المساق الكلامي أن يقال : فمن اعتدى عليكم فردوا العدوان عن أنفسكم ، ولكنه عبر عن رد العدوان بلفظ العدوان مشاكلة لوروده قبل ذلك.

وكذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَا ﴾ [1] فالسيئة يقصد بها الإساءة ، فإذا أساء إنسان إليك فلك أن تجازيه على إساءته بمثلها، لكن حق الرد عدل وليس سيئة وسماه كذلك مشاكلة .

وعلى ذلك قول الحق جل جلاله : ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ [2] أي ، يجازيهم على استهزائهم ، فسمى جزاء الاستهزاء استهزاء مشاكلة.

وكذلك قوله سبحانه: "﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾[3] وقوله سبحانه: "﴿ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [4] فهم مكروا لعيسى ومحمد عليهما السلام بأن دبروا لقتلهما في الخفاء ولكن الله

---

[1] من الآية ٤٠ من سورة الشورى .

[2] الآيتان ١٤ ، ١٥ من سورة البقرة .

[3] الآية ٥٤ من سورة آل عمران والآية ٣٠ من سورة الأنفال .

[4] من الآية ٣٠ من سورة الأنفال .

حفظهما فسمي حفظه مكرا مع أن الله تعالى لا يدبر فى الخفاء بل يفعل ما يشاء علانية ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾ [1] وذلك من باب المشاكلة .

وكذلك قوله سبحانه: "﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [2]
وقوله عز حكمه: "﴿ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ [3] .

وعلى هذا فالحنفية يرون أن هذه الطرق من طـرق أداء المعنـى ، والتعبير عن المراد ، وليست مقصورة على الضرورة ، بل هي شائعة فـى القرآن الكريم .

ولكن السؤال هو : ما المعنى الذي يؤخذ به هل المعنى الحقيقـي أو المعنى المجازي أو هما معا ؟

نقول :

. الأصل أن اللفظ يستعمل فى معناه الحقيقي الذي وضـع لـه ، ولا يصرف عنه إلا بصارف من قرينة حالية أو مقالية..

ونرى أن الفقهاء لا يمنعون استعمال اللفظ فى معناه الحقيقي إذا كان مراداً ، أو في معناه المجازي إذا دلت على ذلك قرينـة مانعـة مـن إرادة المعنى الحقيقي ، وكذلك إذا كان المعني داخلا فى المعنى المجازي.

وقد دار خلاف بين الفقهاء حول استعمال اللفظ فى معنييه الحقيقـي والمجازي ، وتعليق الحكم بكل منهما على استقلال .

---

[1] الآية ١٥ من سورة الشمس .

[2] الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة الطارق .

[3] من الآية ٧٦ من سورة يوسف .

ومن المجيزين لذلك الشافعي وكثير من أصحابه ، وبعض علماء الكلام ، وأهل الحديث .

لكن الحنفية ، وبعض الشافعية .وجمهور المتكلمين على أنه لا يجوز ذلك، لأن اللغة لم ترد به، فلم يسمع عن العرب- مثلا - أن استخدموا في جملة واحدة لفظ (البحر) للدلالة على مجرى الماء المعروف، وعلى الرجل الكريم.

وتظهر ثمرة الخلاف في مثل قوله تعالى: ﴿ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[1] فيجيز الفريق الأول أن يكون المراد من الملامسة اللمس باليد. والوطء على حين يرى الفريق الثاني أن المراد المعنى المجازي فحسب وهو الجماع، ويدل لذلك استعمال صيغة المفاعلة. وهي تمنع إرادة المعنى الحقيقي، وهو اللمس باليد .

ولنا أن نسأل : هل المعاني الكثيرة للفظ الواحد تراد جميعها أو يراد بعضها فحسب ؟

ونقول فى الإجابة :

لا شك أن الألفاظ الموضوعة للمعاني بعضها وضع لمعنى واحد، وبعضها وضع لأكثر من معنى، وما وضع لأكثر من معنى سمى (المشترك اللفظي) وهو نوعان : ما دل على معنيين ضدين ، وما دل على غير ضدين ، فالأول كالقرء للطهر والحيض ، والثاني كالسجود بمعنى الانقياد والطاعن ، وبالمعنى الشرعي المعروف فى الصلاة.

---

[1] من الآية ٦ من سورة المائدة.

وإنما يستعمل اللفظ لأحد هذه المعاني أو أكثر من واحد منها بالقرائن التي تدل عليها ، وقد لا يوجد دليل على ذلك .

ولهذا الاشتراك أسباب كثيرة :

منها ما يعود إلى القبائل المختلفة التي يستعمل بعضها اللفظ في معنى ، ويستعمله بعضها الآخر في معنى مخالف ، ثم يشتهر الاستعمالان ويخفي الواضعان ، أو يكون تعدد المعاني ناشئا عن استعمال اللفظ في معنى اصطلاحي كما يحدث في نقل الألفاظ في العلوم المختلفة الشرعية وغيرها كلفظ السجود ، ولفظ الصلاة ولفظ الصيام.

أو يكون استعمال اللفظ وقع مجازاً ، فيجتمع المعنى المجازي مع المعنى الحقيقي أو يكون هناك أصل علم تتفرع منه تنوعات للمعنى ، كالصريم لليل والنهار فهما يرجعان إلى معنى عام واحد هو القطع.

ويستعمل اللفظ المشترك في أحد معانيه أو بعضها تبعاً للقرائن الدالة على ذلك [١] .

وإذا كان المعنيان متضادين لم يجز إرادتهما دفعة واحدة ، وإنما يراد أحدهما بالقرينة الدالة على المعنى المراد ، ويرجع أحدهما تبعاً لذلك ، وفي هذا يأتي مجال الخلاف بين الفقهاء في المعنى المراد منهما .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ وردت كلمة (قروء) جمع (قرء) ، وهو يطلق في اللغة على الطهر وعلى الحيض ، ولذلك اختلف الفقهاء ، ففسر الحنفية القرء بالحيض –

---

[١] انظر تفصيلاً لذلك في كتابنا (علم اللغة بين القديم والحديث) ص٢٨٦وما بعدها.

وتابعهم الإمام أحمد - وعلى ذلك رأوا أن عدة المطلقة ثلاث حيضات لأن الحيض هو أساس معرفة براءة الرحم من الحمل حتى تنتهي الصلة بين الزوجين ليباح للزوجة الزواج من آخر وترجح ذلك بالحديث (طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان) ففيه تصريح بأن العدة تكون بالحيض لا بالطهر.

وذهب الشافعية إلى أن المقصود بالقرء الطهر ، لأن الطلاق السني ما يكون فى طهر مصداقا لقوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [1] والطلاق لا يكون فى العدة إلا إذا وقع فى طهر ، فالعدة ثلاثة أطهار.

وقد لا تقوم القرينة على أحد المعنيين ، فيمكن أن يراد أيهما ، أو هما معا كما فى قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [2] فالفعل (ترغب) يستعمل فى معنيين : حب الشيء وكراهيته ، ويتضح ذلك ويعرف عادة باقترانه بحرف الجر (في) إذا أريد المعنى الأول – وباقترانه بحرف الجر (عن) – إذا أريد المعنى الثاني، فإذا ورد – كما فى الآية الكريمة – خالياً من الاقتران بأحد الحرفين لم يدر المراد من المعنيين ، فيمكن أن يراد أيهما شئت ، والآية الكريمة تحتمل ذلك، ويؤخذ من سبب النزول ما يدل عليه ، فإن الذين كانوا يكفلون اليتيمات آنذاك حدث منهم طمع فى أموالهن فكانوا يستولون عليها ، وينفقون منها متذرعين بالزواج أحياناً من اليتيمات –

---

[1] من الآية الأولى من سورة الطلاق .

[2] من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

إذا رغبوا فيهن لجمالهن – وأحيانا كانوا لا يتزوجون بهن لدمامتهن مع الاستيلاء علي أموالهن ، فنزلت الآية تبين أن كلا من المعنيين يمكن أن يكون مراداً .

أما إذا لم يكن المعنيان أو المعاني متضادة فإن القرائن –أيضا– توضح المعنى المراد منها .

وإذا لم توجد قرائن توضح المعنى المراد فإن المعاني التي يدل عليها اللفظ المشترك تكون كلها حينئذ محتملة ، لكن الفقهاء يختلفون في أرادتها كلها أو بعضها .

فعند أكثر الشافعية – فى حال عدم وجود القرينة الدالة على بعض المعاني – يجب أن يراد من المشترك كل معانيه – إذا لم يكن بينها تعارض.

واستدلوا على ذلك بوقوعه فى التنزيل ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ ﴾[1] .

فللسجود معنيان : أحدهما : الانقياد والطاعة ، والثاني : وضع الجبهة على الأرض ، وهما مرادان فى الآية ، لأن السجود نسب إلى ما لا يعقل كالشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب و نسب إلى من يعقل وهم الناس ، ولا يصح أن يفسر بواحد منهما فقط ، لأن المعنى الأول مناسب لغير العقلاء ، والمعنى الثاني مناسب للعقلاء . وعلى ذلك فالمشترك

---

[1] من الآية ١٨ من سورة الحج .

مراد به المعنيان معا ، ولا يصح أن يفسر لفظ السجود هنا بمعنى الانقياد والطاعة فقط على أنه شامل للجميع لأن الناس جميعاً ينقادون لخالقهم لا كثير من الناس ، فالتعبير بقوله تعالى : ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ دليل على إرادة السجود بمعنى وضع الجبهة على الأرض بالنسبة لهم .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [1] .

الإقامة تحتمل عدة معان ، هي السكن في مكان على سبيل الدوام ، واعتدال العود ، ونفاق السلعة بمعنى الإقبال عليها والرغبة في شرائها – واللفظ يحتمل ثلاثة معان : المداومة والاعتدال ، والرغبة ، وكلها مراده هنا،فالمطلوب منا أن نداوم على الصلوات في أوقاتها ، ولا نترك شيئا منها ، وأن نعدل أركانها ، وواجباتها وسننها فنستوفي القيام والقراءة والركوع والسجود والقعود ، وكل ما تتطلبه من قول وعمل ، بتأن واطمئنان يحقق الخشوع المطلوب في الصلاة ، وكذلك أن نرغب في الصلاة فندخل فيها محبين لها عن إقبال وشوق ، وألا نكون كارهين لها ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وجعلت قرة عيني في الصلاة).

ويرى الحنفية أن المشترك لا يدل على كل المعاني دفعة واحدة بل يدل على كل معنى على استقلال في مقام خاص ، وعلى ذلك لا يجوز أن يستعمل لكل معانيه ، فإذا اشتمل الكلام على لفظ مشترك وجب وضع قرينة لفظية أو حالية تصرفه إلى المعنى المراد فقط ، وتمنع غيرها من الدخول ، فإذا لم تقم قرينة كان المعنى المراد مجهولا فيؤدى ذلك إلى الإبهام والتعمية،

---

[1] الآيات ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠ من سورة البقرة ، وفي كثير من سور القرآن الكريم : انظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية ٤٤٧/٣ ، ٤٤٨ .

وهو ما ينأى عنه الواضع العربي الحكيم ، لأن العربي الحكيم وضع الألفاظ للإبانة عن المعاني وإيضاحها لا للإلغاز ، والإبهام .

فإذا لم تتضح القرينة التي تدل على المعنى المراد ، وخفيت على الباحث الفقيه فعليه أن يلتمسها من دلائل ترشد إليها من السنة النبوية القولية أو في فعل الرسول الكريم وصحابته الأجلاء أو في قياس أو إجماع الخ كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [1] فاليد تشمل اليمين والشمال ، وبينت السنة أن المراد اليد اليمنى.

كذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ أوضحت السنة أن الصيام هو الشرعي لا اللغوي ، وكذلك الألفاظ التي نقلت من معانيها اللغوية إلى معانيها الشرعية كالصلاة والزكاة والربا والحج ونحو ذلك أو التي كانت عامة فخصصها الشرع كالطارق والقارعة والواقعة الخ .

وفسر الحنفية الآية الأولى التي استدل بها الشافعية – على أن السجود بمعنى واحد هو الخضوع والانقياد لما يريده الله تعالى في ملكه خلقه ، وقوله ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ خرجوه على أنه فاعل لفعل محذوف وبتقديره (ويسجد كثير من الناس) بمعنى السجود الشرعي في الصلاة أو يعرب ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ مبتدأ و﴿ حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُ ﴾

---

[1] الأولى من الآية ٣٨ من سورة المائدة والثانية من الآية ١٨٣ من سورة البقرة.

خبره وعطف كثير الثاني على كثير الأول مبالغة فى الكثرة أو (كثير مبتدأ خبره الجار والمجرور(من الناس).

وكل هذه تأويلات متكلفة ، وفسر بعضهم السجود بمعنى عام واحد – هو السابق– ويشمل جميع المخلوقات العقلاء وغيرهم ، وقد نقض هذا التفسير فيما سبق .

والراجح رأي جمهور الشافعية :

من هنا نرى أن القرآن مائدة الرحمن للعالمين يجب الحفاظ عليه من أن ينال فهمه تحريف أو تنزلق قدم دعي يدخل إليه دون التسلح بسلاح اللغة التي تعد أساسا قويا لعلوم القرآن الكريم ، وبدون ذلك يضل ويهوي من يتطفل دون أن تكون له معرفة بـ(المبادئ اللغوية).

معاني الحروف

يرى البصريون أن معاني الحروف لا تتعدد ، ولا يقولــون بنيابــة بعض الحروف عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم عــن حــروف النصب . فليس للحرف عندهم وضعاً إلا معنى واحد ، فإذا جاء ما يخــرج عن ذلك من تعدد معاني الحرف فينقل الحرف من معناه الأصلي إلى المعنى الجديد عن طريق الاستعارة التبعية ، أو يضمن الفعل الواقع فى الجملة – أو ما يقوم مقامه – معنى فعل آخر يتعدى بالحرف بمعناه الأصلي إذا كــان لا يستساغ بلاغة إجراء الاستعارة فيه . مع وجود علاقة مقبولة ، ووجود قرينة يؤمن معها اللبس.

وتتحقق العلاقة بوجود مناسبة بين المعنــى الأصــلي ، والمعنــى المجازي ، ولا يجوز فى ذلك أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد ، معه مثلاً ، ولا : رويت الحديث بزيد ، وأنت تريد : عنه .

ولابد من وجود قرينة تدل علىّ ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس كحرف الجر الذي يتعدى به الفعل ولم يكن من حقه أن يتعدى بــه – كما فى الأمثلة التي ستأتي أو تكون القرينة المفعول .

أما إذا لم يؤمن اللبس ، بل أمكن أن يراد المعنى الحقيقي للفعل فليس من التضمين ، بل من سوق المعنى الحقيقي.

فإذا لم يمكن أحد هذين الأمرين (الاستعارة فى الحرف أو تضــمين الفعل) عد استعمال الحرف فى غير معناه شذوذاً .

ويرى الكوفيون أن الحروف ينوب بعضها عن بعض قياساً ، فلا حاجة لهم بما يسمى التضمين - عند البصريين - فالحرف عند الكوفيين موضوع لأكثر من معنى واحد وضعاً لغوياً .

وعلى ذلك نجد بعض الحروف تستخدم فى غير معانيها الأصلية ، وبمعنى بعض الحروف الأخرى من أخواتها .

ولذلك اختلفت آراء العلماء والفقهاء فى المعاني المرادة للحروف الواردة فى بعض النصوص القرآنية ، واختلف الحكم الشرعي المستنبط تبعاً لها ووجدنا لذلك مباحث في علوم القرآن الكريم .

والحروف التي بين أيدينا - فى العربية - أنواع :

منها حروف جر ، ومنها حروف عطف ، وغيرهما :

معاني حروف الجر

هي كثيرة نقتصر على بعضها : الباء - في - إلى - عن - على - من :

الباء :

من معانيها الإلصاق ، وهو الأصل ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء، ويكون حقيقة وهو الأكثر نحو : به داء ، ومجازاً نحو : مررت به ، إذ معناه جعلت مروري ملصقاً بمكان قريب منه لا به ، فهو وارد على الاتساع.

وجعل بعض الفقهاء منه قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ (١) فحكموا بأن الجزء الذي يمسح ربع الرأس .

(١) من الآية ٦ من سورة المائدة .

وتأتي لمعنى التبعيض كقوله سبحـــانه: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ .[1] فتكون بمنزلة (من) الجارة في إفادتها معنى التبعيض .

وخرج بعض الفقهاء قوله عز وجــل: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ على هذا المعنى أي بعضاً ، فيكون المطلوب أي جزء من الرأس ولو شعرة واحدة.

وفسرها بعضهم على أن الباء للاستعانة – وهي الدالة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ومنه – في أشهر الوجهين "بسم الله الرحمن الــرحيم" فــإن الفعل "مسح" يتعدى إلى مفعول بنفسه وهو المزال عنه ، وإلى آخر بحــرف الجر وهو المزيل ، فيكون التقدير :"فامسحوا أيديكم برءوسكم" .

وتأتي زائدة إذا تأدى المعنى المقصود بوجودها وحال عدمها ، فتزاد مع الفاعل : نحو قوله سبحانه: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [2] فلفظ الجلالة فاعل وشهيداً نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت لتأكيد الاتصال أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأن الفعل يطلب فاعله طلباً لابد منه ، والباء توصل الأول إلى الثاني ، فكأن الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا ، وهذا – كما يقول ابن الشجري – إيذان بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة فضوعف لفظها لتضاعف معناها ، ويدل لزيادتها حذفها في قول الشاعر :

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

---

[1] من الآية ٦ من سورة الإنسان .

[2] من الآية ٧٩ من سورة النساء .

وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾ [1] أي أذاعوه .

وقوله عز حكمه: ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ [2] أي : تبذلونها لهم .

وعليه وجه قوله تعالى : "﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ فهو يدل على مباشرة العضو بالمسح ، على أن الباء زائدة في المفعول .

وأول البصريون – في هذه الآيات – بما يجعل حرف الجر أصلياً لا زائداً فالفعل "أذاعوا" مضمن معنى تحدثوا والعلاقة واضحة وهي الإعلان أي : لأعلنوه أو لأعلنوا به .

والفعل "تلقون" مضمن معنى "ترمون" من الرمي بالشيء ، يقال: ألقى زيد إلى بكذا أي : رمى به وفي الآية كما هو إلقاء بكتاب أو رسالة فعبر عنه بالمودة لأنه من أفعال أهل المودة والمراد : تلقون إليهم النصيحة بالمودة .

وأولوا "امسحوا برءوسكم" على أن المراد اجعلوا المسح ملاصقا برؤوسكم ففي هذه الآية والتي قبلها حذف المفعول الأول .

والفعل (كفى) فعل تعجب والباء هي التي توجد في فعل التعجب في مثل (أحسن بزيد).

---

[1] من الآية ٨٣ من سورة النساء .

[2] من الآية الأولى من سورة الممتحنة .

وعلى ذلك تخرج الباء من باب الزيادة .

في :

أصل معناه الظرفية :

ويكون الظرف والمظروف حسيين مثل قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ ﴾[1] فسر بعضهم (في) على أنها للظرفية الحسية ، وقد يكونان معنويين مثل قوله سبحانه: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[2]، وقد يكون المظروف جسماً نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[3] ، وقد يكون الظرف جسماً كما في قوله جل ثناؤه :﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾[4] .

والمعنى في الأول حقيقي ، وفي الثاني والثالث والرابع مجاز .

وتجئ (في) بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾[5] أي جعلنا معه تسع آيات ، وقوله سبحانه:﴿ فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴾[6] أي مع عبادي .

---

(1) الآية ٤١ من سورة المرسلات .
(2) من الآية ١٧٩ من سورة البقرة .
(3) الآية ٦٠ من سورة الأعراف .
(4) من الآية ١٠ من سورة البقرة .
(5) من الآية ١٢ من سورة النمل .
(6) من الآية ٢٩ من سورة الفجر .

وتأتي بمعنى (على) مثل قوله عز حكمه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ﴾ [1] بدليل قوله سبحانه: ﴿ فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ ﴾ [2] وكذلك قوله عز وجل: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ [3] أي : على جذوع النخل لما فى الكلام من معنى الاستعلاء ، وجعل بعضهم الظرفية أساسا للمعنى ، لأن الجذع للمصلوب كالقبر للمقبور وتأتي بمعنى (إلى) نحو قوله سبحانه: ﴿ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ ﴾ [4] ، وكذلك قوله جل شأنه: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [5] .

وتأتي بمعنى (من) كما فى قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدٗا ﴾ [6] .

إلى :

المعنى الأصلي لها هو انتهاء الغاية :

وقد تأتي بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾[7]، وقوله عز حكمه: ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ ﴾ [1] .

---

[1] من الآية ٢٢من سورة يونس .

[2] من الآية ٢٨ من سورة المؤمنون .

[3] من الآية ٧١ من سورة طه .

[4] من الآية ٩٧ من سورة النساء.

[5] من الآية ٩ من سورة إبراهيم .

[6] من الآية ٨٩ من سورة النحل .

[7] من الآية ٥٢ من سورة آل عمران ومن الآية ١٤ من سورة الصف .

وقيل يرجع ذلك إلى معنى الانتهاء فالمعنى – في الآية الأولى – من يضيف نصرته إلى نصرة الله ؟ أي : من أنصاري مضافاً إلى الله؟ والمعنى – في الأخرى -: ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكنى عنه بالأكل كما قال سبحانه: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[2] أي: لا تأخذوا .

ويترتب على ذلك خلاف في حكم ما يقع بعدها ، هل يدخل في حكم ما قبلها أو لا على مذاهب :

أحدها :

من قال إنها لانتهاء الغاية – ولم يجعلها بمعنى مع – لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها إلا مجازاً ، لأنها تدل على غاية الشيء ونهايته التي هي وحده ، وما بعد الحد لا يدخل في المحدود كما نرى ذلك واضحاً في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [3] وفي قوله تعالى : في آية الوضوء – ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ .

الآية تدل على وجوب الغسل إلى المرافق ، ولا ينبغي وجوب غسل المرفق لأن الحد لا يدخل في المحدود – فيما إذا جعلت اليد لما دون المرفق – ولكن إذا غسل لم يكن ذلك ممنوعا أو مؤثما ، كما تقول : سرت إلى

---

[1] من الآية ٢ من سورة النساء .

[2] من الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

[3] من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

الكوفة فهذا لا يقتضى دخولها لكنه لا ينفي الدخول فقد يكون المتكلم قد دخلها فعلاً .

الرأي الثاني :

الذي يقول إنها بمعنى (مع) يدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها ولا يخرج إلا مجازا ، وقد استدل أصحاب هذا الرأي لذلك بآية الوضوء المذكورة ، فتدخل المرافق فى الغسل .

ومنشأ الخلاف فى هذه الآية أن (إلى) حرف مشترك يكون لمعنى انتهاء الغاية وللمعية ، وتبعاً لإطلاق اليد فى كلام العرب ، فهي تطلق على معان : على الكفين فقط ، وعلى الكف والذراع والعضد ، فمن فهم من (إلى) الغاية ومن اليد ما دون المرفق لم يدخل المرفق فى الغسل ، ومن فهم من (إلى) المعية ومن اليد مجموع الثلاثة أوجب دخول المرفق فى الغسل.

ويرى بعض العلماء أن المرفق واجب الغسل عند أصحاب الرأيين السابقين جميعاً سواء كانت (إلى) للغاية أو بمعنى (مع) ، ذلك أن اليد تشمل العضد – عند العرب – والمرفق هو الموضع الذي يتكئ الإنسان عليه فى رأس العضد ، فيدخل فى الغسل ولا يجب فى الغسل أكثر منه .

الرأي الثالث :

أنها مشتركة فيهما لوجود الدخول وعدمه ، فإن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزء كالمرافق دخل وإلا فلا ، فقد يدخل نحو (وأيديكم إلى المرافق) ، وقد لا يدخل نحو (ثم أتموا الصيام إلى الليل).

عن :

تفيد معنى تجاوز أمر من المتحدث عنه إلى غيره كأن تقول : أطعمته عن جوع فقد أزلت عنه الجوع ، وجعلته يتجاوز المتحدث عنه إلى غيره ، ورميت عن القوس أي : طرحت السهم عنها ، وتقول : أخذت العلم عن فلان ، فقد تلقيت العلم عن الأستاذ فصار كالمنتقل عنه إليك .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [1]

لأنهم إذا خالفوا أمره بعدوا عنه وتجاوزوه .

وتأتي بمعنى الباء كقوله سبحانه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [2]

فنفى عنه النطق فى حال كونه متلبسا بالهوى ، وهو صحيح .

وبعضهم يجعل (عن) على بابها ، ولكنه غير مقبول لأنه حينئذ منفى عنه النطق في حال كونه متلبسا بالهوى ، وهو صحيح ، حال كونه متلبسا بالهوى ، وهو فاسد.

وتأتي بمعنى (على) كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [3]، وقوله عز وجل: ﴿ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾ [4] أي : قدمته عليه .

ويقول أبو عبيدة – فيما حكاه الرماني – إن أحببت من أحب البعير إحباباً : إذا برك فلم يقم ، فأحببت بمعنى تثبطت عن ذكر ربي.

---

[1] من الآية ٦٣ من سورة النور .

[2] الآية ٣ من سورة النجم.

[3] من الآية ٣٨ من سورة محمد .

[4] من الآية ٢٢ من سور ص.

وتأتي بمعنى (من) كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾[1]، وقوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ ﴾ [2] أي : منهم بدليل قوله: ﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ ﴾ [3].

وتأتي بمعنى (بعد) كقوله جل شأنه: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [4] أي : بعد قليل ، وقوله سبحانه: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [5] ، وقوله ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [6].

على :

تستعمل حقيقة في معنى الاستعلاء كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[7] أو مجازاً نحو قوله سبحانه:﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ ﴾ [8] :

---

(1) من الآية ٢٥ من سورة الشورى .

(2) من الآية ١٦ من سورة الأحقاف .

(3) من الآية ٤٠ من سورة المائدة .

(4) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(5) من الآية ١٣ من سورة المائدة .

(6) الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(7) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(8) من الآية ١٤ من سورة الشعراء.

وتأتي بمعنى الباء كقوله جل ثناؤه: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [1] وهي قراءة أبي بالباء .

وبمعنى (من) كقوله جل وعلا ﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [2] أي: من ربك ، وقوله عز وجل: ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ [3] أي منهم ، وقوله سبحانه: ﴿ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [4] أي : منهم .

وبمعنى (في) كقوله سبحانه: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [5] وكقوله: ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ﴾ [6] أي : في ملك سليمان أو في زمن سليمان أي : زمن ملكه .

وبمعنى اللام كقوله جل شأنه: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [7] .

---

[1] من الآية ١٠٥ من سورة الأعراف .

[2] من الآية ٧١ من سورة مريم .

[3] من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

[4] من الآية ٢ من سورة المطففين .

[5] من الآية ١٥ من سورة القصص.

[6] من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

[7] من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

وقد تأتي للمصاحبة بمعنى (مع) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ [1] وقوله سبحانه: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [2] .

من :

تأتي لابتداء الغاية إذا كان في مقابلتها (إلى) التي للانتهاء في المكان مثل قوله تعالى : ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [3] ، وما ينزل منزلة المكان مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ ﴾ [4] ، وبكونه في الزمان مثل قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [5] ، وقوله ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [6] ، وبكونه في المعنى مثل زيد أفضل من عمرو لأن معناه زيادة الفضل على عمرو وانتهاؤه في الزيادة إلى زيد.

---

[1] من الآية ٦ من سورة الرعد .

[2] من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

[3] من الآية الأولى من سورة الإسراء .

[4] من الآية ٣٠ من سورة النمل.

[5] من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

[6] من الآية ٤ من سورة الروم .

وتأتي للتبعيض ، ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها ، وأن يعم ما قبلها ما بعدها كذا حذفت ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [1] ، ولهذا جاء في مصحف ابن مسعود (بعض ما تحبون) ، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ مِّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [2] ، وقوله: ﴿ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي ﴾ [3] ، فإنه كان نزل ببعض ذريته ، وقوله عز حكمه: ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [4]، فهي للتبعيض بدليل قوله تعالى : ﴿ وَرُسُلاً قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ ﴾ [5]، وقوله ، "﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ [6] فهي للتبعيض لأن النظر يكون عن تعمد وغير تعمد ، والنهي إنما يقع عن نظر العمد فقط ، ولهذا عطف عليه: ﴿ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡ ﴾ من غير إعادة (من) ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقاً ، ولأنه يمكن التحرز منه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقاً ، وقد يباح للخطبة، وللتعليم ونحوهما وقال الأخفش (من) هنا زائدة ، والأصل : يغضوا أبصارهم.

---

[1] من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

[2] من الآية ١٥٣ من سورة البقرة.

[3] من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم .

[4] من الآية ٣٤ من سورة الأنعام .

[5] من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

[6] من الآية ٣٠ من سورة النور.

وكذلك قوله عز حكمه: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [1] ، يعني بعضا من كل نوع لأن الله تعالى وعد أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقدار ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يجعل جميع الذي خلقه الله من الثمار عندهم ، بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه وزيادة على كفايته، وليس المعنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم تبق معه بقية لأن في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي.

وهنا سر لطيف فقد خاطب المولى سبحانه المؤمنين بقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ ' إلى قوله: ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [2] وفي جانب الكفار يقول : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [3] ، ﴿ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[4]، فوعد الكفار مغفرة بعض ذنوبهم بشرط الإيمان لا مطلقاً وهو غفران لا يتناول مظالم العباد .

وتكون (من) لبيان الجنس ولها علامتان : أن يصح وضع الذي موضعها ، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها .

ومثالها قوله تعالى : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [5] فمن لبيان الجنس ، أي : اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان فهي راجعة إلى معنى الصفة .

---

[1] من الآية ١٥ من سورة محمد .

[2] الآيتان ٧٠ ، ٧١ من سورة الأحزاب .

[3] من الآية ٤ من سورة نوح .

[4] من الآية ٣١من سورة الأحقاف .

[5] من الآية ٣٠من سورة الحج.

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [1] فقوله (منكم) أي : الذين هم أنتم لأن الخطاب للمؤمنين فلهذا لم يتصور فيها التبعيض .

وقد وردت آيات قرآنية تتكرر فيها (من) وتتنوع معانيها فتكون إحداها لابتداء الغاية والأخرى للتبعيض ، والثالثة لبيان الجنس كقوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ﴾ [2] ، فالأولى لابتداء الغاية لأن ابتداء الإنزال من السماء، والثانية للتبعيض أي بعض جبالها ، والثالثة لبيان الجنس ، لأن الجبال لا تكون برداً وغير برد.

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [3]. فالأولى للبيان لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون ، والثانية للتبعيض – أو زائدة – والثالثة لابتداء الغاية .

وتأتي بمعنى الباء كقوله سبحانه: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ﴾ [4] ، أي بطرف ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [1] ، أي بأمر الله.

---

[1] من الآية ٥٥ من سورة النور .
[2] من الآية ٤٣ من سورة النور .
[3] من الآية ١٠٥ من سورة البقرة .
[4] من الآية ٤٥ من سورة الشورى .

ومعنى (في) كقوله عز حكمه: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[2].

وبمعنى (عن) نحو قوله جل شأنه: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[3]، وقوله: ﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾[4].

وبمعنى (على) مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾[5] أي على القوم ، وجعل ذلك بعضهم على معنى التضمين ، أي : منعناه منهم بالنصر.

وتأتي للتعليل بمعنى اللام نحو قوله عز وجل: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾[6].

وبمعنى (عند) كقوله: ﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[7].

---

[1] من الآية ١١ من سورة الرعد .
[2] من الآية ٩ من سورة الجمعة .
[3] من الآية ٢٢ من سورة الزمر .
[4] من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .
[5] من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .
[6] من الآية ٢٥ من سورة نوح .
[7] من الآية ١٠ من سورة آل عمران .

حروف العطف

الواو – الفاء – ثم – أو

الواو العاطفة :

"العطف هو أصل استعمالها ، وهي تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب والحكم ، وهي لمطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدل على أن الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله ، وقد يكون معه.

فمن الأول – الذي يدل على أن الثاني بعد الأول – قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [1] فالإخراج متأخر عن الزلزال ، وذلك معلوم من قضية الوجود لا من الواو .

ومن الثاني – الذي يكون فيه الثاني قبل الأول – قوله سبحانه: ﴿ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [2] والركوع قبل السجود ، ولم ينقل أن شرعهم كان مخالفاً لشرعنا في ذلك .

وكذلك قوله عز حكمه: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ [3] فالأيام – هنا – قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت

---

[1] الأيتان ١ ، ٢ من سورة الزلزلة .

[2] من الآية ٤٣ من سورة آل عمران .

[3] من الآية ٧ من سورة الحاقة .

الأيام مساوية لليالي ، وأقل ، ولو كان الأمر على الترتيب لقال : سبع ليال وستة أيام أو سبعة أيام ، وأما (ثمانية) فلا يصح على جعل الواو للترتيب.

وتكون للإباحة نحو قوله عز وجل :﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [1] فأنت مخير في دفع الصدقات لأي من هؤلاء ، أو لهم جميعاً،وبهذا أخذ الإمام مالك .

الفاء العاطفة :

معناها الترتيب ، فيكون ما بعدها حاصلاً بعد الذي قبلها ، والتعقيب أي أن الثاني (المعطوف) حصل بعد الأول (المعطوف عليه) من غير مهلة زمنية.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [2].

وتأتي للدلالة على تفاوت المراتب مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾ [3] فرتبة الصف قبل رتبة الزجر ، ورتبة الزجر قبل رتبة التلاوة.

---

[1] الآية ٦٠من سورة التوبة .

[2] من الآية ٣٦ من سورة البقرة .

[3] الآيات ١-٣ من سورة الصافات .

وقد يأتي نص يفهم منه ظاهراً عدم الترتيب بجعل المعطوف حادثاً قبل المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا ﴾ [1] قال بعضهم إنها لا تفيد الترتيب كالواو – هنا – والتقدير – على التقديم والتأخير – فجاءها بأسنا فأهلكناها.

وأول علماء المباحث القرآنية ذلك على أن (أهلكناها) مسبب حذف سببه والتقدير: أردنا إهلاكها أو قاربنا إهلاكها، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [2] أي إذا أردت قراءة القرآن، فاكتفى بالمسبب عن السبب.

وقال بعضهم إنها تأتي للعطف مع مهلة زمنية كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ [3]، فلا شك أن بين كل مرحلة وأخرى فترة زمنية وكذلك قوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ [4] فبين الإخراج والغثاء مدة زمنية، فالفاء هنا بمعنى (ثم) لتراخي معطوفها.

---

[1] من الآية ٤ من سورة الأعراف.

[2] الآية ٩٨ من سورة النحل.

[3] من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

[4] الآيتان ٤، ٥ من سورة الأعلى.

وأجيب عن ذلك بأن للخلق عدة مراحل يقتضي كل منها زمناً ، ونحن لا ننظر إلى طول زمن المرحلة ، وإنما ننظر إلى تعاقب المراحل الخاصة بخلق الإنسان بعضها أثر بعض ، فكأننا ننظر إلى نهاية زمن كل مرحلة ، وبدء المرحلة التي تليها ، فهي بلا مهلة ، فلا تخرج الفاء عن بابها،وهو إفادتها التعقيب .

وقد جاء وصف المراحل فى آية أخرى معطوفة بـ (ثم) وهي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ ﴾ [1] فعطف الكل بـ (ثم) ملاحظاً أول زمن كل مرحلة فى المعطوف عليه ، فتكون المدة قد طالت بين بدء كل مرحلة ونهايتها وانتقالها إلى المرحلة التي بعدها فتتحقق المهلة مما يسوغ العطف بـ (ثم).

وبهذا يزول التناقض الظاهري بأن المخبر عنه مراحل خلق الإنسان وقد عطفها فى إحدى الآيتين بالفاء-وهي للتعقيب- وفي الأخرى بـ (ثم) وهي للمهلة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [2]، وقوله تعالى: فى آية أخرى: ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [3] فالمولى سبحانه يبين بقوله "ينبئكم" أن

---

[1] من الآية ٥ من سورة الحج.

[2] من الآية ٧ من سورة الزمر .

[3] من الآية ٦٠ من سورة الأنعام .

المحاسبين بعد البعث – أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – ثم الأمم الأخرى.

ونسب الفعل وهو الحساب إلى الجميع من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم .

وقد عطف بالفاء – في الآية الأولى – مع وجود مهلة زمنية بين البعث والحساب – حملاً على أول المحاسبين – وهم أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – لقربهم من زمن البعث ، ويقال أيضا : أن للفاء دلالة على بعض التراخي لكن (ثم) أشد تراخياً .

وقد تفيد الفاء معنى السببية مع العطف نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾ [1] وقوله سبحانه: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِ ﴾ [2] .

ثم : للترتيب مع التراخي زمنياً كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ ﴾ [3] فالمعنى : ابتدأنا خلقكم ، لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صوره ، وابتداء خلق الإنسان من نطفة ثم صوره.

---

(1) من الآية ١٢ من سورة القصص .

(2) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(3) من الآية ١١ من سورة الأعراف .

وتأتي لترتيب الأخبار لا لترتيب المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ [1] ، وقوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ﴾ [2] وقيل إن (ثم) -هنا- بمعنى الواو.

وتأتي – كثيراً – لبيان تفاوت ما بين رتبتين أو صفتين فى قصد المتكلم من غير قصد مهلة زمنية ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله وأنه لو انفرد لكان كافياً فيما قصد فيه ، ولا يقصد فى هذا ترتيب زمني بل تعظيم الحال فيما عطف عليه ، وتوقعه وتحريك النفوس لاعتباره وهذا كقوله سبحانه: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [3] .

وهنا يريد المولى سبحانه أن يبين التفاوت بين رتبتي فعلين مع السكوت عند رتبتي الفاعل لكل منهما فـ(ثم) هنا لتفاوت مرتبة الخلق والجعل التي هي منسوبة لله سبحانه ، ورتبة العدل المنسوبة للكفار ، مع السكوت عن منزلة الخالق الجاعل ، ومنزلة هؤلاء الذين عدلوا وكفروا ، وقال بعض العلماء أنها دخلت لبيان بُعد ما بين الكفر وبين خلق السموات والأرض ، وقيل : إن فيها أيضا قصد التعجب .

---

[1] من الآية ٤٦ من سورة يونس .

[2] من الآية ٩٠ من سورة هود.

[3] الآية الأولى من سورة الأنعام .

وكذلك قوله تعالى: "﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾" إلى أن قال "﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [1].

دخلت (ثم) لبيان تفاوت رتبة الفك والإطعام من رتبة الإيمان لا في الوقت لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ، وفيها زيادة تعرض لوصف المؤمنين :"﴿ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ ﴾.

وعلى ذلك آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ﴾ [2] وقوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ ﴾ [3] فـ (ثم) فيها من تعظيم منزلة النبي – صلى الله عليه وسلم– ، وإجلال محله ، والإيذان بأنه أولى وأشرف ما أوتي خليل الله إبراهيم من الكرامة ، وأجل ما أوتي من النعمة اتباع رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في ملته.

ويرى بعض الناس أن (ثم) لا تفيد الترتيب ولا التراخي بل تكـون لمطلق الجمع كالواو ومثلوا لذلك بالآيات السابقة مؤولين لها .

ففي الآية الأولى –خلق آدم والأمر بسجود الملائكة له كان قبل خلقنا فالمعنى ، وصورناكم وقلنا .

وفي الآيتين الثانية والثالثة (ثم) بمعنى الواو.

---

[1] الآيات ١١–١٧ من سورة البلد .

[2] الآية ٨٢ من سورة طه .

[3] من الآية ١٢٣ من سورة النحل .

وفي الآية الرابعة : الإيمان أسبق من الإطعام والصدقة.

وفي الآية الخامسة : الاهتداء سابق للمغفرة .

وفي الآية السادسة : الرسول – صلى الله عليه وسلم– متأخر عن الرسل الآخرين :

لكننا نقول : إن الأولى أن تحمل الآيات على الترتيب والتراخي –حقيقة في الآية الأولى– وعلى تفاوت المراتب في الآيات التالية ، و(ثم) على بابها .

أو : تأتي لمعان أهمها :

الإباحة : نحو قوله تعالى: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [1] وقوله عز حكمه ﴿ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [2] وذلك لأن المراد الأمر بأحدها وفقا بالمكلف فلو أتى الجمع لم يمنع منه لأنه أفضل .

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾ [3] وقوله عز حكمه :﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ

---

[1] من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

[2] من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

[3] من الآية ٦١ من سورة النور .

ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ إلى أن قال "﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ [1] ، فتمثيل المنافقين مباح إن شبهتهم بأي النوعين ، وكذلك قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [2] يعني أن شبهت قلوبكم بالحجارة فصواب أو بما هو أشد فصواب .

التخيير : كقوله تعالى: ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ﴾ [3] التقدير فافعل ، كأنه خبر على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين ، لأن الجمع بينهما غير ممكن .

والفرق بين التخير والإباحة أن التخير فيما أصله المنع . ثم يرد الأمر بأحدهما لا على التعيين ، ويمتنع الجمع بينهما ، وأما الإباحة فأن يكون كل منهما مباحاً ، ويطلب الإتيان بأحدهما ، ولا يمتنع من الجمع بينهما.

وإنما يتكرر بـ (أو) لئلا يوهم أن الجمع بينهما هو الواجب لو ذكرت الواو .

وإذا أتى النهي عن الإباحة جاز صرفه إلى مجموعها ،وهو ما كان يجوز فعله ، أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه (أو) .

---

[1] الآيتان ١٧-١٩ من سورة البقرة .

[2] من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

[3] من الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

ومما صرف إلى المجموع وإلى كل المجموع وإلى كل منهما قوله :

﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [1] قيل: إن (أو) هنا بمعنى الواو لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممتثلا بالانتهاء عنهما جميعا .

وقيل : (أو) على معنى التخيير ، والنهي عام بالصورة المطلقة سواء كانت الطاعة لواحد منفرد الآثم أو الكفور أو لهما معا ، وفهم العموم من وقوع النكرتين ﴿ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ في سياق النهي الداخل عليهما ، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهي عنهما ، وفضلت (أو) دون الواو لئلا يتوهم أن النهي عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان .

وتأتي بمعنى الواو مثل قوله تعالى:﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [2] وقوله سبحانه : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [3] وقوله : ﴿ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ وعليه قال الإمام الشافعي في قوله تعالى" ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ ﴾ الآية إن " أو " – هنا – بمعنى الواو .

من بحوث الدلالة عند العرب :

نتناول هنا بالبحث بعض قضايا الدلالة ودراسة العرب لها لنبرهن على عمق الدراسة العربية وأصالتها في هذا الجانب المهم من الدراسة اللغوية، ونعرض هنا قضية (الإعراب).

---

[1] من الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

[2] من الآية ٤٤ من سورة طه .

[3] من الآية ١١٣ من سورة طه .

قضية الإعراب

وجود الإعراب في الساميات:

النظر في الساميات [1] يؤكد أن الإعراب كان موجودا في هذه الفصيلة اللغوية (الفصيلة السامية) إلا أنه فقد من معظمها على مر العصور،وقد بقيت منه بقايا في بعض فروعها .

يقول المستشرق برجستراسر (إن الإعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكدية ، وفي بعض اللغة الحبشية ، ونجد آثاراً منه في غيرها)

ففي الأكدية [2] كالعربية _ تستخدم علامات الإعراب .

فالمفرد : يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة .

والمثنى: تقع في آخره ألف ونون _ في حالة الرفع _ وفي حالتي النصب والجر ينتهي في البابلية بياء ونون ، وفي الآشورية بحركة إمالة متطورة عن الياء المفتوح ما قبلها ، والنون .

وجمع المذكر السالم : يقع في آخره ولو مد (ضمة طويلة) رفعا. أما في حالتي النصب والجر فتستعمله البابلية بياء مد (كسرة طويلة) وتستعمله الآشورية بحركة إمالة طويلة كالسابقة.

---

[1] حظي بالإعراب بعض اللغات الأوربية كاليونانية ، واللاتينية ، والألمانية ، بيد أن معظم لغات أوربا الحديثة تخلو منه الآن فلا مميز فيها بين الرفع والنصب والجر وإنما يقوم مقامها إلحاق أدوات خاصة بذلك معظمها من حروف الجر أو بتقديم الألفاظ وتأخيرها على نحو ما يحدث في عاميتنا الآن. جرجي زيدان: الفلسفة اللغوية ص١٣٢ وانظر العقاد: اللغة الشاعرة ص ٢٢ وابن خلدون. المقدمة ص ٦٥٠.

[2] البابلية والآشورية، وتبدأ نصوصها في القرن الثلاثين ق .م.

وجمع المؤنث السالم : يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة كالعربية

وفي الحبشية [1] ينصب المفعول به ونظائره بالفتحة. ويحرك المضاف بالفتحة كذلك، وهي حالة غريبة لا توجد في غيرها من اللغات السامية .

وتظهر بقايا الإعراب – كذلك– في الأوجاريتية [2] وهي تتبع نظاما أبجديا لا تظهر فيه الحركات إلا مع الهمزة، فإذا وقعت آخرا ظهرت في صورة الضمة حال الرفع، وفي صورة الفتحة حال النصب. وفي صورة الكسرة حال الجر.

وفي النبطية– التي عرفت العلاقة بينها وبين العربية – وجدت بعض مظاهر الإعراب، وبدأ ذلك من النقوش التي عثر عليها، ويذكر المستشرق الألماني(نولدكه) أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، ويؤكد ليتمان أن النبطية كانت تختلف فيها أواخر الكلمات بحسب مواقعها الإعرابية.

وفي العبرية بقايا إعرابية تظهر في مواضع منها المفعول به . ويبدو أن علامة النصب في العبرية القديمة كانت (الفتحة الطويلة) التي نشأت عنها هاء متطرفة تذكر في أواخر الكلمات ، وتشبه الألف اللينة ، ويظهر

---

[1] هي لغة الموجة السامية التي هاجرت من جنوب الجزيرة العربية. وأقامت لها مملكة في شمال الحبشة كانت عاصمتها (أكسوم) في القرن الأول الميلادي.

[2] من الفرع الكنعاني، وهي لغة مدينة أوجاريت شمال اللاذقية وتعرف الآن برأس شمرة، وكانت تقوم فيها مظاهر العمران البشري في القرن التاسع عشر ق.م وانتهت حياتها في القرن الثالث عشر ق.م.

ذلك واضحاً فى الاسم المنصوب بنزع الخافض ، وفي أواخـر الظـروف المنصوبة مثل Laila بمعنى (ليل) وAtta بمعنى (حتـى) وكـذلك فـى المصدر الذي يناظر المفعول المطلق فى العربية ، إلا أنـه وفـق القواعـد العبرية تأتي بعد (الفتحة الطويلة) ميم زائدة (ما يسـمونه التميـيم ويقابلـه التنوين فى العربية) فيقال مثلاً : Uomam بمعنى (يوماً) وHattam وتعني (مجاناً) ونلمح آثاراً فى العبرية ترشد إلـى أن الضـمة ، والكسـرة كانتـا علامتين إعرابيتين فيها .

وجوده فى العربية :

أما العربية فيكاد يجمع العلماء على أن الإعـراب ظـاهرة لغويـة اتسمت بها من قديم الزمان ومنذ نشأتها .

ويقول المستشرق يوهان فك : إن العربية الفصحى قد احتفظت فـي ظاهرة التصرف الإعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميـع اللغات السامية باستثناء البابلية القديمة قبـل عصـر نموهـا ، وازدهارهـا الأدبي[1] .

ويقول الدكتور السامرائي : وقد احتفظت اللغة العربيـة الفصـيحة بظاهرة الإعراب ، وهي من صفات العربية الموغلة فى القدم .

وبعض الباحثين اللغويين كانوا يخضعون البحث اللغوي – منذ زمن غير قصير للنظرية القائلة بأن اللغات تمر بحالات ثلاث على التتابع .

---

[1] العربية ص٣ وجاء فى التاريخ القديم أن اللغة التي انتشرت فى المملكة البابلية قبـل زمن حمورابي بعشرين قرناً أو أكثر كانت ذات حركات للإعراب ، وأنها قضت أكثر من ألفي عام وهي ذات حياة فى سجلات الحكومة ودواوينها وعلى ألسنة العلية مـن القوم . انظر : أحمد رضا العاملي : مولد اللغة ص٧٨ .

١- حالة العزل .

٢- حالة الإلصاق .

٣- حالة الإعراب .

وكان من المسلم به أن كل لغة من اللغات المعروفة كانت على إحدى هذه الحالات الثلاث وفقاً لمرحلة التطور التي عرفناها فيها [١] .

ونقل ابن جني رأيا عن أبي الحسن أجاز فيه أن تكون الكلمات المبنية قد كانت قديما معربة ، فلما كثرت غيرت ، وأجاز مع ذلك أنهم ابتدأوا بناءها لأنهم علموا أنه لابد من كثرة استعمالها على حد قول الشاعر:

رأى الأمر يفضى إلى آخر   فصير آخره أولا

وقد رجح ابن جني أنهم ابتدأوا بناءها لأنه أدل على حكمتها، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها [٢] .

والنظرة التطورية إلى اللغة لا تقبل بحال أن نعد ظاهرة الإعراب فى العربية وجدت هكذا دفعة واحدة ، فالطبيعي أن الإعراب لم يصل إلى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة فى العربية إلا على مراحل ودرجات لابد أنه كان بسيطاً، كما هو الحال عند أخواتها .

---

[١] فندريس : اللغة ص٤٢٣ .

[٢] ابن جني : الخصائص ٣١/٢ ، ٣٢ وقد ذكر أبو القاسم الزجاجي أن الخلاف واقع قديما فى الإعراب هل نطقت به العرب فى أول تبلبل ألسنتها ؟

فقيل : هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم أعربته ، وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت به أولا غير معرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، فتتكلم به . انظر الإيضاح : ص٦٧-٦٩ .

ولعل كثيراً من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية ، ثابتة أواخرها على حركة واحدة ، أو على سكون ، أقصد أن الإعراب لم يكن مطرداً على أواخر الألفاظ المعربة ، وعلى النحو الذي نراه الآن [1] .

وهذا الرأي ربما استمده قائله مما ذكره فندريس وما رواه ابن جني في خصائصه فيما تقدم .

وقد يصح هذا القول في عصور نشأة العربية أما بعد اكتمالها على ألسنة أهلها فقد اتصفت بالإعراب الكامل سليقة ، وطبعاً .

ويرى بعض الباحثين المحدثين – كالدكتور إبراهيم أنيس – أن الإعراب كان من خصائص اللغة النموذجية ، فظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً – كما يقول النحاة – بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ، وخطابهم [2] .

ويوافقه الأستاذ عبد المجيد عابدين بعض الموافقة حين يقول : إن العربي كاد إذا عاد إلى بيئته أو بيته عاد إلى لهجته الدارجة هذه اللهجات الدارجة لم تكن في أغلب الظن معربة إعراب لغة قريش ، وكان الإعراب في هذه اللهجات بسيطاً ، وهي تذكرنا على كل حال باللهجات العربية الحديثة [3] .

---

[1] عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربي ص٣٤-٣٧ .

[2] د. أنيس : من أسرار اللغة ط٣ ص١٨٩ ، ١٩٠ .

[3] عبد المجيد عابدين : المدخل ص٤٣ .

ويتفق د.أنيس وعابدين في القول بأن النحويين اخترعوا بعض قواعد الإعراب ، فالدكتور أنيس يجعل الإعراب قصة يقول عنها : ما أروعها قصة ! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حكيت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري ، أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام [١] .

ثم يقول : والنحويون ابتكروا فى اللغة أصولا ، وقواعد رغبة منهم فى اطراد الإعراب ، وانطباقه على كل أسلوب [٢] .

وقد نما نفوذ النحاة على مرور الأيام ، وأصبح الكتاب والقراء يعرضون عليهم بضاعتهم ، فما أجازوه منها تقبله الناس قبولا حسناً ، وأصبح النحوي يشرع لهم ، ويقنن ، ويحل ، ويحرم ،لا يتورع عن تخطيئ أفصح الفصحاء ، أو تجريح أبلغ البلغاء متى انحرف عن أصول النحو ، وقوانينه الإعرابية [٣] .

نرى من كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب ، وفرضوها على الفحول من الشعراء ، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات [٤] .

والأستاذ عابدين لا ينكر كذلك أثر النحاة فى ابتكار بعض ظواهر الإعراب ، وفي إجراء القياس على بعض نماذجها رغبة منهم فى الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة [٥] .

---

(١) د. أنيس : من أسرار اللغة ص١٨٣ .

(٢) المصدر السابق ص١٨٤ .

(٣) المصدر السابق ص١٩٤ .

(٤) المصدر السابق ص١٩٦ .

(٥) عبد المجيد عابدين : المدخل ص٣٩ .

قد ادعى الدكتور أنيس أن النحاة العرب قد اخترعوا قواعد الإعراب على نظام النحو فى اللغات الأخرى "كاليونانية – مثلا– ففيها يفرق بين حالات الأسماء التي تسمى Cases ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة ، وكأنما قد عز على النحاة ألا يكون في العربية أيضا مثل هذه الـ Cases فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها : أنها حركة إعراب . وفي غير ذلك سموها حركة أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين"[1].

ومن هذا يتلخص أن الدكتور (أنيس) ومن تابعه يدعون أن الإعراب لم يكن في لهجات التخاطب عند العرب القدماء . وأن بعضه اخترع لطرد القواعد ، وانسجامها .

وربما كان هذا القائل تابعاً فى رأيه – بأن الإعراب لم يكن مراعى فى اللهجات الدارجة للأستاذ (Marcel Cohen) الذي يقول: "إن هذه القواعد المتشبعة الدقيقة وخاصة قواعد الإعراب لم تكن مراعاة إلا فى اللغة الفصيحة الأدبية لصعوبتها على اللهجة الدارجة" [2] .

وقد بنى هؤلاء رأيهم على اللهجات العامية فى العصر الحاضر في خلوها من الإعراب ، وعلى أن الإعراب صعب [3] .

---

[1] د.أنيس : من أسرار اللغة ص٢٩ .

[2] د. السامرائي : دراسات فى اللغة ص١٦ ، ود.الصالح دراسات فى فقه اللغة ص١٢٧.

[3] ظهرت – منذ مطلع هذا القرن – بناء على ذلك – دعوات هدامة تحبذ استعمال العاميات فى الأقطار العربية ، ونبذ الفصحى ، وتعدت ذلك إلى ترك الحروف–

ورد عليهم الدكتور وافي في كتابه (فقه اللغة) ، وتنحصر أدلته فيما يأتي :

١- اللهجات العامية الحديثة خضعت لقوانين التطور ، في مفرداتها ، وأوزانها ، ودلالاتها ، فبعدت بعداً كبيراً عن أصلها ، فلا تقوم دليلاً، وقد خضعت لقانون التطور الصوتي – وهو ضعف الأصوات الأخيرة فى الكلمة،وانقراضها – وهو قانون عام خضعت له جميع اللغات الإنسانية فى تطورها . وفي اللهجات العامية الحديثة بقايا من الإعراب مثل (أبوك – أخوك) فى عامية مصر .

في معظم لهجات العراق [١] تثبت النون فى الأفعال الخمسة مثل : يمشون–تمشون–تمشين.

=العربية واستعمال الحروف اللاتينية ، وقد قادها المستشرقون ومن سار على دربهم من العرب.

يقول المستشرق الفرنسي ماسنيون :"إن إهمال الإعراب ييسر تعليم اللغة العربية على الأجانب ، ويكون فى الوقت نفسه تجديداً يليق بمؤسسة المجمع). (يقصد المجمع العلمي بدمشق ، وكان عضوا فيه) . ويقول بعض المتشبهين بهم :"على أن فى مراعاة قواعد النحو من إلحاق علامات الإعراب بالجمل التي تتألف منها أحاديثنا ، ومحاوراتنا تفريطاً فى الوقت ، وتضييعا له ، وفي عدم مراعاتها توفيراً للوقت وحرصا عليه).

ومع ذلك فشلت هذه الدعوة الهدامة كما فشل ما انبنى عليها من الدعوة إلى العامية ، فقد تبين للجماهير العربية ، وعلمائها خبث هذه الدعوات ، فوقفوا لها بالمرصاد ، كما ذللت الصعوبات التي كان يتذرع بها فى هذا الصدد بتأليف الكتب السهلة التي تضم خلاصة القواعد الإعرابية والصرفية والتي تناسب مدارك المتعلمين .

انظر : سعيد الأفغاني : حاضر اللغة العربية في الشام ص١٥٦-٢١١ .

[١] والسعودية كما خبرت ذلك بالسماع منهم .

٢- روي بعض الباحثين أن آثار الإعراب بالحركات لا تزال باقية فـي لهجات بعض القبائل الحجازية فى العصر الحاضر ، ويستفاد ذلـك من كثير من كتب التاريخ ، ففي كتب أبي الفدا أن العربية بقيت فى بعض لهجات المحادثة حتى أواخر العصور الوسطى .

ونضيف إلى هذا أن الزبيدي فى تاج العروس (مادة عكد) ذكـر أن قرية قرب جبل عكادا كانت لا تزال فصيحة حتى عصره (وقد توفي الزبيدي سنة١٢٠٥هـ).

٣- صعوبة قواعد الإعراب لا تـدل علـى اختراعهـا ، فاليونانيـة ، واللاتينية - مع صعوبة ودقة الإعراب فيهما - كالعربية - لا تزال تستعمل حتى الآن فى المحادثة ، وخلق القواعد خلقـاً لا يتصـوره العقل،إذ اللغة هي التي تفرض نفسها ، ولم يكن هناك صـلة بـين علماء النحو العربي والإغريق ، حتى يقتبسوا مـنهم ، لأنهـم لـم يكونوا يعرفون اليونانية مع أن قواعـد العربيـة تختلـف اختلافـاً جوهرياً عن اللغة اليونانية .

٤- كان علماء البصرة والكوفة يأخذون فى وضع القواعـد مـن لغـة المحادثة عند القبائل العربية ، متحرين الدقة فـى ذلـك ، ولـيس بمعقول أن يتواطأ جميع العلماء مع علماء النحو على هذا الاختلاق، والاختراع.

٥- اكتشفت نقوش فى شمال الحجاز تدل دلالة قاطعـة علـى وجـود الإعراب فى العربية البائدة نفسها .

٦- أوزان الشعر العربي تقوم على الموسيقى ، ولابد لها من الإعراب .

٧- تواتر القرآن بالإعراب [١]. دليل قاطع على وصول الكلمات إلينا معربة وكذلك رسم المصحف العثماني ، مع تجرده من الإعجام، والشكل ، وذلك أن المصحف يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف المؤمنون – رسولا – شهيداً....الخ.

لا شك أن المصحف العثماني قد دون في عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة ، والكوفة الذين تنسب إليهم هذه المذاهب الفاسدة اختراع قواعد الإعراب [٢] .

وقد أثبت المستشرق يوهان فك أن الإعراب من سمات العربية القديمة ، فأشعار عرب البادية من قبل العهد الإسلامي ، ومن بعده ، ترينا علامة الإعراب مطردة كاملة السلطات ، كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين واللغويين الإسلاميين كانوا حتى القرن الرابع الهجري ، والعاشر الميلادي – على الأقل – يختلفون إلى عرب البادية لدرس لغتهم تدل على أن التصرف الإعرابي كان بالغاً أشده لذلك العهد ، بل لا نزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب ، كما استدل –أيضا– بالقرآن الكريم ، وإعرابه ، إذ إنه أقدم أثر من آثار النثر الأدبي [٣] .

---

[١]-وكذلك نقلت إلينا الأحاديث النبوية معربة ، وطريقة نقلها موثوق في صحتها ومقاييسها ، انظر د.الصالح : دراسات في فقه اللغة ص١٢٤ ، ١٢٥ .

[٢] انظر د.وافي : فقه اللغة ص٢٠٤-٢١٠ .

[٣] يوهان فك : العربية ص٣ ، ٤.

ودقة الإعراب ، وتنوعه ليست مانعاً من التخاطب بلغة معربة ، ولهذا نظائر فى تاريخ اللغات الأوربية كالألمانية التي لا تزال لغة تخاطب بين الألمان [1] .

وعد الدكتور مهدي المخزومي هذا الرأي -أيضا- زعما يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطعة [2] .

ووصف الدكتور صبحي الصالح جعل الإعراب قصة بأنه غلو لا ريب فيه [3] .

وكذلك الأستاذ مصطفى صادق الرافعي إذ يقول :

نقطع بأن اللحن لم يكن فى الجاهلية البتة ، وكل ما كان فى بعض القبائل من خور الطباع ، وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر ، ولا عبرة بما يهجس به بعض أولئك الذين تراهم فى مجازفتهم ، وتخرصهم كأنما يشرحون للناس علم الغيب [4] .

وقد ذكر ابن جني أن العرب أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة [5] .

وهذه الردود القاطعة تنفي أن لهجات التخاطب الأولى كانت خالية من الإعراب ، كما تنفي أن يكون النحاة قد اخترعوا شيئا من القواعد .

---

(1) عبد المجيد عابدين : المدخل : ص٤٢ ، ٤٣ .

(2) د. المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجاً فى دراسة اللغة والنحو ص٢٤٧ .

(3) د. الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص١٢٩ .

(4) الرافعي : تاريخ آداب العرب ص٢٣٩ ، ٢٥٤ .

(5) ابن جني : الخصائص ٢/٢٦ .

فالحقيقة الناصعة أن الإعراب ثابت فى العربية ، وقديم قدم العربي نفسه .

لم دخل الإعراب الكلام ؟

١- رأي معظم الباحثين القدامى والمحدثين :

دار حوار طويل بين علماء اللغة حول علامات الإعراب – التي هي الحركات – وما تدل عليه .

وجمهرة الباحثين قديماً وحديثاً يقولون : إن الإعراب دخل الكلام لإفادة المعاني المختلفة .

يقول أحمد بن فارس : فأما الإعراب فبه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلا لو قال :(ما أحسن زيد) – غير معرب – أو (ضرب عمرو زيد) – غير معرب – لم يتوقف على مراده ، فإذا قال ، ما أحسن زيدا – يفتح نون أحسن ونصب زيداً – أو : ما أحسن زيد – بضم نون أحسن وإضافة زيد إليه – أو : ما أحسن زيد – بضم نون أحسن وجعل زيدا فاعلاً – أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، ثم يقولون : هذا غلاما أحسن منه رجلا – يريدون الحال فى شخص واحد ، ويقولون : هذا غلام أحسن منه رجل – فهما إذا شخصان ، وتقول : كم رجلا رأيت ؟ في الاستخبار ؟ وكم رجل رأيت ، في الخبر يراد به التكثير ، وهن حواج بيت الله – بضم الجيم المشددة وإضافة حواج إلى بيت – إذا كن قد حججن ، وحواج بيت الله – بنصب بيت – إذا أردن الحج ، ومن ذلك جاء الشتاء والحطب – بنصب الحطب – لم يرد أن الحطب جاء وإنماء أراد

الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئهما قال : والحطب – بالرفع – وهذا دليل يدل على ما وراءه [1] .

ويقول في موضع آخر : إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال :(ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب ، والاستفهام والذم إلا بالإعراب ، وكذلك (ضرب أخوك أخانا) و(وجهك وجه حر) – بإضافة وجه إلى حر – و(وجهك وجه حر) – برفعهما منونين على الصفة – وما أشبه ذلك من الكلام [2] .

ويقول في موضع ثالث :.من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد[3] .

ويقول ابن جني : الإعراب : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ، ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه .

وهو يشرح معاني الإعراب فيقول :

---

[1] ابن فارس : الصاحبي "باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع" ص١٦١ ، ١٦٢ .

[2] ابن فارس : الصاحبي "باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية" ص٣١ .

[3] المصدر السابق "باب ذكر ما اختصت به العرب" ص٤٢ .

إن لفظه مصدر أعربت عن الشيء : إذا أوضحت عنـــه ، وفـــلان معرب عما فى نفسه : أي مبين له ، وموضح عنه ، ثم يقول :

وأصل هذا كله قولهم العرب ، وذلك لما يعزى إليها من الفصـــاحة والإعراب ، والبيان ثم يقول :

ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفـــاً أيضا ، وكأنه من قولهم: (عربت معدته) أي فسدت كأنها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة .

وقد ألمح ابن جني إلى جواز التقديم والتأخير للفاعـــل ، والمفعـــول لدلالة الحركات الإعرابية عند حديثه عن مثل (ضرب يحيى بشـــرى) متـــى يجوز تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فالعبرة عند خفاء الإعراب على قرائن أخرى ، وإلا لم يجز تقديم المفعول على الفاعل [١] .

ويقول أبو القاسم الزجاجي : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن فى صـــورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعـــراب فيها تنبئ عن هذه المعاني .

ثم قال : وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليهـــا ، ليتسعوا فى كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً [٢] .

---

[١] ابن جني : الخصائص : "باب القول على الإعراب" ١/٣٥ – ٣٧ .

[٢] الزجاجي : الإيضاح ص٦٩ ، ٧٠ وانظر العاملي : مولد اللغة ص٧٦ .

ومعظم الباحثين المحدثين يؤيد هذا الرأي .

فالأستاذ العقاد يقول : إن الإعراب فى اللغة العربية أثر من آثار استخدام الحركة فى التعبير عن المعنى [1] ، ثم يذكر أن ذلك مفيد فى التراكيب العربية ، فهو آية السليقة الفنية فيها توافرت لها جملاً مفهومة بعد أن توافرت لها حروفاً تجمع مخارج النطق الإنساني على أفصحها ، وأوفاها.

ومزية أخرى وهي أنه يجوز مع الإعراب – كما ذكر السابقون – التقديم والتأخير ، وذلك يحتاج إليه فى كل وزن من أوزان البحور .

ولم تكن قواعد الإعراب لتسعد الشعر هذا الإسعاد فى تطويع أوزانه لمعانيه لو أنه نظم قصائده بلغة أجنبية لأنه لا يظفر فى تلك اللغة بالكلمات التي تتساوق فيها أوزان الصرف ، وأوزان الشعر ،ولكن اللغة العربية تتفرد بسمة الشاعرية لأنها جمعت على هذا المثال البديع بين أبواب الاشتقاق ، وحركات الإعراب [2] .

ويقول الدكتور عثمان أمين :

"لما كانت العربية لغة تتوخى الإيضاح ، والإبانة كان الإعراب إحدى وسائلها ، فكان إفصاحاً عن صلات الكلمات العربية ، بعضها ببعض وعن نظم تكوين الجمل ، بالحالات المختلفة لها" [3] .

---

[1] العقاد : اللغة الشاعرة ص١٩ .

[2] المصدر السابق ص٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ .

[3] د. أمين : فلسفة اللغة العربية ص٥٢ ، وفي اللغات الأخرى غير المعربة يميز بين الكلمات بمواقعها ، وبأدوات خاصة ، المصدر السابق ، ص٥٢ – ٥٤ .

ويقول الأستاذ عابدين : إن "حركات الإعراب تبين وظيفة الكلمة المعربة فى العبارة ، وعلاقتها بما عداها من أجزاء الكلام" [١] .

والأستاذ جرجي زيدان : يثبت أن الإعراب أرقى ما وصلت إليه اللغات حتى الآن ...فإن تقديم الألفاظ ، وتأخيرها قلما يؤثران في المقصود من العبارة إذا حفظت حركات الإعراب ، ففي العربية الفصحى نقول : قتل الأسد النمر ، وقتل النمر الأسد والأسد قتل النمر ، والأسد النمر قتل (قتله) والنمر قتل الأسد – برفع الأسد ونصب النمر فيها – وجميعها : تفيد أن الأسد القاتل ، والنمر المقتول ، وإذا أردنا العكس لا نحتاج إلا إلى تغيير حركات الإعراب" [٢] .

ونحن نميل إلى هذا الرأي الذي يثبت أن الحركات الإعرابية دوال على المعاني ، فلولاها ما عرفنا الفاعل من المفعول ، ويكفي أن نذكر أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئا يقرأ : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولِهِۦ ۚ ﴾ – بالجر– فقال : معاذا الله أن يكون بريئا من رسوله اقرأ : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ ﴾ – بالرفع – فالكلام واحد، ولم يتغير فيه إلا حركة اللام،فإذا حركت بالكسر ، أدى إلى كفر ، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه" [٣] .

وقد روى أن ابنة أبي الأسود سألته : ما أحسن السماء يا أبت؟ – برفع (أحسن) وجر (السماء) –.فقال : نجومها ، فقالت : لا أريد هذا إنما

---

[١] عابدين : المدخل ص٣٣ .

[٢] جرجي زيدان : الفلسفة اللغوية ص١٣٢ .

[٣] محمد عرفة : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص١١٧ .

أتعجب من حسنها ، فقال : ما هكذا تقولين قولي: ما أحسن السماء – بالنصب [1] وفي رواية أخرى وافتحي فاك .

فدلالة حركات الإعراب على المعاني – فى نظم الكلام وتراكيبه– هو الصواب الذي لا معدل عنه .

٢– رأي ابن مضاء :

يجعل ابن مضاء الإعراب جزءا من بنية الكلمة فلا يسأل عنه كما لا يسأل عن أية حركة فى بنية الكلمة .

يقول : "وكما أنا لا نسأل عن عين (عظلم) [2] وجيم (جعفر) ، وباء (برثن) لم فتحت هذه . وضمت هذه وكسرت هذه ، فكذلك أيضا لا نسأل عن رفع (زيد) ، فإن قيل: (زيد) متغير الآخر ، قيل : كذلك (عظلم) يقال – في تصغيره – بالضم – ، وفي جمعه – على فعائل – بالفتح ، فإن قيل للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال ينصب فيها ، وأحوال يخفض فيها قيل ، إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأولى ، الرفع – بكونه فاعلاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو مفعولا لم يسم فاعله – والنصب – بكونه مفعولا – والخفض – بكونه مضافاً إليه – صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم فى حال – ويفتح فى حال ويكسر فى حال ، يكسر فى حال الأفراد ، ويفتح فى حال الجمع ، ويضم فى حال التصغير" [3] .

---

[1] المصدر السابق ص١١٧ .

[2] العظلم – كزبرج الليل المظلم ، وعصارة شجر ، أو نبت يصبغ به .

[3] ابن مضاء : الرد على النحاة ص١٦٠ ، ١٦١.

وقد عد ذلك الدكتور أنيس مذهباً جديــداً ، فهــو "يشــبه حركــات الإعراب بالحركات التي هي جزء من بنية الكلمة ، أو الصيغة والتي هــي شرط فى التعرف على هذه الكلمة ، أو تلك الصيغة ، في حــين أن فقــدان الكلمة لحركات إعرابها لا يفقدها شيئا من معالمها ، ولا يــؤثر فــي فهمنــا لمعانيها ، فكم من كلمات نقف عليها بما يسمى السكون ، ومع ذلك نــدرك بسهولة المراد منها ، ولا يلتبس علينا الأمر فى التعرف على مركزها مــن المجملة" [1] .

ويقول : إن "قياس حركات الإعراب على تلك الحركات التــي هــي جزء أساسي من بنية الصيغ قياس مع الفارق لأن تغير حركات الإعراب لا يؤثر فى الصيغة ولا يغير معنى الكلمات" [2] .

ولكننا نرى أن ابن مضاء يتفق مع العلماء السابقين – أصحاب الرأي الأول – في دلالة حركات الإعراب على المعاني [3] . غاية ما هنالــك أنــه يمنع التعليلات المعقدة التي تجعل من الإعراب مشكلة عويصة ، فهو يكتفي بأن يقال : إن هذا الاسم مرفوع ، لأنه فاعل ، وهذا منصوب لأنه مفعول ، ولا ينبغي أن يكون هناك سؤال بعد ذلك ، وتلك هي العلل الأولى التي يدعو إليها.

---

[1] د.أنيس : من أسرار اللغة ص٢٢٦ .

[2] المصدر السابق ص٢٢٧ .

[3] يقول الدكتور الصالح : إن ابن مضاء لم يبلغ بآرائه الجديدة فى النحو حد إنكــار مــا للحركة الإعرابية من مدلول ، بل كان على العكس من ذلك يرى : أن فقــدان هــذه الحركة فى كلمة ما لابد أن يؤثر فى توجيه فهمها حتى ليوشك أن يعتبــر الحركــات الإعرابية جزءاً من بنية الكلمة ، انظر : دراسات في فقه اللغة ص١٤٢ .

وأما الدكتور أنيس فقد هاجمه فى دلالة الحركات على المعاني فهــو يؤمن بأنها ليست كذلك [1] وسنناقشه بعد قليل عند عرضنا لرأيه .

٣- رأي قطرب ومن تابعه :

يرى قطرب (محمد بن المستنير تلميذ سيبويه) [2] أن العرب (إنمــا أعربت كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف ، والوصــل ، وكــانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبــاً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم علــى متحــرك وســاكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة فى كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان" [3] .

فالإعراب – في رأيه – ليس للدلالة على المعاني ، بل لا يعــدو أن يكون مجرد حركات لوصل الكلام ، وهو يعاقب الســكون ، فــالكلام إمــا موقوف عليه أو موصول ، فإذا وقف عليه يلزمــه الســكون ، وإذا وصــل حرك،"ولم يلتزموا حركة واحدة لئلا يضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتســاع فى الحركات ، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة" [4] .

---

[1] د.أنيس : من أسرار اللغة ، ص٢٢٨ .

[2] ت سنة ٢٠٦هــ ، انظر : الزبيدي فى طبقاته ص١٠٦ ، والسيوطي : بغية الوعــاة ص١٠٤ والقفطي : انباه الرواه ٣١٩/٣.

[3] الزجاجي : الإيضاح ص٧٠ ، ٧١ .

[4] د. أنيس : من أسرار اللغة ص٢٠٨ .

وقد تابع قطربا في رأيه الدكتور إبراهيم أنيس من المحدثين ، فهو يقول : يظهر – والله أعلم – أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل فى الكلام شعرا أو نثراً ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون كما يظهر أن الأصل فى كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل".

"ولهذا كله نرجح أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة ، من الفاعلية ، والمفعولية ، ونحو ذلك ، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع ، وتواليها فى الكلام الموصول ، ثم أنها لم تكن ملتزمة فى كل الحالات ، بل قد رأينا ألا ضرورة لها إلا فى القليل من الأحيان ، وقد كانت تلك الحركات التي تطلبها نظام المقاطع تتذبذب بين الفتح أو الضم أو الكسر ، وكان الذي يعين الحركة أحد عاملين طبيعة الصوت المحرك ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى [1] .

ففي مثل : (الشجر مورق) لم يكن العربي يحتاج إلى تحريك الراء ، ولكنه فى مثل : (شجر التفاح) يحتاج إلى تحريك الراء ، وقد نقل عن العرب أنهم كانوا يتخلصون من التقاء الساكنين بإحدى الحركات الثلاث : الكسرة-الضمة-الفتحة – ثم خصه النحاة بالكسرة ، وجعلوا الحالات الأخرى إعراباً، ثم طردوا الظاهرة التي اخترعوها .

وللدكتور أنيس رأي فى الإعراب بالحروف كالمثنى ، وجمع المذكر والأسماء الخمسة .

---

[1] المصدر السابق ص٢٥٣ .

فقد جعل حالات الإعراب – رفعا ونصباً وجراً – منسوبة لقبائل متعددة ، كانت كل منها تلتزم صيغة واحدة لها ، ثم جمعها النحاة وفرقوها على حالات الإعراب ، فالمثنى كان يستعمل بالألف – مطلقاً – عند بعض القبائل ، وبالياء – مطلقاً – عند آخرين ، وقد عد الدكتور أنيس الصيغة بالياء أصلا ، وبالألف فرعا ، وجمع المذكر كان يستعمل بالواو عند قبائل معينة ، وبالياء عند غيرهم ، وخص الأولى بحالة الرفع ، والثانية بحالي النصب والجر ، وكذلك الأسماء الخمسة كانت تستعمل بالواو عند جماعة ، وبالألف عند فريق ثان ، وبالياء عند فريق ثالث ، ثم خص النحاة كل صورة بحالة إعرابية .

وقد أجرى الدكتور أنيس شرحاً واسعا لطرق الوقف في العربية محاولا أن يستنبط منها أدلة لهذا الرأي الذي "حلا له أن يلتزم به مفصلاً فيه، وكأنه أول من قال به" [1] وبعد أن أجرى دراسات مستفيضة للوصل ، والوقف وبعض الاستنتاجات العربية الأخرى يقول :

فإذا عرفنا أن أصول الإعراب كانت محل الزلل ، والخطأ بين أصحاب اللغة ، بل الفصحاء منهم ، ، وإذا كانت هذه الأصول الإعرابية لا تتفق في بعض الأحيان مع ما صح سنده من قراءات قرآنية ، ولا مع بعض الفواصل القرآنية ، وما تتطلبه من نظام موسيقى ، وإذا كان سقوط تلك الحركات الإعرابية فى حالات الوقف لا يغير من المعنى ، ولا يؤثر فيه ، وإذا كانت آراء النحاة بصدد الأصول الإعرابية على تلك الصورة من الاضطراب ، والاختلاف الشائع فى كتبهم فهل بعد كل هذا يطمئن الباحث

---

[1] د. السامرائي : دراسات فى اللغة ص١٣ .

المنصف إلى قواعده ، ويعتقد أن النحاة قد نجحوا في تفسير ظاهرة لغوية سمعوها ، فاستقرأوا شواهدها ، واستنبطوا طرقها [1] .

وهذا الرأي – مع ما ذهب إليه قطرب من القدامي – لا يخرج عن اعتبار حركات الإعراب لا معنى لها فى الدلالة على فاعلية ، أو مفعولية ولا تفيد فى تركيب الجمل ، ونحوها من نظم التراكيب اللغوية ، بل هي مجرد حركات للوصل ، والانسجام الموسيقي فى الكلام .

وقد رد الأقدمون على قطرب بأنه لو كان زعماً لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ثالثة وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام ، وأي حركة أتي بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير فى ذلك ، وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب ، وحكمة نظام كلامهم" [2] .

وهذا الرد يهدم مذهب قطرب ، لأنه لا يجعل للغة اطرادها وانسجامها ، كما أراد .

ولم ترتض جمهرة الباحثين انسياق الدكتور أنيس وراء هذا الرأي بتفصيلاته التي ذكرناها فقد وصفه الأستاذ عضيمة بأنه أسرف في زعماته ودعاويه [3] وأنه خلط وتخبط [4] .

وعد الدكتور السامرائي رأيه فى الإعراب افتراضا لا يقوم على أساس علمي تاريخي [5] .

---

[1] د. أنيس : من أسرار اللغة ص٢٣٣.

[2] الزجاجي : الإيضاح ص ٧١ .

[3] الشيخ عضيمة : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض العدد السادس ص٧٧.

[4] المصدر السابق ص٨٠ ، وانظر أيضا ص٦٩ .

[5] د.السامرائي :دراسات فى اللغة ص١٣.

وكذلك الأستاذ عابدين حين قال : لسنا نرى ما رآه الدكتور إبـراهيم أنيس من أن تحريك أواخر الكلمات كان لعوامل صوتيه [١] .

ولأستاذنا الشيخ عضيمة وقفات معه بين فيها خطل رأيه .

فالدكتور أنيس جعل حركات أواخر الكلمات للانسجام دون أن يبين ضوابط هذا الانسجام وحدوده ، وإذا سئل عن ذلك لم تسمع منه ألا همهمة لا تبين وغمغمة لا تتضح ، تارة يكون الانسجام عنده بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله ، وتارة يكون بأن يحرك الحرف الأخير بحركة مـا بعـده ، ومن حق هذا الانسـجام أن يرفـع وينصـب ويجـر ويسـكن الأسـماء والأفعال[٢].

وقد جعل لنفسه امتياز الكشف عن ماهية هذا الانسجام فهو خاضـع لهواه ومزاجه ...ولو جعل هذا الانسجام من حق المتكلم أو القـارئ لكـان سمحاً كريماً [٣] .

لقد تعرض النحويون لحملات ظالمة فى عصور مختلفة ، وما جرؤ أحد على أن يرميهم بما رماهم به الدكتور أنيس .

وقد ناقشه في نظريته وبين فسادها .

فالدكتور أنيس يذكر قول أبي ذؤيب .

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا　　　إلا أقض عليك ذاك المضجع

---

[١] عابدين: المدخل ص٣٧.

[٢] د.عضيمة : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ، العدد السابق ص٦٩.

[٣] المصدر السابق ص٦٧.

ويهرب من الحديث عن كلمة (مضجع) لم جاءت مرفوعة مع أن الانسجام يقتضي خلاف ذلك ؟

ثم إنه يدعي أن قول أبي ذؤيب .

"أمن المنون وريبها تتوجع"

قد أخطأ النحويون فى ضبطه فهو يخالف النحويين فى أن تكون حركتها الكسرة ، ويرجح أن الشاعر قد نطق نون "المنون" مفتوحة لانسجام هذا مع طبيعة النون ، ومع ما يكتنفها من حركات ،ولا شك أن الانسجام بين الحركات يأبي توالى الضم ثم الكسر ثم الفتح كما يزعم النحاة .

ويقول الأستاذ عضيمة معلقاً :

يزعم الدكتور أن الانسجام بين الحركات يأبى توالى الضم ، والكسر، ثم الفتح ، من أين أتى بهذا القانون ؟ وكيف وقع عليه ؟ إن توالى الضم والكسر ثم الفتح جاء فى الكلمة الواحدة (عُلِمَ) – (سُمِعَ) – بالبناء للمجهول – أفلا يأتي فى كلمتين ؟

ونجد توالى الضم ، والكسر والفتح كثيراً جداً فى القرآن الكريم .

ومن أمثلته قوله تعالى "﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴾ " (٢٠ : ١٢٨) إلى غير ذلك مما ذكره الشيخ عضيمة من آيات وجاء ذلك في قول الأعشى:

ألن رأت رجلا أعشى أضر به ريب المنونِ ودهر متبل خبل

(المنون ودهر)

ويقول الأستاذ عضيمة : ولست أعرف معنى لقوله (إن الشاعر نطق بالنون مفتوحة لانسجام هذا مع طبيعة النون ، هل يرى أن الكلمات المختومة بالنون لا ينبغي أن تكون مجرورة أو يرى أن كلمة (المنون) وحدها لا تكون مجرورة .

جاء لفظ (المنون) مجروراً فى قوله تعالى" ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ ﴾ (٥٢ : ٣٠).

ويقول الدكتور أنيس :

وفي كلمة "ريب" ترى أنه يترتب على وصلها بما بعدها أن يتوالى ثلاثة حروف تواليا مباشراً هي : الياء+ الباء + الهاء ، ولا يتأتى هذا فى نظام توالى الحروف العربية فى وصل الكلام ،ولذلك وجب تحريك الباء فى كلمة (ريب) غير أننا نخالف النحويين فى أن حركتها الكسرة كما يزعمون ونرجح أن حركتها هنا الفتحة لتنسجم مع ما يجاورها من حركات .

ويذكر الدكتور عضيمة أن هذا الموقف تتجلى فيه ثلاثة أمور :

١- يختلق الدكتور أنيس قوانين لا أصل لها وليست ثمرة اجتهاد ودراسة ولكنها وحي التخبيط والتخليط .

٢- يصر الدكتور على أن النحويين عبثوا بكلام العرب ، وغيروا حركات لأواخره ، يتهم النحويين هذا الاتهام الخطير من غير أن يقدم دليلا وحجة لما يدعيه .

٣- "من" الجارة لا يسمح لها الانسجام عند الدكتور أن يقع الاسم بعدها مجروراً [1] .

---

[1] د. عضيمة : مجلة كلية اللغة العربية بالرياض – العدد السابق ص٧١-٧٥.

وقد ناقشه فى غير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره .

وأشار إلى أن الحركات الإعرابية لها أثر فى إيضاح المعاني المرادة وطبق ذلك فى كثير من الأمثلة [1] .

وقد ناقش الدكتور مهدي المخزومي – أيضا – رأي الدكتور أنيس فى رسالته "مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو" مناقشة دقيقة وتتبع كلامه نقطة بعد الأخرى .

فإذا كانت حركات الإعراب – تبعاً لهذا الرأي – حركات لوصل الكلام فقد رجح الدكتور أنيس أن تكون كلمة "شاحبا" – في قول الشاعر:

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا   منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

وقد نطقها الشاعر مكسورة ، ولكن النحاة أبدلوا الكسرة فتحة لتنسجم مع قواعدهم [2] فهل يرى – مثلا – أن قوله تعالى من سورة الجن : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ إنما قرأها النبي – صلى الله عليه وسلم – (كذب) بكسر الباء لتنسجم مع كسرة الذال كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة "شاحب" – في البيت السابق – بكسر الباء؟

وقد وقع كثير من الأمثلة المعربة بما يخالف رأي الدكتور مثل : "لواقع" فى القرآن الكريم ، فوقوع الضمة فى العين بعد الكسرة فى القاف مما لا ينطبق عليه القانون الصوتي الذي استند إليه الدكتور لأن العرب – كما صرح الفراء وغيره – يستثقلون كسرة بعدها ضمة كما يستثقلون ضمة بعدها كسرة [3] .

---

[1] المصدر السابق ص٦٧ ، ٦٨ .

[2] د. أنيس : من أسرار اللغة ص١٤٩ ، ٢٥١ .

[3] وكثير من هذه المواقع الإعرابية المشكلة فى فواصل القرآن قد خضع لتنوع القراءات وترجحها بين صورتين متضادتين ، وحركتين متقابلتين كالضم ، والكسر مثلا كما يقول الدكتور الصالح ، انظر كتابه : دراسات في فقه اللغة ص١٢٣.

فعقلية الجماعة – كما يقول الدكتور المخزومي – قد تناسب هذا العامل الصوتي الذي يلح عليها بالانسجام بين الحركات فيما يتصل بحركة آخر الكلمة وهي الحركة الإعرابية تناسته مضطرة للتمييز بين أحوال الكلمات فى ثنايا التأليف وإلا فاتها الغرض وهو الإفهام .

كيف يفسر الدكتور حالات الوقف عند من ينتظر ، ففي الرفع ينطقون بالضمة ، ويطيلونها فكأنما هي واو ، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته فكأنما هي ياء ، فيقولون : خالدو – خالدى ، وهناك من لا ينتظر وقريش كانوا وسطا بين هذا وذاك ، فيبقون الفتحة ، ويسقطون ما عداها : جاء خالد – مررت بخالد – رأيت خالداً .

"فإذا لم تكن الحركات أعلاما لمعان قصد إليها المتكلم بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها – في كثير من الأحيان – لوصل الكلمات بعضها مع بعض ، فكيف يفسرون الوقف على "خالد" فى لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ، ومنصوبة ، ومخفوضة فى الجمل الثلاث ؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها ؟[1] .

فالقول بأن الحركات سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض وأنها ليست أعلاماً للمعاني قول لم يحالفه التوفيق [2] إذ تعترضه مشكلات كثيرة لا يستطيع حلها ، والإجابة عنها ، فحالات الوقف التي استدل بها لا تعضده ، ومبدأ المناسبة الذي اعتمد تخالفه النصوص الصريحة .

---

(١) د. المخزومي : مدرسة الكوفة ص٢٥٠-٢٥٢.

(٢) المصدر السابق ص٢٥٠-٢٥٢.

٤- رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى :

يدعي الأستاذ إبراهيم مصطفي أن النحاة العرب جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا فى علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً فى تصوير مفهوم ، أو إلقاء ظل على صورته [١] .

ثم يخلص من ذلك ليقّرر أن الضمة علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ، ويتحدث عنها ، وأن الكسرة علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة ، كما فى "كتاب محمد" و"كتاب لمحمد" .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ، ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون فى لغة العامة .

فللإعراب الضمة ، والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة ، ونظم الكلام [٢] .

ودعوى أن النحاة لم يروا حركات الإعراب دالة على المعاني منقوصة فهم قد نصوا على أن الضمة علم الفاعلية ، والفتحة علم المفعولية، والكسرة علم الإضافة ، وقد سبق ذكر النصوص المؤيدة لذلك.

ويمكن أن نفهم هذه الدلالة – أيضاً من قول ابن مالك :

---

[١] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص٤١ وانظر د.مهدي المخزومي في النحو العربي من تقديم الكتاب للأستاذ مصطفى السقا ص٥ وص١٨٦ من كلام الدكتور المخزومي.

[٢] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص٥٠.

ورفع مفعول به لا يلتبس   ونصب فضلة أجز ولا تقس

فمعنى البيت : أن الرفع علامة الفاعلية ، والنصب علامة المفعولية، فإن كان هناك موضع تميز فيه الفاعل من المفعول بغير العلامة فأعط كل واحد منهما علامة الآخر ، مادام الأمر لا يلتبس ككسر الزجاج الحجر ، فإنه معلوم هنا الكاسر من المكسور [1] .

فقول الأستاذ إبراهيم أن النحاة لم يجعلوا الحركات الإعرابية دلائل على المعاني قول يخالفه واقع الكلام العربي ، ودراسة النحاة له ، فكتبهم مليئة بالدلالة على ذلك .

وقوله : إن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ليس جديداً وإنما استمده من كلام السابقين .

ففي شرح الكافية للرضي أن الرفع علم كون الكلمة عمدة في الكلام والعمدة هو ما كان أحد ركني الإسناد ، فقول الرضي (علم كون الكلمة عمدة) مساو لقول القائل (علم الإسناد) إلا أنه أراد بعض ما تدل عليه الكلمة – وهو كون الكلمة مسنداً إليها – ولم يرد الشق الآخر – وهو كون الكلمة مسندة – مع أن كلمة الإسناد شاملة للمعنيين .

والخلاف بين هذا القائل وبين ما ذهب إليه الرضي وغيره من النحويين المتقدمين منحصر في التعليل لما خرج عن هذا الحكم ، أي ما كان مسنداً إليه ونصب ، أو ما كان مسنداً ونصب [2] .

---

[1] وإن كنا نرى أن هذا المثال ونحوه – كخرق الثوب المسمار – من صنع النحويين ، والإجابة عليها تكلف ظاهر.

[2] محمد عرفه : النحو والنحاة ص١٢٨ ، ١٢٩ .

وقوله : إن الكسرة علم الإضافة منقول عن العلامة.ابـــن الحاجـــب وشارحه المحقق الرضي [١] .

فالأستاذ إبراهيم يرى أن الكسرة تدل على معنى في الكلام – وهو الإضافة – ويرى – أيضا – أن الإضافة باب كثير الدوران فـــى الكـــلام ، وأسلوب واسع الاستعمال ، بل هي أداة تستعمل بياناً للأغراض المختلفة وأن على النحاة أن يدرسوها درساً واسعاً عميقاً لا ليتبينوا أثرهـــا فـــى اللفـــظ . وحكمها فى الإعراب بل ليعرفوا سبيلها فى البيان ، وأثرهـــا فـــى تصـــوير المعاني ، ومدى تصرف العرب فيها .

ونحن نجيبه بأن النحاة قد فعلوا ذلك ، فكما درســـوا حكمهـــا فـــى الإعراب درسوا سبيلها فى البيان ، وأثرها فى تصوير المعاني ، وعقدوا بابا لبيان معاني حروف الإضافة (حروف الجر) وأطالوا ما شاءت لهم القـــدرة على استقصاء كلام العرب وبينوا متصرف هذه الحروف [٢] .

فلم يأت النقاد بجديد بل أتى برأي القدماء فى عبارة أخرى ، والذي ابتكره على وجه الخصوص وهو ابتكار غير مقبول قوله : أن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المســـتحبة عنـــد العرب ، فهي بمثابة السكون فى لغة العامة.

ودلل على استقامة رأيه فى أن الفتحة أخف من السكون بلزوم قطع النفس عند النطق ببعض الحروف ساكناً ، وإرسال النفس فى البعض لمضوا فى التخفيف ، وساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور .

---

[١] الرضي : شرح الكافية ١/٢١.

[٢] محمد عرفة : النحو والنحاة ص١٦٠ ، ١٦١ .

والعرب يميلون إلى التخفيف فيسكنون عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة – كرسل وفخذ – فإذا كانت مفتوحة – مثل جمل استبقوها مفتوحة ، فأخذ من ذلك أن السكون لو كان أخف من الفتحة لمضوا فى التخفيف ، وساووا مفتوح العين بالمضموم ، والمكسور .

كذلك استدل بقول العرب فى جمع (حسرة) ، (حسرات) و(دعد)(دعدات) – بفتح العين – وقال : إن العرب تأبى أن تبدأ بساكن ، وترفض أن يجتمع فى نطقها ساكنان حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح .

ثم ساق بعد ذلك أدلة على أن الفتحة ليست علم إعراب .

ولكن الأدلة التي ساقها لتأييد رأيه فى أن الفتحة أخف من السكون يتجه إليها النقد ، فقطع النفس فى السكون ، وترديده عند النطق ببعض الحروف لا يدل على ثقل السكون ، بل إن ذلك ناشئ من أن مخرج الحرف واحد ، وهذا بمثابة التأكيد فيه ، أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر.

وتخفيف عين الثلاثي – في مثل رسل – وفخذ وجمل – إن دل على أن الفتحة أخف من الضمة والكسرة ولذلك تخففوا منهما بالإسكان – لا يدل على أنها أخف من السكون .

وربما أخذ الباحث مما ذكره صاحب الرأي المذكور أن السكون أخف من الفتحة– في مثل هذه المواقع – إذ لو كانت الفتحة أخف من السكون لتخففوا في الأمثلة المذكورة بها دون السكون فكانوا يقولون ، رسل وفخذ بفتح السين والخاء .

والتخفيف في حسرات ودعدات ونحوهما ليس فيه دلالة ، لأن التخفيف الحاصل جاء من تماثل الحرفين (الحاء ، والسين ، والدال ، والعين) في الحركة بدليل أنهم أجازوا في المضموم والمكسور الإتباع مثل ، حنطة وخطوة فيقولون حنطات – بكسر الحاء والنون – وخطوات – بضم الخاء والطاء [1] .

والاتفاق بيننا وبين الأستاذ إبراهيم أن الضمة والكسرة أثقل من السكون ، أما الابتداء فلا يجوز بالساكن لأن الساكن قطع فيتنافى البدء والقطع ، كذلك طبيعة النطق لا تسمح بالساكنين [2] .

وقد استدل على أن الفتحة ليست علامة إعراب ببعض أحكام الوقف وأحكام أخرى نحوية وعروضية [3] .

١- مما استدل به أنه يجوز الوقف بالنقل على مضموم الآخر أو مكسوره ، أما مفتوح الآخر فلا يوقف عليه بالنقل ، فعدم نقل الفتحة يدل على أنها ليست علامة إعراب [4] .

---

[1] عد الأستاذ العقاد هذا الاستدلال خاطئا قال : وهذا – أيضا – من خطأ القياس عند المعترضين على طرائق النحاة في التقدير لأن السكون هنا لا يستثقل ، وإنما يستثقل الانتقال من التحريك إلى التسكين ، ثم من التسكين إلى التحريك ولا فرق في ذلك بين الفتحة والضمة لأنهم يقولون : الحجرات والغرفات والقبلات والظلمات – بدلاً من تسكين الجيم أو الراء أو الباء أو اللام – وكذلك يقولون : القطن والغصن والعمر والكتب والأسد – بضم الأول والثاني – إلى كثير من أمثالها ، لأن الاستمرار في حركة واحدة أيسر من الانتقال منها إلى تسكين ثم العودة بعد التسكين إلى التحريك ، انظر : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ص٣٢ ، ٣٣ .

[2] محمد عرفة : النحو والنحاة ص١٦٤ – ١٦٦ .

[3] من المفيد أن يرجع فيها وفي الرد عليها إلى كتاب النحو والنحاة للأستاذ محمد عرفة.

[4] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص٨٧.

والأستاذ عرفة يقول : إن العكس صحيح ، فعدم نقل الفتحة يدل على أنها علامة إعراب ، وأن الضمة والكسرة – لعدم الاحتفاظ بهما – أولى إلا يكونا علم إعراب ، وهذا دليل مساو لدليل المؤلف [١].

ويمكن أن يقال : إنهم لم ينقلوا الفتحة ، لأن الوقف على المنون المنصوب بالألف وإبقاء الفتحة فلا حاجة إلى النقل ، وحمل عليه الوقف على المنصوب غير المنون [٢] .

كذلك استدل الأستاذ إبراهيم بأن الوقف بالروم لا يكون على ساكن ، ولا على متحرك بالفتح ، وإنما يكون في الضمة والكسرة ، فيستدل بذلك على أن الفتحة لا تدل على معنى .

والأولى العكس وهو ألا يدل إشمام الضمة والكسرة على أن لهما معنى [٣] .

٢- ومن علم القافية استدل بالإقواء ، والإصراف ، فالإقواء-وهو اختلاف المجرى بكسر وضم – أباحه العلماء ، ولم يعدوه عيباً في حين عدوا الإصراف – وهو الاختلاف بفتح وغيره – من العيوب – وأنكره قوم ، وقال بندرته آخرون [٤] .

والذين أثبتوا الإصراف لم يذكروا من أمثلته إلا ما كان النصب فيه سابقاً ، وكان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون العكس .

---

[١] محمد عرفة : النحو والنحاة ص١٦٧.

[٢] المصدر السابق ص١٦٨ .

[٣] المصدر السابق ص٨٩ .

[٤] المصدر السابق ص٩٠.

فإذا كانت القافية مقتضية للرفع أو الجر ثم دعا داع إلى النصب لا يستجيب له الشاعر ، بل يمضي فى قافيته ملتزماً ما ينبغي لها من تماثل وانسجام كما فى قول الفرزدق .

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال الا مسحتا أو مجلف

فالقافية فى القصدية كلها مرفوعة . وقد اقتضى عامل الإعراب نصب (مجلف) ولكنه لم يبال به لتماثل القافية .

أما الضمة والكسرة فإن العرب تلتزمهما ، وتهجر من أجلهما تماثل القافية ، وما فيه انسجام .

وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتح وبنى عليها قافيته ، ثم جاء داعي الضمة أو الكسرة استجلب له ، ولم يبال بالقافية .

والأعشى بنى على الفتح قصيدته التي مطلعها :

رحلت سمية غدوة إجمالها   غضبي عليك فما تقول بدالها

ثم قال :

هذا النهار بدا لها من همسها   ما بالها بالليل زال زوالها

فهذه التفرقة بين الضمة والكسرة ، وبين الفتحة ، ينبغي ألا نغفل وجه دلالتها ، وما تشير إليه من معنى [1] .

ويوجه إلى الأستاذ إبراهيم مثل ما ذهب إليه ، فإن استنبط من ذلك مستنبط أن الفتحة والكسرة يدلان على معنى ، لذلك حوفظ عليهما . والفتحة لا تدل على معنى لذلك لم يحافظ عليها كان حرياً أن يستنبط أن الضمة لا

---

[1] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص٩٠ وما بعدها بتصرف .

تدل على معنى لأنها لو كانت تدل على معنى لما ألبسها ما ليس لـــه ذلــك المعنى ، لأن شارة ما إذا كانت تدل على رتبة فى الجيش مثلاً فكما يحرص على أن يلبسها من هو من أهلها كذلك يحرص على ألا يلبسها من ليس مــن أهلها ، و(مجلف) كان حقها النصب ، ولكن الشاعر ألبسها الضمة [1] .

وإذا كنا نحن وصاحب هذا الرأي لا نؤمن بنتيجة هذا الدليل فأحرى أن نرفضه ، ونرفض الدليل الآخر الذي هو فى وزانـــه ، ويجـــب تعليـــل الإصراف تعليلا آخر بأنه : لو كان الروي مضموماً أو مكسوراً ثم إستجاب الشاعر إلى داعي الفتح لظهر ظهوراً بينا عدم الانسجام بين القوافي بالمخالفة بينها ، وليس ذلك فى المخالفة فى الروي بطريق الإقــواء ، لـــذا أجـــازوا الإقواء، ومنعوا الإصراف [2] .

٣- ومما استدل به النصب على نزع الخافض يتحول إليه من الرفع أو الكسر مثل : تمرون الديار [3] .

ويرد عليه بأن النصب علم الفضلة – كما نص على ذلك الرضي – فإذا كان مجروراً ثم نزع الخافض عاد إلى الأصل ، وهو النصب ، وهـــذا يؤكد أن الفتحة علم الفضلة أو علم المفعولية [4] .

٤- وقد استدل بنجو : النصب في (كلمته فاه إلى في) – (إياك والأســد) –(عمرك الله)–الخ مما يمتد فيه التقدير والإضمار فإنها كلمـــات لا

---

[1] محمد عرفة : النحو والنحاة ص١٧٢ ، ١٧٣ .

[2] محمد عرفة : النحو والنحاة ص١٧٣ ، ١٧٤.

[3] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص٩٦.

[4] محمد عرفة : النحو والنحاة ص١٧٦.

يتحدث عنها فترفع ، ولا هي مضافة إليها فتجر ، فليس لها إلا أن تلتزم الأصل ، وهو النصب [1] .

ويرد عليه بأن هناك منصوبات كثيرة غير هذه الأشياء كالمفعول به والحال ، و التمييز ، والمستثني ، والمفعول المطلق ، وظرفاً الزمان والمكان، والمفعول معه ، ولأجله ، فمن أي الأشياء هي ؟

أنها ليست مسنداً إليها فترفع ، ولا مضافاً إليها فتجر ، فهي منصوبة،ولا ريب أن كل ذلك مما له معان إذ الحال فى معنى (في حال كذا) والتمييز (لرفع الإبهام) والمفعول لأجله (للتعليل) والمفعول فيه (لبيان زمان الفعل ، أو مكانه).

وهب اللغة العربية لا إعراب فيها فبقي بعد علينا أن نبحث هذا المبحث لنعرف علاقة الكلمة بالكلمة على النحو السابق [2] .

وبعد هذه الجولات لتفسير رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والرد عليه يبدو لنا أن قوله : أن الفتحة ليست علم إعراب لا تؤيده الشواهد اللغوية، بل إن الدراسة المقارنة اللغات السامية تثبت ضد ما ادعاه ، ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي .

ورأي الأستاذ إبراهيم مصطفى فى دلالة الفتحة غريب ، فقد دلت المقارنات على أن الفتحة وجدت فى حالة النصب فى كثير من اللغات السامية ، ولم يكن هناك سبب للفتحة "المستحبة" كما أسماها [3] .

---

[1] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص٩٨.

[2] محمد عرفة : النحو والنحاة ص١٧٩-١٨١.

[3] د. السامرائي : دراسات في اللغة ص١٥ ، ١٦.

٥- رأي بعض الباحثين :

يرى ابن خلدون أن الإعراب ليس ذا قيمة جوهرية فى إفادة المعاني، وأنه يمكن بدونه تحقيق المعاني البليغة ، فاللغة فى عصره – وإن خلت من الإعراب – تحقق للمتكلم ما يقصده من روائع المعاني.

فبيان المقاصد والوفاء بالدلالة – بعد فقد دلالة الحركات فى لغة أهل عصره – يكون بالتقديم ، والتأخير ، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد،وكل معنى لابد أن تكتنفه أحوال تخصه ، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود ، لأنها صفاته .

ثم عاب على النحاة تمسكهم بالإعراب باعتباره خاصية لا تتحقق البلاغة بوجودها .

يقول : ومازالت هذه البلاغة ، والبيان ديدن العرب ، ومذهبهم لهذا العقد ، ولا تلتفتن فى ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربي فسد اعتباراً بما وقع أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه وهي مقالة دسها التشيع فى طباعهم وألقاها القصور فى أفئدتهم [1] .

وذكر أن عربية عصره لم تفقد من أحوال اللسان المدون (لسان مضر) إلا حركات الإعراب فى أواخر الكلم فقط ، وأنه يمكن أن يعتاض عن الحركات الإعرابية فى دلالتها بأمور أخرى .

---

[1] ابن خلدون : المقدمة ط١٣٢٧ ، ص٦٥٠.

وهذا يعني أن حركات الإعراب ليست مهمة فى التركيب ، ودلالته على المعاني ، وأنه يمكن الاستغناء عنها كما هو حادث فى لغة عصره وغيرها من العاميات .

وقد بين ابن خلدون أن الحفاظ على الإعراب في لسان مضر إنما كان للحفاظ على القرآن الكريم والحديث الشريف .

يقول :

إنما وقعت العناية بلسان مضر لما فسد بمخالطتهم الأعاجم حين استولوا على ممالك العراق ، والشام ، ومصر ، والمغرب ، وصارت ملكته على غير الصورة التي كانت أولا ، فانقلب لغة أخرى ، وكان القرآن متنزلا به ، والحديث النبوي منقولا بلغته ، وهما أصلا الدين ، والملة ، فخشي تناسيهما ، وانغلاق الأفهام عنهما بفقدان اللسان الذي تنزلا به ، فاحتيج إلى تدوين أحكامه ، ووضع مقاييسه واستنباط قوانينه ، وصار علماً ذا فصول وأبواب ومقدمات ومسائل سماه أهله بعلم النحو وصناعة العربية [١] .

ولكن هذا الرأي الذي يقصر الحاجة إلى الإعراب على فهم كتاب الله وسنة رسوله فقط تنكر لخاصية الإعراب فى الأساليب العربية كلها ، شعراً ونثراً ، فأمر البلاغة وإيضاح المعاني ليس مقصوراً على ما قصره عليه ابن خلدون ، بل يتعداه إلى أساليب البلغاء والعظماء فى كل عصر وزمان.

وقد اتفق على ذلك أئمة العلم والباحثون فى العربية ، وخصائصها وقد نبه البلاغيون على أهمية سلامة التركيب النحوي لصحة العبارة وبلاغتها .

---

[١] ابن خلدون المقدمة : ص٦٥١.

ويذهب جبر ضومط إلى اعتبار الإعراب وحركاته أمـراً ثانويـاً لا جوهريا فى الإبانة عن الأغراض .

يقول :"العاقل يعلم أن علامات الإعراب فى اللغة إنما هي من قبيـل الأناقة ، والمواضعة ، لا من قبيل الجوهر ، والحقيقة ، فمن ثم قـد لا يعـد الإخلال بها إخلالا يقضي على المخل بالجهل ، وعلى الناقد بالفضل ، بـل كثيراً ما يكون الأمر على عكس ذلك ...ولو كان الإعراب أمراً جوهرياً فى الخطاب ، والكتاب لما سقط من العبرانية والسريانية خطاباً وكتابـة وهمـا أختا العربية ، ولما سقط من على ألسنتنا فى كل البلاد العربية حتى من على ألسنة المشتغلين بالنحو" [١] .

ويدلل لما رآه من عدم أهمية الإعراب بحالات الوقف فهي تعطيـل للإعراب ، ومع ذلك تبقى الدلالة واضحة .

يقول : ودليلنا الوقف فإنه جائز كثيـر الاسـتعمال شـائعه قـديماً وحديثاً،ولم ينقل عن نحوي قط أنه منع جوازه ، والوقف هو تعطيل الإعراب وإزالة حكمه بتاتاً ...وما يتعطل أو يجوز أن يتعطل وتزول أحكامـه عـن شيء لا يجوز أصلا أن يكون من مقومات ذلك الشيء ، أو جوهرياته [٢] .

كما يدلل على عرضيته – كذلك – بوجوده فى غير العربيـة مـن اللغات الأجنبية كاليونانية ، واللاتينية [٣] .

---

[١] جبر ضومط : فلسفة اللغة العربية وتطورها ص٢٥ وانظر أيضا ص١١٣.

[٢] المصدر السابق ص١١٣.

[٣] المصدر السابق ص١١٣ ، ١١٤ .

ولكنه لا ينسى أن يشير إلى قيمة الإعراب فى الإفصاح والإبانة عن المعاني فيقول : وهو في كثير من المواقف زينة فى اللغة لا غير إلا أنه قد يكون أحيانا مساعداً على الفهم ، ومنع الالتباس ، وحكمه حينئذ حكم القرائن المختلفة التي تساعد على سهولة الفهم ، وصرف المعنى إلى ما يراد ، ولهذا لا يجوز الاستخفاف به دائما [١] .

وهذا اعتراف بأثر الإعراب وحركاته فى المعنى ، ولعل الحديث الملتوي الذي سلكه هذا القائل يكشف عن خداعه وتزييفه ، فكيف يعده أصلا تارة ، وعرضا تارة أخرى ويتلاعب بالألفاظ التي تكشف عن هدفه الخبيث[٢] .

وبعد أن ناقشنا هذه الآراء – حول الإعراب وعلاماته – فلم تثبت أمام البحث نرتضي رأي جمهرة الباحثين – من القدامى – والمحدثين – وهو أن الحركات دوال على المعاني .

ويكفي أن نشير إلى ما ذكره المستشرق يوهان فك من أدلة قاطعة استمدها من القرآن الكريم تفيد أن الإعراب دليل على المعاني بحركاته المختلفة ، كقوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء" . (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) فمثل مواقع الكلمات فى هاتين الآيتين (كالاستعمال اللاتيني Mairem Amat الأم تحب البنت) لا يمكن أن يكون إلا فى لغة لا يزال الإعراب فيها حيا صحيحاً [٣] .

---

[١] المصدر السابق ص١١٤.

[٢] انظر : سعيد الأفغاني : حاضر اللغة العربية فى الشام ص٦٦٧.

[٣] يوهان فك : العربية ص٣ ، ٤.

ولابد أن الضمة فى (العلماء) و(ربه) علم الفاعلية ، والفتحة في (لفظ الجلالة) و(إبراهيم) علم المفعولية كما نص على ذلك القدماء .

ومثل ذلك قول البوصيري فى مدح الرسول عليه الصلاة والسلام :

إنما مثلوا صفاتك للناس كما مثل النجوم الماء

فكلمة (النجوم) منصوبة – مفعولا به – وكلمة (الماء) مرفوعة –فاعلا– وعليها يتضح المعنى .

ولو عكس الأمر فرفعت الكلمة الأولى ، ونصبت الثانية لفسد المعنى .

وقد ثبت – كما يقول العقاد – أن المزية الشعرية فى قواعد الإعراب –في لغتنا– أسبق من المصطلحات التي يتقيد بها النحاة والصرفيون .

فالشاعر العربي يستطيع أن يضع لفظة بعينها حيث صح له وضعها، بلفظها ووزنها ، ومعناها ، ومن ذلك :

قطعوا بأيديهم خيوط سيادة كانت كخيط العنكبوت ضئيلاً

أن (ضئيلا) في هذا البيت الذي وصف به (شوقي) سيادة بني عثمان لتحمد للإعراب العربي تلك الطمأنينة التي تستقر بها في موضعها فلا تضطرها الخيوط إلى الجمع ، ولا تضطرها السيادة إلى التأنيث ، وليس عليه أن يقول :(كانت ضئيلة) ولا أن يقول (قطعوا خيوطاً ضئالا) ، لأن لسان (الحال) هنا أصدق من لسان المقال [1] .

فالإعراب ليس مخترعاً ، وحركاته ذات أثر بعيد في معاني الجمل والعبارات .

---

[1] العقاد : اللغة الشاعرة ص٢٣ ، ٥٤ .

الدلالة عند علماء الغرب

يعد هذا الفرع من أهم وأخطر الدراسات اللغوية ، ولذا اتجهت إليه الدراسة الحديثة فى الغرب عند المتخصصين وغير المتخصصين في اللغة والمهتمين بها ، لأن علاقته بالحياة والمجتمع كبيرة ،واحتياج الناس إليه شديد،فهو مفيد لكل طبقات الأمة ومتطلباتها ، وعلاقتها مع غيرها فى ميادين الحقوق ، والواجبات والأخلاق والمعاملات ، وغيرها ، وتبدو آثار تغير المعنى في كل المجالات ، سياسية ، واجتماعية ، وقضائية ، ودولية .

ولهذه الأهمية تناوله اللغويون وغيرهم بالدراسة والبحث .

وقد اختلف الباحثون حول دراسة المعنى في علم الدلالة (السيمانتيك) فبعضهم يرى دراسته فى المفردات ، وبعضهم يدرسه في التراكيب (السيمانتيك المعجمي والسيمانتيك النحوي) وبعضهم يدرسه فيهما معا فى إطار اجتماعي معين ، كما اختلف الدارسون فى تعريف المعنى وتحديده اختلافاً واسعاً ، وذلك يرجع إلى سببين :

(أ) تعدد الدارسين واختلاف ميادين دراستهم ، فمنهم المناطقة ، والفلاسفة ، وعلماء النفس ، وعلماء الاجتماع والانثروبولوجي ، وعلماء اللغة .

(ب) كثرة مصطلحاتهم بهذا الصدد ، وعدم اتفاقهم على تحديد المراد منها بدقة .

وقد أدى ذلك إلى أن بعض الباحثين أهمل مشكلة المعنى وأخرجها من دائرة الدرس اللغوي [١] .

---

[١] د.بشر : علم اللغة العام – القسم الثاني – ص١٥٣-١٥٦.

أولاً : دراسة المتخصصين :

أول من تكلم في موضوع المعنى ، وتناوله بالدراسة التي توحي بنشأة (علم الدلالة) هو (ميشيل بريال) ، فقد درس مجموعة من اللغات القديمة هي :"اليونانية – اللاتينية – السنسكريتية" على طريقة "الاشتقاق التاريخي" وخلص من دراسته إلى أن تغير المعنى يخضع لخصائص عقلية[1] .

وجاءت بعده طائفة من العلماء تبعته في هذا المسلك ، دون ملاحظة منه أو منهم لإحداث تغير المعنى من الجانب الاجتماعي أو غيره.

ولكن من أتى بعدهم من الباحثين رأوا أن المعاني اللغوية تسير وفق الظواهر الاجتماعية ، والإنسانية – بعامة – وتتبع تقاليد الأمة ، وعاداتها وهي مختلفة من شعب إلى آخر ، ومن طائفة لأخرى ، ومن عصر لغيره ، والقيم المثالية مختلفة حسب هذه الحالات ، ومن أجل ذلك تختلف المعاني وتتغير.

فدرسوا المعاني – في ضوء الحياة الثقافية والاجتماعية للشعوب – بجمع الألفاظ التي تدور حول موضوع واحد – في اللغة موضوع الدرس كالأخلاق أو الزراعة أو الصناعة وتحليلها ، وإبداء ملاحظات عليها ، كما فعل الأستاذ "جوست تراير" بجمعه الألفاظ الخاصة بالذكاء في نصوص اللغة الألمانية العليا القديمة والوسطي.

---

[1] كالحاجة إلى الوضوح .

وقد ثبت لهؤلاء الدارسين أن معاني الألفاظ المدروسة تتسع – في بعضها – وتضيق – في بعضها الآخر – ويختفي سواهما [1] .

ثم تعمقت الدراسة الدلالية فى الغرب ، واتسع نطاقها ، فبرزت الاتجاهات الآتية :

١ – الاتجاه الاجتماعي :

وهو الذي يربط اللغة ودلالتها بالمجتمع ، وظواهره ، ولهم فيه رأيان :

(أ) رأي دي سوسير والمدرسة الاجتماعية السويسرية الفرنسية :

هذا الرأي مبني على ما قرره علماء الاجتماع – وعلى رأسهم دوركيم – من أن الظواهر الاجتماعية لها وجود خاص مستقل عن وجود الأفراد ، والسلوك الاجتماعي العام له وجود خاص – كذلك – واللغة ظاهرة اجتماعية .

فقدر دي سوسير أنها تخضع لما لتلك الظواهر من أحكام ، ولذا فرق بين ثلاثة مصطلحات :

١– اللغة : فى إطارها الإنساني العام وهي من هذا الجانب مقدرة أو استعداد أو ملكة أو طاقة .

٢– اللغة المعينة : وهي مجموع العادات اللغوية المختزن في عقل الجماعة المعينة ، والذي يعد نتيجة للملكة اللغوية العامة ، ويمكن للفرد أن يعبر عنها فى صورة الكلام المنطوق ، وهي – بهذا –

---

[1] د.السعران : علم اللغة ص٣١٧-٣١٩.

تجمع النظام الصوتي ،والنحوي – كما يعبر عنه المتكلم بتلك اللغة فى أي عصر من عصور تاريخها كالعربية أو الإنجليزية – مثلا– .وكأن تلك العقول بمنزلة القواميس التي تجمع الألفاظ صـامتة مـع صلاحيتها للنطق والاستعمال .

واللغة ، واللغة المعينة – إذا – مستقلان عن الفرد .

٣- الكلام : هو الجانب العملي للغة المعينة ، لأنه تعبير عنها بالأصوات المنطوقة بالفعل ، وهذا خاضع لاستعمال الفرد ، وسيطرته .

وقد فرق دي سوسير بين (القيمة اللغوية للكلمة) و(المقصود) منهـا على ضوء الفكرة ، والصورة السمعية الناشئة عنها فى صورة علامة لغوية هي الكلمة ، وتدرك قيمة العلامة مع وجود سـائر العلامـات فـى اللغـة المدروسة .

كما فرق أيضا بين الدراسة الوصفية ، والدراسة التاريخية في اللغة، واتخذ منهجا علمياً لدراسة المعنى على طريق الوصف فى عصر معـين ، أو بيئة معينة ، وعلى طريق التاريخ دراسة تحليلية تطورية [1] .

وقد أثر دي سوسير – الذي يعد رائد الدراسة اللغوية الاجتماعية بهذا الرأي وغيره فى المدارس اللغوية ، وبخاصة المدرسة الفرنسية التي يعد من أعضائها فندريس ومييه.

---

[1] انظر فى هذا الموضوع د.السعران : علم اللغـة ص٣٢٧-٣٣١ ود.تمـام حسـان : مناهج البحث فى اللغة ص٣٧-٣٩ ، ٢٤٤.

(ب) رأي مالينوفسكي البولندي [1] وأتباعه في المدرسة الاجتماعية الإنجليزية:

عد مالينوفسكي اللغة أداة تخدم أغراض الجماعة ؛ فلا تقتصر وظيفتها على نقل الأفكار ، والانفعالات فقط ، بل لها وظائف كثيرة غير ذلك،ثم أنها تؤدى وظائفها فى نطاق ما عرف –عنده– باسم (سياق الحال) (الماجريات).

وجاء فيرث الإنجليزي فطور من هذا السياق ، بحيث جعله يشمل النشاط اللغوي كله كلاماً وكتابة .

وهذا السياق له عناصر منها :

١- المتكلم والسامع والحاضرون معهما ، سواء اشترك بعضهم معهما فى الحديث والمناقشة ، أو اكتفوا بالاستماع والمشاهدة ، ومبلغ صلتهم بموضوع الحديث ، ودرجة ثقافتهم ، وغير ذلك مما له علاقة بهذا الموقف.

٢- ما يتركه الكلام من انطباعات على السامعين من تصديق أو عدمه ، وتقدير أو سخرية ، وغير ذلك مما يثيره الموضوع الكلامي .

والمعنى – عند فيرث – يحتاج لبيانه إلى دراسة النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والقاموسية والوظيفة الدلالية لسياق الحال ثم تستخلص نتائج تلك الدراسات ويضم بعضها إلى بعض للتوصل إلى المعنى المطلوب:

وعلى هذا فتحليل نص لغوي عنده يلزم له :

---

[1] كان لمالينوفسكي أثر على علماء الانثروبولوجيا واللغة من الإنجليز .

(أ) تحليل النص على المستويات اللغوية المذكورة .

(ب) بيان سياق الحال.

المعنى عنده مجموعة من الخصائص والارتباطات والمميزات اللغوية التي تستطيع التعرف عليها فى الموقف المعين .

فإذا أردنا البحث عن معنى كلمة يجب أن نأخذ فى تقديرنا الأسس المشار إليها فيما سبق ، والنظر إلى المتكلم فى الموقف الخاص بجعله كلا متكاملا ، فمثلا كلمة (ولد) لها معنى مركب هو مجموع عدة وظائف وخصائص تتبين من التحليل الآتي :

١- (ولد) لها وظيفة صوتية ، أو معنى صوتي يختلف عن كلمة (بلد) (أو وجد) مع اشتراكها فى بعض الأصوات ، لكن الاختلاف في البعض الآخر غير المعنى صوتياً وغير صوتي .

٢- (ولد) معناها القاموسي يختلف عن معاني الكلمات التي قورنت بها، ولذا يختلف استعمالها فتقول (ولد نحيل) ولا تقول (بلد نحيل) وتقول (ولد بنتا) ولا تقول مثل ذلك فى بلد .

٣- (ولد) لها معنى صرفي فتتصرف على هيئة أفعال (ولد-ولدت) - (ولدن-ولدوا) وعلى هيئة أسماء (ولد-ولدان-أولاد-ولد بضم الواو وسكون اللام).

٤- (ولد) لها معنى نحوي يتضح من بيان وظائفه في الجمل مثل (ولدت المرأة -ولدت-ولد كبير-ذلك ولد الخ).

٥- (ولد) لها معنى اجتماعي حسب اختلاف المقام والأحوال والملابسات الخارجية ، وشخصية المتكلم والسامع ،والناحية

الصوتية من تنغيم وموسيقى ، وما يصحب الكلام من حركات جسمية .

فإذا قلت (يا ولد) كانت له عدة معان فى سياقات متعددة ، فتكون مدحا وتعظيما أو تحقيراً أو زجراً ، وقد يخاطب به ذكر أو أنثى ، أو طفل أو رجل فى مناسبات متعددة .

وهذا التحليل يؤكد أن المعنى اللغوي مجموعة من الخصائص والمميزات اللغوية للكلمة ، وعلى هذا فطبيعة المعنى اللغوي تختلف من لغة إلى أخرى ، حسب اختلاف طبائع المتكلمين من عرب وإنجليز وغيرهم ، فاستعمال الأصوات الإنسانية وارتباطها بالمعنى يختلفان من مجتمع لآخر[1].

وهكذا نرى الربط بين اللغة والمجتمع ، وفهم المعنى على أساس السلوك الاجتماعي ، والأمور التي تحيط بالكلام والآثار المترتبة عليه .

٢- الاتجاه السلوكي :

برز هذا الاتجاه لدى المدرسة الأمريكية التي أخذت بالمذهب السلوكي فى علم النفس ، وظهر - بوجه خاص- عند (بلو مفيلد) اللغوي الأمريكي المشهور .

تفسر النظرية السلوكية سلوك الإنسان بطريقة فسيولوجية ، أو فيزيقية ، وعند السلوكيين أن مصطلحات (الإرادة-الشعور-الفكرة-الانفعال) ينبغي أن تفسر على الأساس السابق ..

---

[1] د.بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثاني ص١٧٥-١٧٨.

وقد لاحظ (بلو مفيلد) وجود صعوبات جمة تجعل مشكلة المعنى ضعيفة وليست من شأن اللغويين ، يقول "إن تقديم تعريف علمي لمعنى كل صيغة في لغة ما يوجب علينا أن نكون عارفين تماما لكل شيء في عالم المتكلم بهذه اللغة ، ولكن القدر الحقيقي لمعرفة الإنسان بهذا العالم قدر ضئيل جداً ، قد تكون لدينا المقدرة على تحديد معنى كلمة من الكلمات تحديداً علمياً، وذلك عندما يكون هذا المعنى مختصاً بأشياء لنا معرفة علمية بها ، إنه من الممكن مثلا تعريف أسماء المعادن عن طريق الاتجاء إلى أساليب الكيمياء، أو علم المعادن كأن تقول مثلا إن المعنى العادي للكلمة (ملح) هو (كلوريد الصوديوم) ، وكذلك يمكننا أن نعرف أسماء النبات والحيوان ، ولكن ليست لدينا طرق دقيقة لتحديد معاني كلمات كثيرة أخرى ، ككلمة حب أو كراهية التي تتصل بمواقف غير محددة تحديداً واضحاً ، وهذه المواقف وأمثالها تشكل الغالبية العظمى من مواقف الكلام الإنساني [1] .

ولكنه يعرف المعنى مشيراً إلى مواقف المتكلم والسامع محاولا أن يطبق نظريته السلوكية على اللغة فوجدت عنده مصطلحات ثلاثة هي : (الاستجابة–الاستجابة البدلية–المثير البدلي).

فالكلمات – والنطق عامة – تفسر على أساس الأحداث الفسيولوجية والفيزيقية ، وقد ضرب مثلا لذلك ملخصه أن : جاك وجيل – زوجته أو

---

[1] ومن الصعوبات التي تعترض طريق المعنى : وجهة النظر الخاصة للمتكلمين–في استعمال اللفظ للمعنى المراد – واختلافهم في شرح معناه ، وتعدد الأشخاص المستعلمين له ، ومزاج المتكلم ، وحالته النفسية والثقافية ، واستعمال اللفظ في غير ما وضع له ، أو ما اعتاد الناس استعماله فيه ، كالحديث عن تفاحة حيث لا تفاحة بعيدا عن المعاني القاموسية ، ويبدو ذلك في لغة الكذب والتهكم والشعر والقصص الخيالي .
انظر د.بشر : دراسات في علم اللغة ص١٦٣ ، ١٦٤ .

أخته – كانا يسيران ، وكانت جيل جائعة ، فشاهدت تفاحة على شجرة في حديقة فقالت : (أنا جائعة) فوثب جاك وأحضر لها التفاحة فأخذتها وأكلتها.

وهنا يتصور (بلو مفيلد) ثلاثة أشياء :

١- الأحداث العملية التي سبقت الكلام :

وهي أن (جيل) حدث لها تقلص عضلي نتيجة الجوع ، وقد وقع نظرها على التفاحة نتيجة الموجات الضوئية المنعكسة على عينيها وهي ترى جاك بجوارها .

فهذه أحداث تعد بمنزلة (المثير أو المنبه) لجيل).

٢- الكلام :

أصدرت (جيل) بعض الأصوات بحركات عضلية معينة تمثل رد فعل لغوي لأنها لا يمكنها أن تقوم برد فعل عملي بأن تقفز من فوق سور الحديقة لتأتي بالتفاحة ، فاستبدلت من الحدث العملي الحدث اللغوي ، فيسمى كلامها (رد فعل لغوي) لأنه كان بدل الحدث العملي الذي كان يتوقع أن تقوم به بمجرد رؤيتها التفاحة لو أنها تستطيع وعد كلامها (مثيراً) بالنسبة لجاك بجانب رؤيته (التفاحة) .

فهناك مثيران أحدهما (لغوي) أو (بدلي) – وهو الموجات الصوتية المتتابعة على إذن جاك – والثاني (عملي) – وهو رؤيته التفاحة وجوع زوجته أو أخته جيل .

٣- الأحداث العملية التي تلت الكلام :

هي قفز جاك من فوق السور ، وإحضاره التفاحة ، وإعطاؤه إياها لجيل لتأكلها ، وتسمى تلك الأحداث (استجابة) السامع .

فالمعنى اللغوي يتكون من هذه الأشياء المهمة التي يرتبط بها الكلام،أو بعبارة أخرى المعنى هو مجموع الحوادث السابقة للكلام والتالية له المعبر عنها في الكلام السابق بالجزءين (١) ، (٢).

فالكلام – بناء على هذا المثل – علاقة قوية بالأحداث العملية التي توجد على هيئة مثيرات ، أو ردود أفعال للكلام ، فيفسر على هذا الأساس الفسيولوجي ، وما يتصل به من الظواهر المادية ، فالجوع يعرف بالتقلص العضلي ، وما يصحبه من إفرازات معدية أو عطش أو نحو ذلك ، ويعرف (الملح) بتحليل عناصره الكيماوية التي يتركب منها ، ويمكن تطبيق ذلك على الأفكار والتصورات المختلفة ، فيفسر الحب والكره وغيرهما عن طريق الألفاظ الفيزيقية ،و هكذا كل ما يتعلق باللغة ودلالتها.

ويري الدكتور (بشر) أن قول (بلو مفيلد) بضعف مشكلة المعنى في الدراسات اللغوية قول مرفوض ، لأن دراسة المعنى أساس الدراسات اللغوية وهدف مهم للغويين ، ويصف مذهبه في شرح مشكلة المعنى بأنه ميكانيكي عقلي ، فهو يحلل سلوك الإنسان وفقاً لنظريات المدرسة الميكانيكية في علم النفس ، ولا يمكن إخراج العقل والفكر من الدراسة ، إذ لا يمكن أن نخرج الدوافع الأساسية كالبواعث ، والحاجات والرغبات للإنسان والطبيعة الاجتماعية [١] .

ومع ذلك فالمدرسة السلوكية – كما يقول الدكتور السعران (لا تتجاهل العناصر الاجتماعية ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها فهي تتجاهل شخصية المتكلم ، وشخصية السامع ، وبعض الأمور المحيطة

---

[١] د. بشر : دراسات في علم اللغة – القسم الثاني ص١٦٢-١٧٠-١٧١.

بالكلام ، وهي بذلك وجهت عناية اللغويين إلى ربط المعنى بمجالات غير الكلام مجالات تستلزم التحليل على مستويات خاصة) [1] .

ثانياً : دراسة غير المتخصصين :

لما لمشكلة المعنى من تعقيد ، وغموض ، وأهمية ، تناولها غير اللغويين بالدراسة والبحث .

فقد ألف (أوجدن ، وريتشاردز) كتاباً سمياه (معنى المعنى) أوضحا فيه طبيعة – المشكلة وتعقدها ولكن تركاها دون علاج .

وتقوم فكرتهم الأساسية على القاعدة المشهورة التي سمياها (المثلث الأساسي) فأية علاقة رمزية لها ثلاثة جوانب أساسية :

(أ) الرمز نفسه : وهو في دراسة اللغة (الكلمة المنطوقة) مثل (منضدة).

(ب) المحتوى العقلي : الذي يحضر فى ذهن السامع حين يسمع الكلمة (منضدة).

(ج) الشيء نفسه : وهو (المنضدة) وقد يطلق عليه (المقصود) أو (المعنى).

وكان لرأيهما أثر فيمن أتى بعدهما من المهتمين بدراسة المعنى فقد بنى (ستيفن أولمان) نظريته على المعنى على ما قام به العالمان السابقان إلا أنه أدخل شيئا من التعديل على نظريتهما فقد أهمل (الشيء) من حسبانه

---

[1] د.السعران : علم اللغة ص٣٣١-٣٣٦ ، وانظر د.بشر دراسات فى علم اللغة ص١٦٦-١٦٨.

ونظر إلى الفكرة والرمز ، وارتباط أحدهما بالآخر ، وأطلق على الأول – الفكرة – اسم (المدلول) وعلى الثانى – الرمز – اسم (اللفظ) ، وقال : إن المعنى هو العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول فاللفظ يستدعي المدلول ، كما أن المدلول يستدعي اللفظ ، فحين يفكر الإنسان فى (منضدة) ينطق الكلمة (منضدة) وسماعه هذه الكلمة سوف يجعله يفكر فى (المنضدة) ، وهذه القوة التي تربط بين اللفظ والمدلول هي أساس العملية الرمزية وتميز أو تعرف بكلمة (المعنى).

ويمثل ما ذهب إليه هؤلاء النظرية العقلية فى دراسة المعنى .

ويرى الدكتور (بشر) أن هذه النظرية تلجأ إلى الفلسفة ، أو علم النفس أو ما شابه ذلك من العلوم ، وهي تنظر إلى الثنائية (أي العقل والجسم) ، وفي هذا خلط للمناهج ، ولا يتفق مع مبادئ علم اللغة التي تجعل الإنسان كلا متكاملا دون تفريق بين عناصره المادية والروحية[1] كذلك ألف (بريدجمان) كتابين ، هما "منطق الفيزياء الحديثة – والفرد الذكي والمجتمع" بين فيهما أن استعمال الألفاظ في المصطلحات العلمية يختلف من عالم إلى آخر ، فكلمتا "الزمان والمكان" لهما معنى شائع متداول ، لكن الفيلسوف أو عالم الفيزياء يتخذ لكل منهما فى تعبيره دلالة خاصة.

وقد حاول أن يفسر اللغة بطريقة "العمليات الفيزيائية أو الإجراءات" فإذا عجز عن تصور معنى كلمة مثل : الديمقراطية أو الواجب أو الأخلاق، فإنه يطلب اطراحها ، والإعراض عنها ، والاتجاه إلى السلوك الفردي .

---

(1) د.بشر : دراسات فى علم اللغة – القسم الثاني – ص ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٠.

وهو تفسير غير سديد ، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية ينبغي أن تفسر في ضوء السلوك الاجتماعي لا الفردي كما عرفنا من دراسات اللغويين.

وقد حاول "ثورمان أرنولد" – وهو من رجال الإدارة الحكومية المشتغلين بالقانون – أن يبين في كتابه "فولكلور الرأسمالية" ما لبعض الكلمات والعبارات فى الإنجليزية الأمريكية من قوة سحرية يستخدمها بعض من يسيئون استعمال اللغة ، ورموزها فى التأثير على الناس [١] ولكنه لا يقدم علاجاً مفيداً لهذه الإساءة .

أما "الفرد كور تسبسكي" ومن تبعه مثل "ستيوارت تشيز وهايا كاوا" فقد طلبوا فى مؤلفاتهم وكتاباتهم تحديد المصطلحات والرموز ، بمعانيها الدالة عليها ، حتى لا ينحرف بها أصحاب الأهواء الذين يضللون الناس باستعمالهم الكلمات بعيدة عن أغراضها الأساسية ، وهذا يؤدى إلى انحراف الشخصية ، والقومية العالمية .

وتنبأ الثلاثة وأتباعهم فى مدرسة كورتسبسكي بأن دراسة الدلالة تحل كل المشكلات ، وهي الدواء العالمي للأمراض الإنسانية ، ومعنى ذلك أن تلك الدراسة اللغوية – في أصلها – ستحل جميع مشكلات البشر حتى الفقر ، والجهل والحرب ، وأسرفوا فى الوعود والبشارات [٢] .

ونحن نؤمن بأن انحراف بعض مسيئى الاستعمال فى اللغة ، يؤدى إلى كوارث ، ويخلق مشكلات فى مجالات السياسة والصحافة ، والخيالة

---

[١] مثل : The Cousititution(الدستور) .

The Founders of This Contry (مؤسسو هذا البلد).

[٢] د.السعران : علم اللغة ص٢٢٣ .

(السينما) والإذاعة المرئية ، وبخاصة إذا كان بطريق مقصود وهو يحدث كثيراً فى مجتمعاتنا المعاصرة .

وهذا يوجب على عالم اللغة أن يقدم المساعدات الممكنة فى هذا السبيل لرجال السياسة والصحافة ، والاقتصاد والاجتماع ، وعلماء النفس وغيرهم.

ولكن لا نستطيع أن نتفاءل إلى حد بعيد ، فنجعل تلك الدراسة – التي تتصل باللغة – حلا له جميع العقد ، فتحل جميع المشكلات الاجتماعية ، والأخلاقية – كما ادعى أصحاب تلك المدرسة – لأنه ليس فى طاقة اللغوي أن يفعل ذلك [1] .

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات صدرت عن غير المتخصصين فى اللغة ، فإنها أثارت الاهتمام بمشكلة المعنى فى الدراسات اللغوية – عند المتخصصين – وبخاصة فى الدراسات الأمريكية ، ويرجع ذلك إلى ما تتسم به طبيعة المشكلة من تعقيد ، وما كان لهؤلاء الكتاب من مهارة فى الكتابة باتجاهاتهم التي شرحناها ، وما أثر عن بعضهم من شغف الناس بكتاباته كثورد أرنولد ، ومن براعة الصياغة اللفظية وطريقة التأثير التي تستولي على القراء كما شاع عن الفرد كورتسبسكس [2] .

فكان نتيجة لذلك ، ولما أولاه المتخصصون من عناية في المدارس اللغوية التي أشرنا إليها أن تقدمت دراسة المعنى فى ثباته ، وتغيره ، وعوامل ذلك مستمدة من الواقع الاجتماعي واللغوي الذي صحب تلك

---

(1) المصدر السابق ص٣٢٦.

(2) وانظر فى تفصيل هذه الدراسة د.السعران : علم اللغة ص٣١٧-٤٣١ ، وكتابات متفرقة فى د.تمام : مناهج البحث فى اللغة .

الأحوال الدلالية ، واستطاع علماء اللغة أن يصلوا – بالدراسة المتأنية والمتفحصة – إلى القوانين التي تحكم هذه الظواهر ، وانتقالها من حال إلى حال ، كما تنوعت عندهم الدلالة إلى صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، ومعجمية ، وعلمت مظاهرها المتعددة ، لأن دراسة المعنى كانت أثراً من آثار الدراسات المتعددة فى الأصوات ، واللهجات والقواعد والأساليب وعلم النفس ، وعلم الاجتماع اللغويين – كما ذكرنا سابقاً – فأخذت صفة المنهج العلمي ، وحققت كثيراً من النتائج المرجوة منها .

فهرس المصادر والمراجع

- أبحاث ثنائية ألسنية للأب مرمرجي الدومنكي ، ط١٩٥٠م.
- أبنية العربية فى ضوء علم التشكيل الصوتي للدكتور عبـد الغفـار هلال ، ط الأولى ١٩٧٩م.
- أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الأستاذ محمـد عبد العزيز النجار ، القاهرة ١٩٧٧م.
- الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٦١م.
- الأضداد لابن الأنبارى ، ط الكويت ١٩٦٠م.
- تاج العروس بشرح القاموس للزبيدي ، ط القاهرة ١٣٠٦هـ.
- تاريخ آداب العرب للرافعي ، ط القاهرة ١٩١١م.
- التطور اللغوي التاريخي للدكتور إبراهيم السـامرائي ، ط القـاهرة ١٩٦٦م.
- الحيوان للجاحظ ، ط السعادة ١٩٠٧م.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق الشيخ محمد على النجار ، ط القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦م.
- دراسات في علم اللغة للدكتور كمال بشر ، ط القاهرة ١٩٧١م.
- دراسات في اللغة للدكتور إبراهيم السامرائي ، ط بغداد ١٩٦١م.
- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ، ط القاهرة ١٩٤٨م.
- دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٥٨م.

- دور الكلمة فى اللغة لستيفن أولمان ، ترجمة الدكتور كمال بشر ، ط القاهرة ١٩٦٢م.
- الصاحبي فى فقه اللغة لابن فارس ، ط القاهرة ١٩١٠م.
- طرق تنمية الألفاظ فى اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٦٧م.
- العربية ليوهان فك ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، ط القاهرة ١٩٥١م.
- علم اللغة للدكتور على عبد الواحد وافي ، ط القاهرة ١٩٣٨م.
- علم اللغة العام (القسم الثاني – الأصوات) للدكتور كمال بشر ، ط القاهرة ١٩٧٠م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للدكتور محمود السعران ، ط القاهرة ١٩٦٢م.
- فقه اللغة العربية للدكتور إبراهيم نجا ، ط ١٩٦٥م.
- فقه اللغة للأستاذ أحمد الأسكندرى ، ط القاهرة ١٩٢٦م.
- فقه اللغة للدكتور وافي ، ط القاهرة ١٩٥٦م.
- فقه اللغة للدكتور محمد المبارك ، ط دمشق ١٩٦٠م.
- فلسفة اللغة العربية وتطورها للأستاذ جبر ضومط ، ط القاهرة ١٩٢٩م.
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية للأستاذ جورجي زيدان ، ط القاهرة ١٩٢٣م.

- فى اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٥٢م.
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط القاهرة.
- لسان العرب لابن منظور ، ط بولاق ٣٠٠هـ-٣٠٧هـ.
- اللغة والمجتمع ، د.محمود السعران ، ط الإسكندرية ١٩٦٣م.
- اللغة بين الفرد والمجتمع لجسبرش ، ترجمة الدكتور عبد الرحمن أيوب ، ط القاهرة ١٩٥٤م.
- المخصص لابن سيده ، ط القاهرة ١٣٢٠هـ.
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، ط القاهرة ١٢٧٢هـ.
- المعاجم اللغوية ، د.إبراهيم نجا ، ط القاهرة ١٩٦٢م.
- مقدمة ابن خلدون ، ط بولاق ١٢٧٤هـ.
- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ، ط القاهرة ١٩٥١م.
- مناهج البحث فى اللغة للدكتور تمام حسان ، ط القاهرة ١٩٥٥م.
- المنصف لابن جني ، ط القاهرة ١٩٥٤م.

فهرست الموضوعات



